الجامعة الإسلامية. غزة
عمادة الدراســات العليا
كلـــــية التـــــجارة
قسم إدارة الأعمـــــال

"واقع وآفاق تنمية قطاع صناعة الملابس في فلسطين"

(دراسة حالة صناعة الملابس في قطاع غزة)

Prospects of Developing the Garments Industry Sector in Palestine

(A case study of garments industry in Gaza Strip)

إعداد الطالبة

ربا سليم إبراهيم وافي

إشراف

الدكتور: محمد إبراهيم مقداد

أستاذ مشارك في الاقتصاد والعلوم السياسية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

١٤٣٢-٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أوتوا

العلم درجات

صدق الله العظيم

سورة المجادلة: آية ١١

إهداء

إلـى مـن يضـيق المقـام لقـدرها ولا يفـي حقهـا واللسـان ذكرهـا.. إلـى العـين السـاهرة والصـحبة المختارة.. إلى من خففت عني الآلام عندما أقعدتني العلل والأمراض.. "**والدتي**"

إلى من حباني من حنانه ما نعمت به منذ ولدت، ومن إرشاده ما قومني يوم اشتد عودي، ومن عونه على تحصيل العلم ما مكني من أن أجد في طلب المعرفة وأنا تلميذة.. "**والدي**"

إلى شريك حياتي .. إلى من شاركني أفراحي وأتراحي وكان لي عوناً معينا.. وعمل على تذليل العقبات وتسهيل الظروف ووفر لي أسباب السكينة والهدوء من حولي.. "**زوجي**"

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق... ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم ... لإرضائي والعيش في هناء.. "**إخواني وأخواتي**"

إلى أساتذتي... الشموع التي تحترق لتضئ للآخرين...

إلى كل من علمني حرفا...

إليهم جميعاً أهدي بحثي هذا راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح...

الباحثة

شكر وتقدير

بداية أتوجه بالشكر والحمد لله عز وجل الذي منحني القوة والثقة لإتمام هذا البحث، كما أتقدم بعميق شكري وامتناني إلى أستاذي المشرف الدكتور الفاضل/ محمد إبراهيم مقداد الذي لم يدخر وسعاً في توجيهي بالنصيحة والإرشاد.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للإخوة في الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية على مساعدتهم فيإنجاح وإتمام هذا البحث من خلال توفير المعلومات الكاملة عن المنشآت الصناعية في قطاع غزة.

وأتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث. والشكر موصول إلى كلية التجارة وأساتذتها الكرام، وعمادة الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية، جعلها الله رمزاً للخير والعلم والعطاء.

وأخيراً ، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد على إنجاز إتمام هذا البحث.

والله الموفق لما فيه الخير والسداد....

ربا سليم وافي

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
صفحة العنوان	أ
آية قرآنية	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ط
قائمة الملاحق	ل
ملخص البحث	م
Abstract	س
الفصل الأول **خطة البحث**	
١,١ مقدمة	٢
١,٢ مشكلة البحث	٤
١,٣ فرضيات البحث	٤
١,٤ أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع	٥
١,٥ أهداف البحث	٥
١,٦ الدراسات السابقة	٦
١,٧ ما يضيفه البحث الحالي	١٩
ملخص	٢٠

الفصل الثاني **(واقع القطاع الصناعي الفلسطيني)**	
٢,١ مقدمة	٢٢
٢,٢ هيكلية القطاع الصناعي الفلسطيني	٢٣
٢,٣ تحليل هيكلية القطاع الصناعي وأهم المؤشرات الاقتصادية	٢٥
٢,٣,١ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني	٢٦
٢,٣,٢ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في تشغيل القوى العاملة	٢٧
٢,٣,٣ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الإنتاج	٣٣
٢,٣,٤ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الاستهلاك الوسيط	٣٣
٢,٣,٥ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في القيمة المضافة	٣٤
٢,٤ المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي الفلسطيني	٣٥
المشاكل والمعوقات الذاتية	٣٥
المشاكل والمعوقات الناتجة عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي	٣٨
ملخص	٤١
الفصل الثالث **(آفاق التنمية الصناعية الفلسطينية)**	
٣,١ مقدمة	٤٣
٣,٢ التنمية الاقتصادية في فلسطين	٤٣
٣,٢,١ الاستراتيجيات العامة للتنمية	٤٤
٣,٢,٢ لمبادرات التنموية في فلسطين	٤٨
٣,٢,٣ الخطط الفلسطينية	٤٩
٣,٣ تحليل البيئة التنموية للاقتصاد الفلسطيني	٥٥
٣,٣,١ البيئة الداخلية للتنمية الاقتصادية في فلسطين	٥٥
٣,٣,٢ البيئة الخارجية للتنمية الاقتصادية في فلسطين	٥٦
٣,٤ دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الفلسطينية	٥٧
٣,٥ أهداف وشروط وآليات العملية التنموية	٦٢
ملخص	٦٤

الفصل الرابع **(واقع قطاع صناعة الملابس الفلسطينية في قطاع غزة)**	
٤,١ مقدمة	٦٦
٤,٢ واقع صناعة الملابس في فلسطين	٦٧
٤,٣ أثر الوضع السياسي والاقتصادي على المؤشرات الرئيسة لصناعة الملابس في قطاع غزة	٧٠
٤,٣,١ لتغيرات في المؤشرات الرئيسية لقطاع لصناعة الملابس	٧٠
٤,٣,٢ أداء قطاع صناعة الملابس الفلسطينية	٧٢
٤,٤ المشاكل والصعوبات التي تواجه قطاع صناعة الملابس الفلسطينية	٧٣
المشاكل التي يعاني منها قطاع صناعة الملابس بشكل عام	٧٣
المشاكل التي يعاني منها قطاع الملابس على مستوى الاتحادات	٧٤
المشاكل التي تعاني منها المصانع في قطاع صناعة الملابس	٧٤
٤,٥ نقاط قوة وضعف هيكلية قطاع صناعة الملابس الفلسطينية	٧٥
٤,٦ إعادة هيكلة قطاع صناعة الملابس في فلسطين	٧٨
٤,٦,١ إعادة الهيكلة الصناعية والتجارب السابقة	٧٨
٤,٦,٢ إمكانيات إعادة هيكلة قطاع صناعة الملابس الفلسطينية	٨٢
ملخص	٨٧
الفصل الخامس **(المنهجية العلمية المستخدمة في البحث والتحليل)**	
٥,١ مقدمة	٨٩
٥,٢ منهجية البحث	٨٩
٥,٣ مجتمع وعينة البحث	٩٠
٥,٤ أداة البحث الرئيسة	٩١
٥,٥ صدق وثبات الإستبانة	٩٣
٥,٥,١ صدق الإستبانة	٩٣
٥,٥,٢ ثبات الإستبانة	٩٥
٥,٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث	٩٧
ملخص	٩٧

الفصل السادس **تحليل أداء قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة (نتائج الدراسة الميدانية)**	
٦,١ مقدمة	٩٩
خصائص عينة البحث	٩٩
تحليل أداء قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة	١٠٢
١ التحليل المالي لقطاع صناعة الملابس	١٠٢
١,١ تطور حجم رأس المال في مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة	١٠٢
١,٢ مصادر التمويل في مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة	١٠٣
٢ الأيدي العاملة في قطاع صناعة الملابس	١٠٥
٢,١ متوسط العمالة للمصنع الواحد في محافظات غزة	١٠٥
٢,٢ المستوى التعليمي للعاملين في مصانع الخياطة	١٠٦
٢,٣ الأسس المعتمدة في تشغيل العاملين	١٠٧
٢,٤ متوسط الأجور المدفوعة شهرياً داخل مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١٠٧
٢,٥ لتأمينات المتوفرة لدى مصانع الخياطة والمزايا المقدمة للعمال	١٠٨
٣ المواد الخام والآلات المستخدمة في صناعة الملابس	١١٠
٣,١ مصادر الحصول على المواد الخام لمصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١١٠
٣,٢ آلية إدخال المواد الخام اللازمة لمصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١١٠
٣,٣ أنواع الآلات المستخدمة في الإنتاج	١١٢
٣,٤ الطاقة التشغيلية للآلات المستخدمة في الإنتاج	١١٣
٤ تسويق منتجات مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة	١١٦
٤,١ منافذ التسويق	١١٦
٤,٢ أساليب التسويق	١١٨
٤,٣ معوقات التسويق	١١٩
٤,٤ المنافسة التي تتعرض لها مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١١٩
٤,٥ قدرة منتجات مصانع الملابس على الإحلال محل السلع المستوردة	١٢٠
٥ اختبار فرضيات البحث	١٢٢
٦ تحليل الفروق في آراء أفراد عينة البحث حول العديد من المسائل	١٣٢
ملخص	١٣٥

الفصل السابع (النتائج والتوصيات)	
٧,١ الاستنتاجات	١٣٨
٧,٢ التوصيات	١٤١

المراجع العلمية	١٤٤
الملاحق	١٤٩

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
٢/١	نسبة مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بالأسعار الثابتة: سنة الأساس ٢٠٠٤ (%)	٢٧
٢/٢	نسبة المشاركة في القوى العاملة للإفراد ١٥ سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: ٢٠٠٨- ٢٠٠٩	٢٨
٢/٣	التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العلمية والمنطقة: ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣٠
٢/٤	توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة: ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣١
٢/٥	عدد المؤسسات في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٠٩	٣٢
٢/٦	عدد المشتغلين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٠٩	٣٢
٢/٧	إجمالي قيمة الإنتاج في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٠٩.	٣٣
٢/٨	إجمالي قيمة الاستهلاك الوسيط في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٠٩.	٣٤

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
٢/٩	إجمالي القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٠٩.	٣٥
٥/١	توزيع مجتمع وعينة الدراسة حسب المحافظة	٩١
٥/٢	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال رأس المال المستثمر في المنشأة والدرجة الكلية للمجال	٩٤
٥/٣	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "التسويق" والدرجة الكلية للمجال	٩٤
٥/٤	معامل الارتباط بين كل درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	٩٥
٥/٥	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	٩٥
٥/٦	طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة	٩٦
٦/١	المستوى التعليمي لأصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة	٩٩
٦/٢	سنوات الخبرة لأصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة	١٠٠
٦/٣	التوزيع الجغرافي لمصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١٠٠
٦/٤	العمر الزمني للمنشأة	١٠١
٦/٥	الشكل القانوني لمصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة	١٠٢
٦/٦	تطور حجم رأس المال في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١٠٣
٦/٧	مصادر تمويل الاستثمار في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١٠٤
٦/٨	عدد العاملين في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١٠٦
٦/٩	المستوى التعليمي للعاملين في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١٠٦
٦/١٠	الأسس المعتمدة في تشغيل العمال في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١٠٧
٦/١١	متوسط رواتب العاملين شهرياً في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١٠٨
٦/١٢	أنواع التأمينات التي تقدمها مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة	١٠٩
٦/١٣	المزايا المقدمة للعمال في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١١٠
٦/١٤	مصادر الحصول على المواد الخام في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١١١

رقم الجدول	عنوان الجدول	
٦/١٥	آلية إدخال مستلزمات الإنتاج اللازمة لمصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١١١
٦/١٦	أنواع الآلات المستخدمة في الانتاج	١١٢
٦/١٧	الطرق التي يتم بها تصنيع منتجات الملابس في قطاع غزة	١١٣
٦/١٨	نسبة الطاقة الإنتاجية الحالية إلى الطاقة الكلية في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١١٤
٦/١٩	أسباب عدم عمل مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة بالطاقة الإنتاجية الكاملة	١١٤
٦/٢٠	مدى توفر خطة لتطوير وزيادة الإنتاج في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١١٥
٦/٢١	أهم مرتكزات خطة تطوير الإنتاج	١١٦
٦/٢٢	نسبة تسويق منتجات مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١١٧
٦/٢٣	أساليب الترويج لمنتجات مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة	١١٨
٦/٢٤	هل مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة تواجه معوقات في التسويق؟	١١٩
٦/٢٥	ترتيب درجات منافسة المنتجات المختلفة لمنتجات قطاع غزة	١٢٠
٦/٢٦	ترتيب العوامل التي تساهم في إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة	١٢٠
٦/٢٧	اختبار (Chi-Square) فحص الفروق في آراء أفراد العينة حول دور اتحاد صناعة الملابس في دعم أصحاب مصانع الملابس في قطاع غزة	١٢٣
٦/٢٨	اختبار (Chi-Square) فحص الفروق في آراء أفراد العينة حول دور اتحاد صناعة الملابس في دعم عمال مصانع الملابس في قطاع غزة	١٢٤
٦/٢٩	مصادر تمويل الاستثمار في المصنع	١٢٥
٦/٣٠	هل يعاني المصنع من ضعف التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات الاستثمار	١٢٥
٦/٣١	اختبار كاي تربيع Chi-Square Test لفحص العلاقة والتفاعل بين التمويل الذاتي وضعف التسهيلات المصرفية من مؤسسات الاستثمار	١٢٦
٦/٣٢	المستوى التعليمي للعمال	١٢٧

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
٦/٣٣	اختبار الإشارة لبيان مدى قيام مصانع الملابس بعقد دورات تدريبية للعمال	١٢٨
٦/٣٤	اختبار (Chi-Square) لفحص الفروق في آراء أفراد العينة حول نيتهم في التوسع في الإنتاج للمساهمة في عملية التنمية الفلسطينية	١٢٩
٦/٣٥	اختبار كاي تربيع Chi-Square Test لفحص العلاقة والتفاعل بين توفر الفرص التمويلية والدعم من قبل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية، وزيادة الإنتاج	١٣٠
٦/٣٦	اختبار كاي تربيع Chi-Square Test لفحص العلاقة والتفاعل بين توفر الفرص التمويلية والمواد الخام، وزيادة الإنتاج	١٣٠
٦/٣٧	اختبار كاي تربيع Chi-Square Test لفحص العلاقة والتفاعل بين زيادة عدد العمال في وزيادة الإنتاج، وتوفر الدعم من قبل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية سواء للمصنع نفسه أو للعاملين فيه	١٣١
٦/٣٨	معامل سبيرمان لتحليل العلاقة بين الطاقة الإنتاجية للمصنع ومتوسط رواتب العاملين الشهرية	١٣٢
٦/٣٩	معامل سبيرمان لتحليل العلاقة بين متوسط حجم رأس المال الذي بدأ به المصنع ومتوسط رأس المال المستثمر حالياً	١٣٣
٦/٤٠	اختبار (Chi-Square) لفحص العلاقة بين ضعف التسهيلات المصرفية وعلاقتها بحجم رأس المال المستثمر حالياً	١٣٤
٦/٤١	اختبار (Chi-Square) لفحص العلاقة بين حجم رأس المال المستثمر حالياً وعدد العمال في المصنع	١٣٥

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
١	الاستبانة التي صممت للحصول على معلومات تفيد البحث	١٥٠
٢	أسماء السادة المحكمين للاستبانة	١٥٥
٣	خطاب موجه للجهات المسئولة لغرض الحصول على معلومات تخص البحث	١٥٦

ملخص البحث

يناقش البحث واقع وآفاق تنمية قطاع صناعة الملابس في فلسطين (مع دراسة حالة صناعة الملابس في قطاع غزة) حيث تحتل صناعة الملابس موقعاً حيوياً ضمن القطاع الصناعي الفلسطيني، وتعتبر أحد أقسام الصناعات التحويلية الهامة.

ويحاول البحث الإجابة على مشكلة البحث والتي توضح أن ضعف فعالية قطاع صناعة الملابس في فلسطين يرجع لعدد من الأسباب الذاتية والخارجية، تتمثل في مشاكل الإدارة، وزيادة مخاطر الاستثمار، ومحدودية رأس المال، وارتفاع التكاليف، وضعف الخدمات الاستشارية، وضعف التمويل، وكذلك الأوضاع السياسية الصعبة والسياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه الصناعة الفلسطينية.

وهَدف البحث إلى التعرف على الواقع الذي تعيشه مؤسسات قطاع صناعة الملابس، وكيف يتأثر أداء هذه المؤسسات في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية، وضعف الإطار القانوني والأنظمة المتبعة والبنية التحتية لهذه المؤسسات، ومن ثم الخروج بتوصيات للتغلب على المشاكل التي تواجه قطاع صناعة الملابس لنرتقي بهذه الصناعة بما يخدم الاقتصاد الفلسطيني.

اشتمل مجتمع البحث جميع المؤسسات العاملة في قطاع صناعة الملابس في محافظات قطاع غزة، والتي يبلغ عددها (٢٦٥) مؤسسة حتى نهاية عام ٢٠٠٩م حسب إحصائيات الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، وقد بلغ حجم العينة ٧٩ مصنعاً فقط، تمثل المصانع القائمة فعلياً لعام ٢٠١٠، وقد تم استرداد ٧٨ إستبانة بنسبة ٩٨,٧%. وقد تم تحليل البيانات خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية.

وأظهر البحث عدة نتائج هامة منها ضعف مستويات التدريب والتعليم للأيدي العاملة في قطاع صناعة الملابس، وعدم الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية، والاعتماد على التمويل الذاتي بشكل كبير، وتسويق معظم الإنتاج داخل السوق في قطاع غزة، وضعف دور وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني والاتحاد العام لصناعة الملابس والغرف التجارية في دعم المنتجين، وقد أثبتت الدراسة أن السياسات الإسرائيلية وكثرة الإجراءات الأمنية على المعابر أدت إلى ضعف القدرة على تصدير منتجات الملابس الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية، كما أثبت البحث أن المنافسة بين المنتجات المحلية داخل سوق قطاع غزة والمنتجات المستوردة وخصوصاً الصينية تحتل المركز الأول في درجات المنافسة، يليها المنتجات التركية، تليها المنتجات المصرية التي تحتل المرتبة الثالثة، ثم منتجات قطاع غزة التي تحتل المرتبة الرابعة، ثم منتجات الضفة الغربية

التي تحتل المرتبة الخامسة، ثم المنتجات الإسرائيلية، وأخيرا المنتجات الأخرى مثل المنتجات السورية.

وفي نهاية البحث تم التوصل إلى عدد من التوصيات منها ضرورة العمل على تحرير المعابر من السيطرة الإسرائيلية، وتنمية قدرات العاملين في صناعة الملابس عبر التدريب، والعمل على إيجاد فرص ومنافذ تسويقية خارجية، وتعزيز دور وزارة الاقتصاد الوطني واتحاد صناعة الملابس لدعم مصانع الملابس الفلسطينية، وزيادة الدعم المالي لمصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة.

Abstract

This study discusses the reality and prospects of developing the sector of garments industry in Palestine (with a case study of garments industry in Gaza Strip). The garments industry actually occupies a vital site within the Palestinian industrial sector, as it is one of the important conversion industries.

It tries to resolve the research problem, explaining that the ineffectiveness of garments industry in Palestine is due to a number of subjective and external reasons. Such reasons are represented in administrative problems; investment risks; limited capital; high costs; weak consultative services; weak finance, besides hard political conditions and Israeli policies towards the Palestinian industry.

The study aims at recognizing the reality of garments industry institutions, and how the performance of such institutions is affected by the Israeli procedures, weakness of legal framework, and the infra structures of these institutions . It concludes recommendations to overcome the problems of garments industry, with the aim of promoting this industry for the benefit of Palestinian economy.

The study subject includes all institutions working at the garments industry sector in Gaza Strip governorates. Their number according to the statistics of General Union of Palestinian Industries was estimated at ٢٦٥ institutions in the end of ٢٠٠٩. Sample volume is put only at ٧٩ plants that actually existed in ٢٠١٠. The number of acquired questionnaires was ٧٨, with recovery percentage of ٩٨.٧%. The data were analyzed through the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), Statistical test used nonparametric tests.

The study showed several important results including low standards of labor training and instructing in the garments industry sector; lack of full employment of production capacity, and absence of reliance on self-finance, in addition to marketing most of production inside markets of Gaza Strip; weakness of Palestinian National Economy Ministry's role; the General Union of Garments Industry and trade chambers in supporting the producers.

The study proved that the Israeli polices and security measures at crossing points, had incapacitated the export of Palestinian garments to external markets.

It further demonstrated that competition among local products inside Gaza Strip markets, and imported products, particularly the Chinese, had occupied the first rank in competition, followed by the Turkish, and Egyptian products that occupied the third rank. The products of Gaza Strip occupied the fourth, those of West Bank occupied the fifth, followed by the Israeli ones. Other products such as Syrian, came last.

The study finally concluded recommendations such as the necessity of freeing the crossing points from the Israeli domination; promoting the abilities of those working in garments industry through training , and finding external marketing channels; reinforcing the role of National Economy Ministry, and the Union of Garments Industry, in addition to financial support of sewing workshops in Gaza Strip.

الفصل الأول

خطة البحث

١,١ مقدمة.

١,٢ مشكلة البحث.

١,٣ فرضيات البحث.

١,٤ أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع.

١,٥ أهداف البحث.

١,٦ الدراسات السابقة.

١,٧ ما يضيفه البحث الحالي.

- ملخص.

١,١ مقدمة:-

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الإنتاجية الهامة في أية دولة، وذلك لما له من قدرة على إحداث النمو المطلوب في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولما له من دور هام في إرساء الأساس المادي للتقدم، لذلك أصبح تطوير القطاع الصناعي هدفاً رئيساً لكافة الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة. وتتجه بعض هذه الدول لتنمية المشروعات الصناعية من خلال إعداد إستراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية. وتشكل المشروعات الصناعية مجالا حيويا لروح المبادرة واستغلال الموارد المحلية الأولية وا ٍعادة توزيع الدخل لذلك لابد أن تكون المشروعات الصناعية محط اهتمام من الحكومة الفلسطينية بجميع مؤسساتها، تدرس وتبحث وتحاول أن تشرع القوانين التي تحمى هذه المشروعات وتدعم مسيرتها في عملية التنمية.

ويعتبر قطاع الصناعة الفلسطينية من القطاعات الهامة التي تساهم مساهمة فاعلة في تشكيل الناتج المحلي، إذ ساهم هذا القطاع بما نسبته ١٤,١% في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ٢٠٠٨ ثم تراجعت هذه النسبة لتصل إلى نحو ١٣,٥% في العام ٢٠٠٩ نتيجة لزيادة فترات الإغلاق للمعابر التجارية والقيود المفروضة على حركة الاستيراد والتصدير والحصار المفروض على قطاع غزة وما تبع ذلك من خسائر في الحرب الإسرائيلية الأخيرة عام ٢٠٠٨على قطاع غزة (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، ٢٠٠٩).

وتأثر القطاع الصناعي بالحصارحيث حُرم من المواد الخام الأولية الضرورية لعملية الإنتاج وحرم أيضا من تصدير المنتجات الجاهزة للخارج، وأدى ذلك إلى إغلاق ٩٥% من المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع غزة، وباقي المؤسسات العاملة تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن ١٥%، وتأثرت مبيعات المؤسسات العاملة بضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين. حيث بلغ عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية ١٤٥٣٩ مؤسسة أي ما نسبته ١٥% من إجمالي عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨، وبلغ عدد المشتغلين فيه ٥٩٦٤١ مشتغلاً أي ما نسبته ٢٣,١% من إجمالي عدد المشتغلين في الأراضي الفلسطينية، وبلغت قيمة الإنتاج السنوي في هذه الأنشطة الصناعية ٢٠٥٦,٢ مليون دولار أي ما نسبته ٣٩,٦% من إجمالي قيمة الإنتاج في الأراضي الفلسطينية وبقيمة مضافة ٩٦٨,٤ مليون دولار أي ما نسبته ٢٨,٦% من إجمالي القيمة المضافة للأنشطة للاقتصادية (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٨)، وبالتالي فإن هذا القطاع ليس منعزلا عن

التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الفلسطينية، كما أن تراجع أداءه لم يرتبط فقط بسياسة الاحتلال الإسرائيلي، بل يرتبط كذلك بعدم قدرة الحكومة الفلسطينية على وضع برنامج تنموي وا ٍستراتيجية تصنيع مناسبة تتلاءم مع احتياجات القطاع الصناعي، بالإضافة إلى العديد من المشاكل والمعوقات الذاتية التي حالت دون تطويره ونموه، مثل نقص المواد الخام ومشاكل الجودة وغياب الخبرة الفنية وغياب التنظيم ونقص الموارد الطبيعية وانخفاض إنتاجية الآلات ومشاكل القوى العاملة.

وفيما يتعلق بصناعة الملابس فهي تحتل موقعاً مهماً ضمن القطاع الصناعي الفلسطيني، وتعتبر أحد أقسام الصناعات التحويلية الهامة، وتندرج ضمن المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث بلغ عدد المؤسسات العاملة في قطاع صناعة الملابس ١٧٥١ مؤسسة من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية لعام ٢٠٠٨ أي ما نسبته ١٢%، مما يدل على طبيعة الوزن النسبي الكبير لهذا الفرع من فروع الصناعات التحويلية، إلا أن هذا القطاع يعتبر من أكثر القطاعات الصناعية تضررا، حيث أنه منذ بدء انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ فرضت قوات الاحتلال إجراءات تعسفية على قطاع صناعة الملابس، وأغرقت السوق المحلي بالسلع المستوردة الرخيصة مقارنة بالصناعة الوطنية، مما أدى إلى إغلاق الكثير من مصانع الخياطة، كما أن استمرار الإغلاق أدى إلى خسارة فادحة لأصحاب مصانع الخياطة تصل إلى ١٠ ملايين دولار كقيمه فعلية لنحو مليون قطعة ملابس كانت معدة لموسم صيف٢٠٠٧ وجاهزة للتصدير إلى السوق الإسرائيلية. ومما يذكر بأن نحو ٦٠٠ مصنع خياطة تشغل نحو ٢٥ ألف عامل في قطاع غزة توقفت عن العمل الكلي، حيث أن ٩٥ % من منتجات مصانع الخياطة تصدر إلى السوق الإسرائيلية و ٥% إلى السوق المحلية، وتوقف إنتاج الملابس للسوق المحلية نتيجة عدم توفر الأقمشة ومستلزمات الإنتاج اللازمة لعملية التصنيع، وتقدر إجمالي الخسائر لقطاع الخياطة خلال الفترة السابقة (٢٠٠٧-٢٠٠٨) بحوالي ١٠٠ مليون دولار نتيجة لتوقف المصانع عن الإنتاج وإ ٍلغاء العقود والصفقات المتفق عليها لمواسم الصيف والشتاء، علما بأن معدل الإيرادات الشهرية التي كانت تحققها مصانع الخياطة قبل الحصار وا ٍغلاق المعابر بلغت نحو ٨ مليون دولار شهريا (الطباع، ٢٠٠٨).

كما انخفض عدد العاملين في قطاع صناعة الملابس بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة (٢٠٠٨- ٢٠١٠) نتيجة لتوقف باقي المصانع عن العمل والذي كان نتيجة للحرب الإسرائيلية في ديسمبر ٢٠٠٨، وتوقف هذه المصانع عن العمل لفترة طويلة سيؤدي إلى تآكل ماكينات

الخياطة الأمر الذي من شأنه مضاعفة خسائر هذا القطاع والحد من إمكانية إعادة إنعاشه، خاصة في ظل هجرة العديد من أصحاب المصانع إلى الدول المجاورة والخارج.

١,٢ مشكلة البحث:-

قطاع صناعة الملابس يمثل وتكزاً هاماً للاقتصاد الفلسطيني سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، إلا أن مشاكل الإدارة، وزيادة مخاطر الاستثمار، ومحدودية رأس المال، وارتفاع التكاليف، وضعف الخدمات الاستشارية، وضعف التمويل، وكذلك الأوضاع السياسية الصعبة والسياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه الصناعة الفلسطينية، والكثير من المشاكل الأخرى سواء أكانت مشاكل ذاتية أو خارجية و التي يصعب حصرها تقف عائقا أمام هذه الصناعة، وعليه فإن مشكلة البحث تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:-

ما هي أسباب ضعف فعالية قطاع صناعة الملابس في فلسطين، والآثار الاقتصادية الحقيقية المترتبة على ذلك، وكيفية مواجهة هذه الآثار ومعالجتها؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية تشكل مضمون مشكلة البحث وهي:-

١. ما هي إشكالية الواقع الذي يعيشه قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة، وكيف يتأثر أداء هذا القطاع في ظل سوء استخدام الإدارة السليمة، وارتفاع التكاليف، وضعف الإطار القانوني والأنظمة المتبعة والبنية التحتية لهذا القطاع.
٢. ما هي الاستراتيجيات والبرامج المقترحة لتحديث وتطوير قطاع صناعة الملابس من أجل مساندة ودعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

١,٣ فرضيات البحث:-

يقوم هذا البحث على عدة فرضيات منها:-

١. ضعف الدور الذي تقوم به الاتحادات الصناعية الفلسطينية والغرف التجارية في دعم مؤسسات قطاع صناعة الملابس يحد من تطور ونمو هذه المؤسسات.
٢. محدودية رأس المال والاعتماد على التمويل الذاتي أضعف قدرة منتجات قطاع صناعة الملابس من المنافسة أمام المنتجات المستوردة، وعلى دورها التنموي في الاقتصاد الفلسطيني.
٣. نقص برامج التدريب للعاملين في قطاع صناعة الملابس أدى إلى تدني مستوى الخبرة اللازم لتطوير قطاع صناعة الملابس.
٤. التوسع في إنشاء مؤسسات قطاع صناعة الملابس يساهم في عملية التنمية الاقتصادية للاقتصاد الوطني.

١,٤ أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع:-

١. عرض مثل هذا الموضوع وتحليله يساعد إلى حد كبير في سد حاجة الاقتصاد الفلسطيني الماسة إلى تلبية احتياجات السوق من سلعة الملابس، وتلبية احتياجات التشغيل ويساهم في حل مشكلة البطالة، حيث أن المؤسسات القائمة في هذا القطاع تلعب دوراً هاماً في حل تلك المشاكل سواء على صعيد حل مشاكل التشغيل وتوفير فرص العمل بتكلفة استثمارية منخفضة، أو على صعيد تغطية الطلب المحلى من الملابس.

٢. تحقيق الأساس العلمي والبحثي لدراسة إشكالية ضعف فعالية قطاع صناعة الملابس في فلسطين، الأمر الذي يمكن من توفير فرص أفضل للبحث في عوامل القوة، وتحقيق الصمود والاستقرار الاقتصادي الفلسطيني والوصول إلي اقتصاد المواجهة المعتمد على الذات، وكذلك المساعدة في وضع السياسات والخطط والبرامج والبدائل التي تستهدف تطوير قطاع صناعة الملابس وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الاقتصاد الفلسطيني بكافة السبل والوسائل.

٣. تنبع أهمية هذا البحث من الإشارة إلى الأهمية التي ينطوي عليها عرض هذا الموضوع، سيما وا ن الأراضي الفلسطينية لا تزال تتعرض للحصار الإسرائيلي، وكذلك تفسير الآثار الاقتصادية المرتبطة بمؤسسات قطاع صناعة الملابس، ومعرفة مختلف الجهات والقطاعات المتأثرة بها.

٤. تبرز أهمية هذا البحث في تميزه عن غيره من الأبحاث السابقة، حيث أنه من أوائل البحوث التي تتناول قطاع صناعة الملابس بشكل تفصيلي.

١,٥ أهداف البحث:-

يهدف البحث إلي تحقيق عدة أهداف أبرزها:-

١. التعرف على الواقع الذي تعيشه مؤسسات قطاع صناعة الملابس، وكيف يتأثر أداء هذه المؤسسات في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية، وضعف الإطار القانوني والأنظمة المتبعة والبنية التحتية لهذه المؤسسات.

٢. معرفة المشاكل التي يعاني منها قطاع صناعة الملابس والتي تضعف من فاعليتها، وكيفية مواجهتها، والحلول والبدائل الملائمة لعلاج المشكلات التي تقف حائلا دون تطور هذا القطاع في قطاع غزة.

٣. التعرف على طبيعة الآثار التي لحقت بقطاع صناعة الملابس، ومدى ارتباطها بمختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية الأخرى، والطرق اللازمة لتطوير مؤسسات قطاع صناعة الملابس.
٤. تحليل هيكلية القطاع الصناعي الفلسطيني، وقطاع صناعة الملابس بشكل خاص، للوقوف على نقاط القوة والضعف فيها.
٥. إيجاد آلية خاصة لتنسيق السياسات الحكومية من أجل الارتقاء بهذا النوع من الصناعات بشكل يتوافق وظروف جميع أطراف العملية الإنتاجية.
٦. الخروج بتوصيات للتغلب على المشاكل التي تواجه قطاع صناعة الملابس للارتقاء بهذه الصناعة بما يخدم الاقتصاد الفلسطيني.

١.٦ الدراسات السابقة:-

أولاً : الدراسات باللغة العربية:

١. الصوراني (٢٠٠٦):-

بعنوان: "**واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة**"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى استعراض واقع القطاع الصناعي الفلسطيني وأهميته، حيث تنبع أهمية هذا القطاع من فكرة إمكانية الاستمرار الذي هو بمثابة الأمل للمجتمع الفلسطيني وليس للقطاع الصناعي فقط، والذي ينطلق من فكرة تعزيز مفهوم اقتصاديات الصمود في وجه الاحتلال الإسرائيلي والتي تتطلب تعزيز عدة أمور من أهمها دراسة الموارد المادية والبشرية المتاحة للمجتمع الفلسطيني حتى يتمكن من حصر جميع إمكانياته الذاتية بما يساهم في إيضاح الرؤى التي تخلق مناخا مناسبا لصياغة خطة إستراتيجية على المستوى القومي.

وتوصلت الدراسة إلى أن مجمل السياسة الاقتصادية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية خلال الأحد عشر عاماً الماضية وحتى الآن، أدت إلى هذا الوضع المتردي الذي كرس تخلف ومحدودية ودور القطاعين الإنتاجين الرئيسين في بلادنا (الزراعة والصناعة)، وغياب شروط التفاعل الإنتاجي الإيجابي بينهما، بما يفرض على قوى اليسار الفلسطيني وضوح الرؤية ووضوح الأهداف بالنسبة لقطاع الصناعة والقطاع الخاص عموما، انطلاقا من التعاطي والتفاعل مع أطراف العملية التنموية من أجل تغيير الوضع الراهن، والانتقال إلى حالة تنموية تقوم على المؤسسات وتعزيز المشاركة الشعبية، بما يعود بالفائدة على كل أطراف العملية الإنتاجية/ التنموية وفق تصور تكاملي للأسس الضرورية التي تضمن زيادة النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الطاقة القصوى لقطاعي الصناعة والتجارة، عبر المشاركة والدافعية والحوافز لجميع العاملين في كل القطاعات، وذلك عبر العمل على إعادة هيكلة كافة القطاعات الاقتصادية

والمطالبة بتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء القاعدة الإنتاجية لهذين القطاعين الهامين بالإضافة إلى القطاعات الأخرى.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، منها:

١. العمل على مراجعة برتوكول باريس، تمهيدا لفك الارتباط والتبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي.
٢. وقف التضخم في حجم الواردات، وذلك انطلاقا من مفاهيم وآليات اقتصاد التقشف والصمود والمقاومة الذي يضمن وحده تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التشغيل والموارد وتوزيع الدخل، بمثل ما يضمن ويعزز دافعية الصناعات المحلية ونجاح تطبيق سياسة إحلال الواردات ضمن الإمكانات الفلسطينية المتاحة.
٣. العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية في الصناعة والزراعة بصورة خاصة، على نحو يؤدي إلى توظيف اليد العاملة في الإنتاج المحلي، دون إغفال أهمية سوق العمل العربي للعاطلين عن العمل.
٤. الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية ضمن الإمكانات المتاحة، ورفع أجور الفئات الفقيرة بنسبة تعادل الارتفاع في الأسعار.

٢. عودة (٢٠٠٦) (أ):-

بعنوان: "**استخدام معدلات الإنتاجية في بناء خطط الإنتاج عن طريق المحاكاة، دراسة تطبيقية تحليلية على قطاع الملابس في قطاع غزة**"، وقد تم إعداد هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الإسلامية بغزة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توفر البنية التحتية لاستخدام برامج المحاكاة في مؤسسات الملابس العاملة في قطاع غزة، واقتراح بعض الوسائل لتطوير وتحسين الكفاءة الإنتاجية لقطاع الملابس والعاملين فيه، ووضع التوصيات لأصحاب مؤسسات الملابس حول كيفية بناء خطط الإنتاج المرتبطة بالزمن والتخطيط لها، وذلك في محاولة لإدخال تقنيات الحاسوب في قطاع الملابس للمساعدة في اتخاذ القرارات.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة يمكن إجمال أهمها في النقاط التالية:

١. يتم بناء الجداول الزمنية لعمليات الإنتاج في مؤسسات الملابس بناءاً على الخبرة السابقة فقط لأصحاب المصانع مما يؤدي إلى إعداد خطط الإنتاج بصورة غير سليمة.
٢. يتم تعديل خطط الإنتاج لعدة مرات أثناء تنفيذ عملية الإنتاج.
٣. الغالبية من المؤسسات العاملة في قطاع الملابس (٩٠,٢٠%) لا تستخدم الحاسوب في بناء خطط الإنتاج، ولا يوجد أي شركة تستخدم برامج المحاكاة بالحاسوب في بناء خطط

الإنتاج، ونسبة ضئيلة فقط من أصحاب المؤسسات (٥,٦%) يعرفون أو سمعوا عن المحاكاة بالحاسوب والتي يمكن استخدامها في بناء الجداول الزمنية للإنتاج.

أوصى عودة في نهاية دراسته على ضرورة استخدام مؤسسات إنتاج الملابس المحاكاة بالحاسوب في بناء برامج الإنتاج على أساس دراسة مختلف الخيارات للحصول على أفضل برامج الإنتاج وذلك توفيرا للجهد والمال مع الالتزام بما يحقق مصلحة المؤسسة، والاهتمام بتدريب أصحاب المؤسسات والعاملين فيها على الأساليب العلمية المستخدمة في بناء برامج الإنتاج ومنها المحاكاة بالحاسوب.

٣. عودة (٢٠٠٦) (ب):-

بعنوان: "**المشاكل والمعوقات التي تواجه فرع صناعة الملابس في قطاع غزة والسبل المقترحة لمعالجتها**"، وقد قدمت هذه الدراسة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم المعوقات و المشاكل التي يعاني منها فرع صناعة النسيج و الملابس في قطاع غزة خاصة وفي فلسطين عامة، والتي أدت إلى انخفاض إنتاجية هذا الفرع و انخفاض مساهمته في الناتج المحلي. كما تلقي الضوء على واحد من أهم أفرع الصناعة الفلسطينية من اجل الاهتمام بهذا الفرع، من قبل متخذي القرار من جانب ومن جانب آخر من قبل الباحثين لعمل أبحاث أكثر تفصيلا و تحليلا لأوضاع هذا الفرع من الصناعة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

١. من أبرز المشاكل التي تواجه صناعة النسيج والملابس على مستوى المؤسسات الممثلة لهذه الصناعة هو وجود ثلاث اتحادات تمثل هذه الصناعة مما يشتت الجهود المبذولة لتحسين أوضاع هذه الصناعة، و يضعف القدرة على إيجاد إستراتيجية موحدة لتطوير وتنمية هذا الفرع من الصناعة. بالإضافة إلى ضعف الثقة بين الاتحادات الممثلة لصناعة النسيج و الملابس و أصحاب المصانع.
٢. من ابرز المشاكل التي تواجه صناعة النسيج و الملابس على مستوى صناعة النسيج والملابس بشكل عام، ضعف الأسواق المحلية، و عدم وجود حماية جمركية لمنتجات هذه الصناعة مما يعرضها لخطر المنافسة الشديدة من قبل المنتجات الأجنبية الأكثر رخصا. بالإضافة إلى عدم وجود مختبرات لإجراء عمليات الفحص و تقييم الجودة.
٣. اعتماد صناعة الملابس على التعاقد من الباطن مع شركات إسرائيلية بدرجة كبيرة، مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها على المناورة و اختيار البدائل التي تناسبه.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها:

١. العمل على رفع مستوى الوعي والمعرفة لأصحاب المصانع العاملة في قطاع النسيج فيما يتعلق بالطرق العلمية المستخدمة في بناء خطط الإنتاج لما قد يعود بالفائدة على هذه المصانع، وذلك عن طريق الندوات والمحاضرات و ورشات العمل
٢. العمل على توحيد الاتحادات الممثلة لفرع صناعة النسيج والملابس في فلسطين من اجل توحيد الجهود و السير نحو تنمية و تطوير هذا الفرع الهام في القطاع الصناعي.
٣. العمل على تحسين الخدمات المقدمة من الاتحاد الممثل لصناعة النسيج والملابس، وعقد ورش عمل من أجل زيادة الثقة و الترابط بين أصحاب المصانعوا ٍدارة هذا الاتحاد.
٤. العمل على ضرورة إعداد دليل صناعي شامل للقطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام ولصناعة النسيج و الملابس بشكل خاص، بحيث يشمل هذا الدليل كافة المعلومات المتعلقة بهذا القطاع.

٤. عبد الله (٢٠٠٥):-

بعنوان: "**نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى صياغة الرؤية التنموية بمشاركة جميع شركاء التنمية الفلسطينية بالاستناد إلى تحليل بيئة التنمية الفلسطينية الداخلية والخارجية، وتحديد الأهداف الإستراتيجية للتنمية الفلسطينية، وفي وضع الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق هذه الرؤية على المديين المتوسط والبعيد، وتعبئة كافة المصادر المتاحة لتحقيق تلك الأهداف من خلال إتباع منهج المشاركة الواسعة لشركاء التنمية.

وخرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات منها: أنه إذا ما جرى الوصول إلى رؤية تحظى بقبول شركاء التنمية الفلسطينيةوا ٍذا كانت تلك الرؤية تتصف بالواقعية من حيث إمكانية بلوغها، فإنها لن تتحقق من تلقاء ذاتها، بل إن تحقيقها يحتاج إلى فعل واع ومنسق ومخطط ومثابر من جميع الشركاء، حيث أنه الفعل المطلوب للتأثير على سلوك المتغيرات في البنية الاقتصادية للوصول إلى الحالة المستهدفة يجب أن يتم في إطار مؤسسي وقانوني، ويستحسن أن يتحقق باستخدام الوسائل الاقتصادية وليس بالوسائل الإدارية والأوامرية، والمطلوب من الدولة أو السلطة الشرعية لعب دور الجهة المنظمة والمحددة والموجهة للفعاليات والمصادر الاقتصادية على هدى الرؤية التنموية.

وأن الدولة (بسلطاتها الثلاث) تستطيع بحكم الصلاحيات الإدارية والتشريعية والقضائية المخولة لها، والقدرة الاقتصادية الكبيرة المتاحة لها من خلال الموازنة العامة وغيرها، التأثير على سلوك وحدات المجتمع من الشركات أو الأفراد أو المؤسسات من خلال سياساتها المختلفة، ومن تلك السياسات الاقتصادية :السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة الصناعية، السياسة النقدية،

إنتاج وتوزيع السلع العامة، السياسة الزراعية، السياسة السياحية وغيرها. ولا بد من استخدام الأدوات بصورة منسقة لضمان تحقيق الأهداف التنموية، لأن عدم التناسق في استخدام تلك الأدوات سيقود إلى التضارب والتناقض في اتجاهات تأثيرها، ومن أجل ضمان الاستخدام المنسق للسياسات تقوم الدول بوضع استراتيجيات تنموية محددة لضمان الوصول للأهداف المر جوة. ومن المهم جدا أن لا تكتفي الدولة بتحقيق التنسيق بين مؤسساتها وسياساتها المختلفة، بل يفترض بها أن تقوم بإشراك جميع الشركاء ذوي العلاقة من المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية صياغة السياسات، وفي عملية تنسيقها، وفي وضع الخطط والبرامج والآليات لتنفيذها. وهنا يتجلى قدرة الدولة وكفاءتها في تعبئة وتوجيه موارد وعناصر التنمية لتحقيق الأولويات المقبولة من جميع شركاء التنمية في مختلف القطاعات في الاتجاه الذي يقود الاقتصاد نحو تحقيق الرؤية التنموية المتفق عليها.

٥. نصرالله والصوراني (٢٠٠٥):

بعنوان: "**المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية**"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى أهمية المشاريع الاقتصادية الصغيرة في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودورها الفعال في تحقيق ما يلي:

- زيادة الدخل.
- خلق فرص العمل الجديدة.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع الفلسطيني في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في فلسطين.
- كما أنها تعمل علي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لإتاحة الفرصة للفئات المهشمة لامتلاك مشاريع وتفعيلها في المجتمع.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها:

١. توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية أو التوسع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصاديا واجتماعياً .
٢. تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وا ٍدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية، وتوفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في أنشطة المشروعات الصغيرة وتقديم دورات في مجالات الإدارة والتسويق والمحاسبة والإنتاج بما يتلاءم مع سمات وخصوصيات هذه المشروعات.

٣. التعاون مع المراكز الاستشارية والاتحادات الصناعية وغرف التجارة والصناعة والزراعة لتمويل البحوث التسويقية والإنتاجية.
٤. التعاون بين مراكز الأبحاث والاستشارات الأهلية والأكاديمية والمؤسسات الحكومية في اقتراح وا ٍدارة البرامج التدريبية والمشاريع الريادية حسب الاحتياجات القطاعية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.
٥. تعزيز وتوسيع دور مؤسسات الإقراض في تقديم القروض للمشاريع الصغيرة، ضمن شروط ميسرة من حيث فترة السماح والضمانات واعتماد نظام قروض الضمان الاجتماعي.
٦. التخفيف من السيطرة الحكومية والتعقيدات البيروقراطية في الإجراءات أو ممارسة الأنشطة الاقتصادية من قبل المسئولين في السلطة.
٧. تعديل وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية، بما يعزز البيئة الاستثمارية والإنتاجية والقانونية ويزيد من نجاح واستمرارية المشاريع الصغيرة، وخاصة إعادة هيكلة قانون تشجيع الاستثمار بما يضمن استفادة جميع فئات رأس المال التي ترغب في الاستثمار.
٨. رسم سياسات تنموية وطنية شمولية، تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المحلية والاحتياجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني، لتحديد طبيعة الفرص المتاحة للمبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة في القطاعات المختلفة.

٦. حمدونة (٢٠٠٤):-

بعنوان: "**إنتاجية العمل في صناعة الملابس الجاهزة في قطاع غزة (١٩٨٧-٢٠٠٢)**"، وقد تم إعداد هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية من جامعة القاهرة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم التغيرات التي طرأت على إنتاجية العمل في صناعة الملابس الغزاوية في الفترة ١٩٨٧- ٢٠٠٢، وتفسير تطورها واختلافها خلال الفترة المذكورة، وذلك من خلال قياس وتحليل المستويات الإنتاجية لها باستخدام بعض مؤشرات القياس، وتحديد انسب السياسات لتحسين إنتاجية العمل في صناعة الملابس في قطاع غزة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة يمكن إجمالها فيما يلي:

١. أن ما يعادل ٨٩% من أفراد العينة التي شملها البحث الميداني أكدوا أن الإغلاق الشامل والمتكرر لقطاع غزة، وأيضا ٧٣% منهم أكدوا أن الفصل البيني بين مدن قطاع غزة ومخيماته أثر سلبا على إنتاجية العمل في صناعة الملابس الجاهزة الغزاوية.
٢. أجمع ٩٠% من المبحوثين أن انقطاع التيار الكهربائي المتكرر عن قطاع غزة لفترات طويلة كان له أثر سلبي على إنتاجية العمل في صناعة الملابس الجاهزة الغزاوية.

٣. أكدت نسبة كبيرة من المبحوثين الأثر السلبي لضعف البنية التحتية على إنتاجية العمل في صناعة الملابس الجاهزة الغزاوية.
٤. أجمع ٨٧% من الذين شملهم البحث الميداني أن ضعف رأس المال المستثمر وعدم استخدام آلات ومعدات ذات تقنية حديثة اثر سلباً على إنتاجية العمل في صناعة الملابس الجاهزة الغزاوية.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لكل من أصحاب المصانع ومنتجي الملابس الجاهزة، والمؤسسات الرسمية، والمؤسسات المساندة.

أولاً : توصيات لأصحاب المصانع ومنتجي الملابس:-

ينبغي على أصحاب المصانع التفكير الجدي في إنتاج ملابس متميزة نوعيا وبتكلفة معقولة تكسبها قدرة تنافسية محلياً وعالمياً ، وأن يحرصوا أن تقوم مصانعهم بمعظم مراحل الإنتاج، ولا يقتصر دورها على الخياطة والتجهيز فقط.

ثانياً : توصيات للمؤسسات الرسمية:

يتحتم على مؤسسات السلطة الفلسطينية السعي للحد من تراجع وتدهور صناعة الملابس، ومحاولة المحافظة على بقائها واستمرارية نموها، واتخاذ الإجراءات المناسبة التي تساهم في تحقيق هذا الهدف، مع الأخذ بعين الاعتبار القيود التي تحد من قدرة مؤسسات السلطة الفلسطينية على فعل ما تريد طبقاً لبنود اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة بين الجانبين، والظروف الأمنية والسياسات غير المستقرة والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها قطاع غزة، والتي تحد من قدرة المؤسسات الرسمية على تنفيذ ما تفكر به لتحقيق ما تصبو إليه.

ثالثاً : توصيات للمؤسسات المساندة:

يجب على المؤسسات المساندة أن تقوم بعقد الدورات التدريبية سواء لتدريب العاملين في صناعة الملابس الجاهزة ورفع مستو اهم الفني أو تزويدها بعمالة ماهرة قابلة للتطوير، وعقد دورات تدريبية لأصحاب المصانع والمسئولين الإداريين لرفع مستواهم الإداري داخلياً في المصنع، وأيضا رفع قدراتهم في إدارة التفاوضو التسويق.

٧. وزارة الاقتصاد الوطني (٢٠٠٤):-

بعنوان: "واقع الصناعة وآفاقها في فلسطين"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى عرض أداء الاقتصاد الفلسطيني ومستلزمات التصنيع، وأسباب التراجع في معدلات النمو في بعض السنوات، والذي يرجع بعضها إلى عوامل خارجيةكالاحتلال الإسرائيلي وا ٍجراءاته التعسفية المتعددة بحق الاقتصاد الفلسطيني، وأخرى ذاتية: كقلة ومحدودية الموارد الطبيعية، وضعف البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية، وعدم الوضوح في السياسات الاقتصادية والمالية، وغياب

الاستقرار السياسي، وحدودية القدرة على تطبيق القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي، وأخيراً غياب الصلاحيات الكاملة في السيطرة على الموارد الطبيعية وغيرها وتوظيفها لأغراض التنمية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

أن التغلب على العوائق التي تقف عائقاً أمام انطلاق عملية التصنيع مرهون باستيفاء مجموعة من الشروط الجوهرية، أهمها:

أ. استقلال سياسي واقتصادي، وقيام دولة مستقلة تتمتع بسيادة كاملة على مواردها وحدودها وعلاقاتها الخارجية.

ب. اعتماد سياسات اقتصادية ومالية إلى جانب تبني مبادئ وأسس الإدارة السليمة والنيرة لعملية التنمية ومنها التصنيع، تكون قائمة على أساس المبادرة والقدرة على التغيير.

ت. إقامة وبناء المؤسسات العالية الكفاءة ذات العلاقة بمجالات البحث والتطوير إلى جانب مؤسسات التمويل الإنمائي اللازمة والقادرة على توفير تسهيلات مالية إنمائية بشروط واقعية.

ث. توافر قدرة ورغبة لدى القطاع الخاص في الاستفادة من الفرص والتسهيلات التي يفترض أن تكون متاحة له في المجالات ذات العلاقة بعملية التنمية (الحوافز الاستثمارية، البحث والتطوير، البنية التحتية والتكنولوجية، المهارات،.....) بهدف الانطلاق بعملية التصنيع.

وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية، وتقليل الاعتماد على إسرائيل في المدى القصير، مع الأخذ بالاعتبار تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد في المدى الطويل.

٨. الراعي (٢٠٠٣):-

بعنوان: "**الصناعات التحويلية في فلسطين: واقع ورؤية نقدية**"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الصناعات التحويلية والتصنيفات المختلفة وأهم فروع هذه الصناعة، وتتبع التطورات والتغيرات التي حصلت على قطاع الصناعات التحويلية بشكل عام،و التعرف على مساهمة كل فرع من فروع الصناعات التحويلية في الإنتاج والتشغيل والقيمة المضافة والتجارة الخارجية،و التعرف على معدلات الإنتاجية للفروع المختلفةوا إمكانيات التطوير، كذلك التعرف على أسباب القوة في بعض الفروع والضعف في الفروع الأخرى وسبل العلاج،و التعرف على نسبة المدخلات الخارجية المستخدمة في الصناعة التحويلية،وإ جراء دراسة حالة على صناعة الملابس من أجل التعرف على آثار الاستيراد الغير المنظم والانفتاح التجاري على هذا النشاط.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها:

١. أن صناعة الملابس في فلسطين لم تتطور بشكل طبيعي بل هي وليدة سياسة شركات الملابس الإسرائيلية التي عملت على تحويل نشاطات تجميع الملابس إلى الأراضي الفلسطينية للاستفادة من تدني الأجور.
٢. غياب الترابطات الأمامية والخلفية أو ضعفها لصناعة الملابس في فلسطين وذلك بسبب خضوع هذه الصناعة لترتيبات التعاقد من الباطن، و صغر حجم المنشآت العاملة في هذا المجال حيث أن ٥٥ % منها توظف أقل من (٥)عمال.
٣. ضعف المستوى التكنولوجي حيث أن معظم هذه المنشآت تستخدم آلات قديمة ومستعملة لا تتماشى مع التطور العالمي هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في فلسطين بسبب تدني الإنتاجية وضعف البنية التحتية واستخدام تكنولوجيا قديمة وتدني المستوى الفني للعاملين في هذا المجال.
٤. ضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات المساندة بما فيها مؤسسات التمويل والتدريب المهني.

وخلصت الدراسة بأن هناك ثلاث إستراتيجيات أو خيارات أمام صناعة الملابس والنسيج من أجل إعادة هيكلتها لتتكيف مع تطورات الإقليمية والعالمية وهي إما الاستمرار في الوضع الحالي حيث ستضطر الكثير من المنشآت إغلاق أبوابها بسبب شدة المنافسة أو التركيز على استراتيجيات الإنتاج النمطي الذي يعتمد على إنتاج كميات كبيرة وهندسة دقيقة أو إستراتيجية إنتاج ملابس متميزة وذات قيمة مضافة عالية للتصدير.

كما أن أنسب الاستراتيجيات لإعادة هيكلة صناعة الملابس في فلسطين هي إستراتيجية التركيز على إنتاج ملابس متميزة وذات قيمة مضافة عالية للتصدير والتي تشكل ما معدله ٢٥ % من قيمة سوق الملابس العالمي ولكن هذه الإستراتيجية تتطلب خطوات كبيرة من أجل إنجاحها من حيث القدرة على إنتاج ملابس مميزة وتسويقها عالميا خاصة من حيث الجودة والكميات الضخمة نسبيا والتصميم المنافس ومن هنا فإننا سنكون بحاجة إلى إنشاء شراكه في التسويق والتوزيع إذ يمكن التعاقد مع شركات في أوروبا وأمريكا من أجل تسويق المنتجات الفلسطينية المتميزة.

٩. نصر (٢٠٠٣):

بعنوان: "**تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني**"، وتهدف هذه الدراسة بصورة رئيسية إلى مناقشة فرص وسبل تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني لمواجهة السياسات الملائمة لذلك. كما تهدف إلى تحديد وتحليل التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني

وربط ذلك بالأهداف الإسرائيلية التوسعية، وكذلك التعرف على الوضع الاقتصادي الفلسطيني في المرحلة الراهنة، وآثار السياسات والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى، وتكلفتها بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وفي ضوئها قدمت توصياتها، وكانت كالتالي:

أن تثبيت الشعب الفلسطيني فوق أرضه ودعم صموده في المرحلة الراهنة يتم من خلال تبنى إستراتيجية تقوم على العناصر التالية:

١. تصليح الأضرار وتعويض المتضررين نتيجة الحصار والإغلاق الإسرائيلي.
٢. تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني من خلال دعم القطاعات الإنتاجية الرئيسية.
٣. توفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني.
٤. ضمان عدم انهيار المؤسسات الفلسطينية.
٥. تحسين أداء القطاع العام.

كذلك يمكن تبني إجراءات خلال المرحلة اللاحقة لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني من خلال ما يلي:

- تحسين البيئة الاستثمارية للاقتصاد الفلسطيني.
- تطوير رأس المال البشري من خلال مواصلة دعم المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية.
- الاستمرار في دعم القطاعات الإنتاجية المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية.
- تنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية من خلال تخفيف العلاقة مع إسرائيل وتقوية الروابط الاقتصادية مع العالمين العربي والإسلامي.

١٠. حمدان (٢٠٠١):-

بعنوان: "**واقع التمويل في الصناعة الفلسطينية**"، وقد تم إعداد هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، وقد هدفت إلى التعرف على هيكل التمويل في القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام باعتبار أن عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية ترتكز على القطاع الصناعي باعتباره احد القطاعات الرائدة للتنمية، وكذلك دراسة العقبات التي تواجه القطاع الصناعي الفلسطيني من حيث توفير مصادر تمويل فعالة.

وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة التمويل الصناعي إحدى أهم مشكلات الصناعة الحالية، وبالتالي فإن هذا القطاع يتسم بازدياد الحاجة الماسة إلى توفير وتعزيز مصادر التمويل المختلفة باعتبار أن معالم المرحلة المقبلة بدأت تتضح من خلال سياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة

والتي تقضي ضرورة مواكبة نهج المنافسة العالمي. كما أن الصناعة الفلسطينية بشكل عام ليست بمعزل عن التغيرات التي اجتاحت العالم، رغم أن أغلبيتها صناعات حديثة النشأة وصغيرة الحجم، وبالتالي ومن اجل مواكبة التطور الاقتصادي الحالي ينبغي الاهتمام بحل مشكلة التمويل الحالية والذي يكمن في توفير التمويل المطلوب الذي يسهم في بناء قطاع صناعي قادر على الصمود أمام المنافسة العالمية والذي تتضافر فيه الجهود من قبل أطراف العلاقة من الصناعيين ومؤسسات التمويل والحكومة من خلال مؤسسات القطاع العام.

وعلى ذلك قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها:

١. تفعيل دور الاتحادات الصناعية للعمل على حصر إمكانات الضمانات الحالية والتنسيق مع المؤسسات المالية لإيجاد البدائل.
٢. ضرورة إشراك كل من وزارة الصناعة الفلسطينية والغرف الصناعية في متابعة حل مشكلا التمويل الحالية وعدم ترك عبء هذه المشكلة على المستثمرين الصناعيين، على أن يتولى هذا الدور الاتحادات الصناعية.
٣. تقديم البيانات عن التمويل الصناعي المطلوب لمواجهة احتياجات القطاع الصناعي المتزايدة للتمويل من خلال تقديمها لأجهزة التخطيط، مما قد يساعد ذلك في تقليص فجوة التمويل من خلال معرفة الحجم الطبيعي للتمويل.
٤. إنشاء صناديق مالية لدعم مشروعات التصدير على أن تقوم بجمع المعلومات عن الأسواق والتسويق والترويج والدعاية، إضافة إلى أن الإشراف على المشروعات الصناعية ومتابعة تنفيذ البرامج ومعالجة المشكلات بسرعة وكفاءة من خلال هيئة حكومية قوم بجمع المعلومات والدراسات عن القطاعات الاقتصادية وتحديداً الصناعية.

ثانياً : الدراسات باللغة الانجليزية:

١. Khalidi (٢٠٠٧):-

بعنوان:

"The Palestinian Arab Regional Economy in Israel: Sixty Years of De-Development… And Occupation?"

"الاقتصاد العربي الإقليمي في إسرائيل: ستون سنة من نكوص التنمية.. والاحتلال؟".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل التجربة التنموية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ بشكل معمق.

وقد توصلت للدراسة إلى دروس مقارنة قيّمة تسهم في التوصل إلى فهم أفضل للتأثير الاقتصادي للاحتلال الطويل في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما وفر التحليل لمكانة ودور الاقتصاد العربي في إسرائيل رؤية ثاقبة لإعادة إطلاق الجهود لتنفيذ إستراتيجية تنموية فلسطينية وطنية قادرة على مواجهة أية سيناريو سياسي قد يبدو محتملاً اليوم.

واستنتجت الدراسة من التحليل أن الاقتصاديات الإقليمية الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة تدور في نفس النظام الاقتصادي الإسرائيلي المهيمن على جميع أراضي فلسطين التاريخية منذ عام ١٩٦٧، والاعتراف بالمصلحة المشتركة والمسارات التنموية المتقاربة لهذه الاقتصاديات يجب أن يأخذ في الحسبان جميع الموارد المتاحة لهذه الاقتصاديات الثلاثة المفصولة والتي ما برحت أن أصبحت أكثر تشابهاً مع مرور السنين.

وأنه على خلاف توقعات النظريات الاقتصادية فإن قرناً من التعامل الاقتصادي العربي اليهودي في فلسطين لم يؤد إلى الوحدة الاقتصادية المنشودة. كما لم ينبثق من هذا التعامل عملية التقارب والاندماج التي كان من المفترض أن تنطلق بفضل التبادل بين اقتصاد كبير متقدم تقنياً وغني بالموارد الرأسمالية من جهة، واقتصاد كثيف العمالة وريفي وأقل نمواً من جهة ثانية. ونطبق هذه الحقيقة على العلاقة بين المناطق العربية في إسرائيل والاقتصاد اليهودي/ القومي، بقدر ما عكس جوهر العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والأراضي المحتلة. من جانبه يفسر الفكر الاقتصادي السياسي الصهيوني هذا الواقع في الحالة الأولى (المجتمع العربي في إسرائيل) من منطلق "بطء عملية التحديث داخل المجمع الريفي العربي"، بينما في الحالة الثانية (الأراضي المحتلة عام ٦٧) يعتبر أن إصرار الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال على النضال المتواصل من أجل حقه في تقرير المصير هو السبب خلف " التفريط بالفرص السياسية والاقتصادية التي أتيحت له منذ أسلو".

وترى الدراسة أنه بغض النظر عن التركيبة الحالية أو المستقبلية المحتملة للسيادة بين الشعبين في هذه المنطقة، فإن الاقتصاديات الفلسطينية الثلاثة مجتمعة تشكل علمياً أحد الطرفين الشريكين للوحدة الاقتصادية المشوهة القائمة على ارض الواقع منذ ١٩٦٧. وتبرز هذه الحقيقة التحدي أمام صانعي القرار الاقتصادي الفلسطيني، والمتمثل في الانطلاق من هذا الإطار الفكري لصياغة إستراتيجية إنمائية وطنية وبرنامج اقتصادي مستقبلي. وينبغي أن تسعي الجهود المتجددة إلى إعادة بناء العلاقة الاقتصادية العربية– اليهودية على أساس مبادئ التعاون المتوازن والمتبادل، والتي طالما لم تتحقق منذ أن تم التعبير عنها للمرة الأولى قبل ستين سنة.

٢. Migdad (١٩٩٩):-

بعنوان:

Industrial Sector ،" Performance Analysis of Small-Scale Industries ،in the Gaza Strip as a part of the New Palestinian Entity"

"تحليل الأداء والكفاءة للمشروعات الصناعية مع التركيز على الصناعات الصغيرة"

وقد هدفت الدراسة إلى عرض خصائص القطاع الصناعي في قطاع غزة،وا يجاد الاختلافات بين التعاقدات المحلية والتعاقد في الباطن من حيث العمالة والكفاءة وبعض مؤشرات الأداء، ومقارنة مؤشرات الأداء والكفاءة بين المنشآت الصناعية في مختلف الأنشطة ومختلف الأحجام.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها:

١. أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر سلباً على أداء القطاع الصناعي، منها: انخفاض مستوى التكنولوجيا المتبعة في القطاع الصناعي، وقلة الدعم المالي الممنوح لهذا القطاع في قطاع غزة، وسيطرة الجانب الإسرائيلي على حركة المعابر والذي من شأنه التأثير على دخول المواد الأولية اللازمة كمدخلات للعملية الصناعية، ونوع الصناعة، وحجم المنشأة.
٢. يحقق قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة نسبة عالية من الأرباح مقارنه بقطاع الأغذية.
٣. يواجه قطاع صناعة الملابس عراقيل إسرائيلية اقل من قطاع الصناعات الغذائية.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المناسبة لدعم الصناعات الفلسطينية تتم من خلال:

١. دعم القطاع الخاص بصورة اكبر مما عليه.
٢. إعطاء أهمية بشكل خاص للمشاريع الصناعية الصغيرة وذلك لمحاولة تحديث الصناعات التقليدية.
٣. إحداث توازن بين سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات.
٤. إعطاء المزيد من الاهتمام لتنمية البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى النظام القانوني والمؤسسي.
٥. تحسين الخدمات المصرفية وخاصة البنوك الصناعية والإسلامية.

١,٧ ما يضيفه البحث الحالي:

يتضح من العرض السابق قلة الدراسات التي تتعلق بدراسة قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة، حيث أن الباحثة وجدت خلال عملية البحث في الدراسات السابقة أن هذه الدراسات تعتبر مدخلاً جيداً لمزيد من البحث حول الآفاق التنموية لقطاع صناعة الملابس في فلسطين.

كذلك نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة قد تناولت القطاع الصناعي بشكل عام وتطرقت في بعض الجزئيات إلى الصناعات التحويلية بشكل عام أيضاً دون التركيز على نوع معين من الصناعات. لذلك، إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها هو تطرقها لقطاع صناعة الملابس بشكل تفصيلي، حيث لم يتم التطرق كثيراً إلى هذا الموضوع.

كذلك من خلال هذه الدراسة سيتم التعرف على إشكالية الواقع الذي يعيشه قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة، وكيفية تأثر هذا القطاع في ظل العراقيل التي تواجهه،سيما وا ن الأراضي الفلسطينية لا تزال تتعرض للحصار الإسرائيلي الخانق، وكذلك تفسير الآثار الاقتصادية المرتبطة بمؤسسات قطاع صناعة الملابس، ومعرفة مختلف الجهات والقطاعات المتأثرة بها، وما هي الاستراتيجيات والبرامج المقترحة لتحديث وتطوير قطاع صناعة الملابس من أجل مساندة ودعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في كونها من أوائل الدراسات التي تتناول قطاع صناعة الملابس بشكل بتفصيلي، وذلك لحاجة هذا القطاع إلى دراسة واهتمام بما يمكننا من التعرف على طبيعة هذه الصناعة وفرص تطويرها ومن ثم إمكانية وضع خطط وسياسات صناعية من اجل تطوير القدرة التنافسية لها، وذلك لما لقطاع صناعة الملابس من أهمية خاصة في التطور المجتمعي عموماً وفي تطور الاقتصاد الفلسطيني خصوصا.

ملخص

تناول هذا الفصل عدة نقاط، حيث تم التطرق في البداية إلى مقدمة البحث، والتي بينت تطور القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام وقطاع صناعة الملابس بشكل خاص، والتعرف على العقبات التي تحول دون تطور هذا القطاع.

قامت الباحثة باستعراض مشكلة البحث والمتمثلة في التساؤل الرئيس التالي:
" ما هي أسباب ضعف فعالية قطاع صناعة الملابس في فلسطين، والآثار الاقتصادية الحقيقية المترتبة على ذلك، وكيفية مواجهة هذه الآثار ومعالجتها؟"
كما تطرقت الباحثة إلى أهداف البحث، وأهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع، والمنهجية العلمية المتبعة، وفروض البحث والمتمثلة في:

١. ضعف الدور الذي تقوم به الاتحادات الصناعية الفلسطينية والغرف التجارية في دعم مؤسسات قطاع صناعة الملابس يحد من تطور ونمو هذه المؤسسات.
٢. محدودية رأس المال والاعتماد على التمويل الذاتي أضعف قدرة منتجات قطاع صناعة الملابس من المنافسة أمام المنتجات المستوردة، وعلى دورها التنموي في الاقتصاد الفلسطيني.
٣. نقص برامج التدريب للعاملين في قطاع صناعة الملابس أدى إلى تدني مستوى الخبرة اللازم لتطوير قطاع صناعة الملابس.
٤. التوسع في إنشاء مؤسسات قطاع صناعة الملابس يساهم في عملية التنمية الاقتصادية للاقتصاد الوطني.

في نهاية هذا الفصل استعرضت الباحثة اثنتا عشر دراسة سابقة، تناول بعضها دراسة قطاع صناعة الملابس في فلسطين، وناقش بعضها الأخر القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام ومستقبل التنمية في فلسطين.

الفصل الثاني

واقع القطاع الصناعي الفلسطيني

٢,١ مقدمة.

٢,٢ هيكلية القطاع الصناعي الفلسطيني.

٢,٣ تحليل هيكلية القطاع الصناعي وأهم المؤشرات الاقتصادية.

٢,٣,١ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلى الإجمالي الفلسطيني.

٢,٣,٢ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في تشغيل القوى العاملة.

٢,٣,٣ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الإنتاج.

٢,٣,٤ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الاستهلاك الوسيط.

٢,٣,٥ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في القيمة المضافة.

٢,٤ المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي الفلسطيني.

- ملخص.

٢,١ مقدمة:-

يعتبر التصنيع العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث فهو النشاط الإنتاجي القادر على تحقيق نقلة نوعيه في مسار النهضة الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لطبيعة العلاقة الجدلية المتفاعلة بين النشاط الإنتاجي الصناعي والتنمية الحضارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، حيث لا يوجد اختلاف على أهمية وأولوية الاعتماد على التصنيع في عملية التنمية الحضارية الشاملة، بل يكمن الاختلاف في نوعية الصناعات التي يتعين البدء بها. بذلك يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية لأية دولة حيث يلعبدور ً رئيسي ً ا مع باقي قطاعات الإنتاج في زيادة الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب العمالة، وتوفير المنتج المحلي بدلاً من الاعتماد على السلع المستوردة، لما لذلك من أهمية اقتصادية واجتماعية على الدولة.

تعرض القطاع الصناعي الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ حتى الوقت الحالي ٢٠١١ لمعوقات متعددة وفقاً لسياسات الاحتلال الإسرائيلي بالدرجة الأولى حتى بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوقيع العديد من الاتفاقياتوالبروتوكو لات الاقتصادية مع كثير من الدول التي كان أهمها اتفاقية باريس الاقتصادية. وما زال يعاني من تآكل في استثماراته المتراكمة وضعف تعبئة المدخرات في تحديثها، إضافة لضعف الإنتاجية والربحية في غالبية فروع القطاع الصناعي الناتج عن تشتت المنشات الصناعية، واعتمادها على خبرات ذاتية عائلية غير قابلة للتجديد والتطوير،وأخيراً الاعتماد على الشركات الإسرائيلية في تلبية احتياجات منشآتنا الصناعية. مما ساهم في تدهور كثير من الفروع الصناعية وتبعيتها وضعف قدرتها التنافسية، بالرغم من محاو لات السلطة الوطنية الفلسطينية لتحسين أداء المنشات الصناعية من خلال مجموعة من السياسات والقوانين الهادفة لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة وتحسين البنية التحتيةوا نشاء المناطق الصناعية، إضافة للمعارض الترويجية للمنتج الفلسطيني داخليا وخارجيا (عواد، نصر الله، ٢٠٠٤).

ومن حيث تأثير الحصار الإسر ائيلي على القطاع الصناعي فقد تراجعت أعداد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي، وتراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع غزة منذ نوفمبر ٢٠٠٧، من حوالي ١٣% إلى أقل من ٥% حسب معظم التقديرات، بسبب إغلاق أو تدمير حوالي ٩٠% من المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، حيث أدى ذلك إلى انخفاض أعداد العاملين في القطاع الصناعي في قطاع غزة من ٣٥٠٠٠ عامل إلى نحو ٤٢٠٠عامل، وا إلى حوالي ١٥٠٠ عامل في منتصف ٢٠٠٩ (الصوراني، ٢٠٠٩).

هذا وتقدر الخسائر الإجمالية المتراكمة لقطاع الصناعة بمبلغ نصف مليون دولار يوميا منذ فرض الحصار ٢٠٠٧ حتى أول أغسطس ٢٠٠٩ (ما يعادل ٣١٥ مليون دولار)، إلى جانب الخسائر المباشرة الناجمة عن تدمير المنشآت الصناعية أثناء الحرب العدوانية يناير ٢٠٠٩ والتي قدرت بـ (٣٥) مليون دولار (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، ٢٠٠٩)، مما يدفع إلى تآكل رأس المال الصناعي أو هروبه إلى الخارج، والحد من قدرة القطاع الصناعي في المستقبل. والمعروف أن القطاع الصناعي تعرض قبل الحرب لحصار خانق، حيث حرم من المواد الخام الأولية الضرورية لعملية الإنتاج، وحرم أيضا من تصدير المنتجات الجاهزة للخارج، وأدى ذلك إلي إغلاق ما يقارب من ٣٧٠٠ مصنع من مجموع ٤٠٠٠ منشأة صناعية وباقي المصانع العاملة تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن ٥٠ %، وتأثرت مبيعات المصانع العاملة بضعف القدرة الشرائية لدي المواطنين. وتعمدت آلة الحرب الإسرائيلية إلي تدمير القطاع الصناعي حيث تم استهداف ما يزيد عن ٢٣٦ منشأه صناعية خلال فترة الحرب علي غزة وبلغت الخسائر الأولية المباشرة للقطاع الصناعي نتيجة الحرب حوالي ٥٧ مليون دولار أمريكي حسب تقديرات أصحاب المنشآت الصناعية. طال إغلاق المعابر التجارية أهم المشاريع الاستثمارية في قطاع غزة وهو منطقة غزة الصناعية والتي بدأ العمل فيها في عام ١٩٩٩ وتضم المنطقة الصناعية ٤٥ مصنعا، أغلقت كليا ولم يعد هناك أي مصنع يعمل فيها. علما بأن ٣٠% من أصحاب هذه المصانع باشروا بإجراءات الهجرة وفق مصادر القطاع الخاص (الصوراني، ٢٠٠٩).

وفي هذا الفصل سيتم التعرف على واقع القطاع الصناعي الفلسطيني بشيء من التفصيل، وذلك لنتعرف على مدى الخلل الذي لحق به والذي حال دون قيامه بالدور المنوط به لخدمة وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة أنهُ نظر إلى قطاع الصناعة في فلسطين على أنه طوق النجاة للاقتصاد الفلسطيني للتخلص من الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، لما لهذا القطاع من دور يُ نتظر في زيادة معدلات الإنتاج والتوظيف وتنشيط القطاعات الأخرى.

٢,٢ هيكلية القطاع الصناعي الفلسطيني:

لقد تم تصنيف الهيكل الصناعي في الدول إلى عدة تصنيفات أهمها (الصوراني، ٢٠٠٦):-

١. التصنيف على أساس الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، ويتم تصنيف الصناعة إلى هذين النوعين بموجب العملية الإنتاجية أي وفق التأثير الجاري على المادة الخام.

٢. التصنيف على حسب حجم المشروع، حيث تقسم الصناعات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة.
٣. التصنيف على أساس ملكية المشروع، حيث تقسم الصناعة إلى خاص وعام ومختلط وربما تعاوني.
٤. تصنيف الصناعة حسب الأنشطة والفروع التسعة الرئيسة، وذلك بموجب التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية (ISIC)[١] .

ويعتبر هذا التصنيف الدولي من أكبر التصنيفات شيوعاً واستخداماً في الإحصاءات الدولية والذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة، وبموجب هذا التصنيف قسمت الصناعة إلى ثلاث مجموعات رئيسة كالتالي (United Nations Statistics Division،٢٠٠٤):

١. التعدين واستغلال المحاجر.
٢. الصناعات التحويلية.
٣. الكهرباء والمياه.

وبموجب هذا التصنيف فانه تم تقسيم وتصنيف الصناعات التحويلية في فلسطين إلى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسة هي:

١. صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.
٢. صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.
٣. صناعة الخشب ومنتجاته متضمنة الأثاث.
٤. صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.
٥. صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك.
٦. صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (عدا النفط والفحم).
٧. صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
٨. صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
٩. الصناعات التحويلية الأخرى.

---

[١] (ISIC): هو اختصار للكلمات الإنجليزية International Standard Industrial Classification of All Economic Activites.

تشمل إمدادات الكهرباء والغاز والمياه إنتاج وجمع وتوزيع الكهرباء وجمع وتنقية وتوزيع المياه. أما الصناعات الاستخراجية الفلسطينية تتخصص في إنتاج المواد الخام المستعملة في عمليات البناء، فالمقالع والمحاجر تعمل على إنتاج الحجارة الخام التي يتم تقطيعها وتشكيلها وتجهيزها من قبل مناشير الحجارة،أما الكسار ات تعمل على إنتاج الرمال والحصمة وغيرها من مواد البناء الخام لكي يتم استخدامها في عمليات البناء اللاحقة (الصوراني، ٢٠٠٦).

وبالنظر إلى المؤشرات الرئيسية لهذه الفروع، يتضح لنا الأهمية النسبية لكل منها، حيث تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٩ إلى أن قطاع الصناعة التحويلية يعتبر من أهم الفروع المكونة للقطاع الصناعي الفلسطيني، حيث بلغت مساهمته في القيمة المضافة ما نسبته ٩٠% خلال العام ٢٠٠٩، الأمر الذي يشير إلى أن الغالبية العظمى من الصناعات الفلسطينية هي صناعات تحويلية أما بالنسبة لأنشطة التعدين وا إمدادات المياه والكهرباء فلا تتجاوز مساهمتها في القيمة المضافة في الصناعة ١٠% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩).

٢,٣ تحليل هيكلية القطاع الصناعي وأهم المؤشرات الاقتصادية:-

إن تتبع التطورات التي تحدث على القطاع الصناعيبصورة عامة و الصناعات التحويلية خاصة، يعتبر من المؤشرات الهامة التي توضح طبيعة هذه الصناعات والعوامل المؤثرة في تطورها والعقبات والإشكاليات التي تواجهها حتى يومنا هذا، ولو أردنا استعراض واقع هذا القطاع في الوقت الحالي فإنه حتماً سيكون مظلماً بسبب الشلل التام الذي أصاب الاقتصاد الفلسطيني ككل وليس القطاع الصناعي فحسب،وا إن الحديث عن واقع هذا القطاع ينبع من فكرة إمكانية الاستمرار، لأن الاستمرارية هي بمثابة الأمل للمجتمع الفلسطيني وليس للقطاع الصناعي فقط، وهذا هو المفهوم الذي ينطلق من فكرة تعزيز مفهوم اقتصاديات الصمود في وجه الحصار، وهذا التعزيز يتطلب عدة أمور من أهمها دراسة الموارد المادية والبرية المتاحة للمجتمع الفلسطيني حتى يتمكن من حصر جميع إمكانياته الذاتية بما يساهم في إيضاح الرؤى التي تخلق مناخاً مناسباً لصياغة خطة إستراتيجية على المستوى القومي.

ونستعرض فيما يلي أهم لمؤشرات الاقتصادية وما طرأ عليها من تغيرات:

٢,٣,١ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني:-

شهد الربع الثاني من عام ٢٠٠٩تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الاقتصاد الكلي مقارنة بالربع الأول من نفس العام. حيث حصل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بحوالي ٦,٤%، وقد يترجم ذلك النمو في نصيب الفرد من الناتج بمعدل ٥,٦%. واختلف هذا النمو عن النمو الذي حصل في عامي٢٠٠٧-٢٠٠٨ في أنه لم يكن من النوع غير المحابي للعمالة، بل على العكس صاحبه انخفاض ملحوظ في نسبة البطالة. فبينما وصلت نسبة البطالة خلال عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٢٦%، تراجعت في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٥,٤%، وفي الربع الثاني إلى ٢٢,٢%. وقد حصل ذلك الانخفاض على الرغم من أن نسبة الفلسطينيين العاملين في إسرائيل لم تزدد عن العام ٢٠٠٨، بل تراجعت بشكل طفيف (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، ٢٠٠٩).

وعند تقيم هذا التغيير لابد من اعتبار النقطتين الجوهريتين التاليتين:

١. يعود هذا النمو في مجمله إلى النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، حيث لم يطرأ أي تحسن على الوضع الاقتصادي في قطاع غزة. إن نسبة البطالة في قطاع غزة (٣٦%) تزيد على ضعف النسبة في الضفة الغربية (١٥,٩%) (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، ٢٠٠٩). والسبب الرئيس في ذلك هو الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع وتشل فيه كل جوانب النشاط الاقتصادي.
٢. ما زال المحرك الرئيس للنمو في الضفة الغربية يعتمد على المساعدات المالية من الدول المانحة، والتي تذهب في معظمها لدعم ميزانية السلطة. ففي عام ٢٠٠٨ لم تحظ المشاريع التطويرية إلا بـ ١٢,٤% من إجمالي المساعدات (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، ٢٠٠٩). ولهذا، فإن النمو الحاصل في جوهره نمو استهلاكي ولا يملك القدرة على الاستدامة.

أما بالنسبة لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد الربع الثاني من العام ٢٠٠٩انخفاضاً طفيفاً (جدول رقم ٢/١):

جدول رقم (٢/١)

نسبة مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بالأسعار الثابتة: سنة الأساس ٢٠٠٤ (%)

النشاط الاقتصادي	٢٠٠٨				٢٠٠٩	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
التعدين واستغلال المحاجر	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٣
الصناعة التحويلية	٩,٩	٩,٥	٩,٧	١٠,٢	١٠,٠	٩,٨
إمدادات المياه والكهرباء	٣,٥	٣,٤	٣,٤	٣,٦	٣,٦	٣,٤
القطاع الصناعي	**١٣,٨**	**١٣,٣**	**١٣,٤**	**١٤,١**	**١٤,٠**	**١٣,٥**

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، ٢٠٠٩.

٢,٣,٢ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في تشغيل القوى العاملة:-

حدثت في مطلع التسعينات زيادة مهمة في نسبة القوى العاملة (مجموع العاملين والعاطلين عن العمل مقسوماً على مجموع الأفراد ١٥ سنة فأكثر)، فبعد أن كان متوسطها في الثمانينيات ٤٠%، وصلت في العام ١٩٩٣ إلى ٤٤%. ولكن عدم قدرة السوق المحلية على استيعاب الأعداد المتزايدة من القادرين على العمل، أدت إلى انسحاب الكثيرين منهم من سوق العمل، فتدنت نسبة المشاركة في أواخر التسعينيات، حتى وصلت إلى ٤١,٦% في العام ١٩٩٩. وتراجعت أيضاً في السنوات الأولى من انتفاضة الأقصى، حيث وصلت إلى ٣٨,١% العام ٢٠٠٢، ومن ثم ارتفعت قليلاً في سنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨، فوصلت إلى ٤١,٩% في العام ٢٠٠٧، ثم تدنت مجدداً إلى ٤١.٣% في العام ٢٠٠٨. وتشير بيانات الربعين الأول والثاني من العام ٢٠٠٩ أن نسبة المشاركة على مستواها الذي كانت عليه في الربع الرابع من العام ٢٠٠٨ مع تزايد بسيط. هذا وقد ازداد عدد العاملين خلال السنوات الثمانية الماضية (٢٠٠١-٢٠٠٨)، ليصل إلى ٦٤٨ ألف عامل في نهاية العام ٢٠٠٨، مقارنة مع ٥٨٨ ألفاً في العام ١٩٩٩، وقد حصل ذلك نتيجة زيادة حجم قوة العمل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩).

جدول رقم (٢/٢)

نسبة المشاركة في القوى العاملة للإفراد ١٥ سنة فأكثر

في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: ٢٠٠٨- ٢٠٠٩

(نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	٢٠٠٨				٢٠٠٩	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
ذكور						
قطاع غزة	٦٣,٠	٦٣,٢	٦٤,٠	٦٥,٤	٦٣,٨	٦١,٤
الضفة الغربية	٦٧,٥	٦٨,٠	٦٩,٤	٦٨,٣	٦٨,٥	٦٩,٦
الأراضي الفلسطينية	٦٦,٠	٦٦,٣	٦٧,٥	٦٧,٣	٦٦,٩	٦٦,٧
إناث						
قطاع غزة	١١,٣	١٢,٠	١١,٩	١١,٧	١٣,٥	١١,٨
الضفة الغربية	١٦,٥	١٨,٢	١٦,٩	١٦,٧	١٦,٥	١٨,٧
الأراضي الفلسطينية	١٤,٧	١٦,٠	١٥,٢	١٥,٠	١٥,٤	١٦,٢
كلا الجنسين						
قطاع غزة	٣٧,٥	٣٨,٠	٣٨,٢	٣٨,٨	٣٨,٩	٣٦,٩
الضفة الغربية	٤٢,٣	٤٣,٥	٤٣,٤	٤٢,٨	٤٢,٨	٤٤,٤
الأراضي الفلسطينية	٤٠,٦	٤١,٦	٤١,٦	٤١,٤	٤١,٤	٤١,٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠٠٩.

وقد صاحب الزيادة في قوة العمل الديناميات التكيفية التالية:

١. ازدياد الفجوة في نسبة المشاركة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بما كان عليه الحال قبل الانتفاضة، وذلك بحكم الظروف المختلفة التي عاشتها كل منطقة، وخاصة السنوات الأخيرة التي فرضت فيها إسرائيل حصاراً مشدداً على قطاع غزة.

٢. حصول تغير في نسب جنس العاملين، فقد تغيرت نسبة المشاركة بشكل ملحوظ، ففي حين نجد أن نسبة مشاركة الذكور في الوقت الحاضر أقل مما كانت عليه قبل

الانتفاضة، فإن نسبة مشاركة الإناث قد ازدادت، حيث أن النساء أخذن بالدخول في سوق العمل، وذلك لتعويض خسارة الدخل التي لحقت بذويهن من الرجال من جهة، ومن جهة أخرى فإنه مع تزايد ظاهرة البطالة في الأراضي الفلسطينية وبخاصة بين صفوف خريجي الجامعات وحملة الشهادات العلمية الأكاديمية لجأت بعض النساء إلى اقتحام سوق العمل ولو بمجالات لا تعهدها من ذي قبل، أو بغير تخصصاتها العلمي التي اجتازتها خلال سنوات دراستها الجامعية، الأمر الذي قد يساهم في التخفيف من الأعباء الاقتصادية التي تعيشها الأسرة الفلسطينية خاصة في ظل الحصار الخانق المفروض على الشعب الفلسطيني.

٣. حدوث تغير آخر بالنسبة للحالة العملية للعامل. وبالإطلاع على جدول رقم (٢/٣)، يمكن ملاحظة أن نسبة العاملين في منشآت يملكونها أو يملكون جزءاً منها ولا يستخدمون أحداً بأجر قد ارتفعت بشكل ملحوظ، وصاحب ذلك انخفاض في نسبة المستخدمين بأجر. وهذا يشير إلى أن نسبة ملحوظة من الذين فقدوا عملهم في إسرائيل أو القطاع الخاص عقب انتفاضة الأقصى، اتجهوا للعمل لحسابهم الخاص.

٤. حدوث تغير بالنسبة لتوزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، وعند مقارنة نسب العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة بين ما قبل الانتفاضة والوقت الحاضر، فإننا نجد ارتفاعاً كبيراً في نسبة العاملين في قطاع الخدمات، يليه ارتفاع أقل في نسبتهم في قطاع الزراعة، بينما نجد أن نسبتهم في قطاع البناء والتشييد قد انخفضت إلى ما يقرب من نصف قيمتها قبل الانتفاضة. كما انخفضت نسبة العاملين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية (جدول رقم ٢/٤).

جدول رقم (٢/٣)

التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية

حسب الحالة العلمية والمنطقة: ٢٠٠٨-٢٠٠٩

(نسبة مئوية)

المنطقة والحالة العلمية	٢٠٠٨				٢٠٠٩	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
قطاع غزة						
صاحب عمل	٢,٩	٣,٣	٤,٦	٣,٥	٥,٣	٣,٩
يعمل لحسابه	٢٧,٣	١٦,٩	١٥,٧	١٢,٠	١٤,٩	١٣,٢
مستخدم بأجر	٥٨,٥	٧١,٣	٧٣,٣	٧٩,٠	٧٣,٧	٧٩,٥
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	١١,٣	٨,٥	٦,٤	٥,٥	٦,١	٣,٤
الضفة الغربية						
صاحب عمل	٤,٢	٤,٣	٤,٥	٥,٠	٦,٠	٧,٠
يعمل لحسابه	٢٢,٩	٢٤,١	٢٢,٨	١٦,٤	٢٠,٨	١٩,٨
مستخدم بأجر	٦٤,٢	٦٠,٤	٦٢,٢	٦٧,٩	٦٤,٦	٦٢,٢
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	٨,٧	١١,٢	١٠,٥	١٠,٧	٨,٦	١٠,٧
الأراضي الفلسطينية						
صاحب عمل	٣,٨	٤,٠	٤,٥	٤,٦	٥,٨	٦,٢
يعمل لحسابه	٢٤,٣	٢٢,٤	٢١,٠	١٥,٣	١٩,١	١٨,٠
مستخدم بأجر	٦٢,٥	٦٣,٠	٦٥,١	٧٠,٧	٦٧,٢	٦٦,٩
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	٩,٤	١٠,٦	٩,٤	٩,٤	٧,٩	٨,٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠٠٩.

جدول رقم (٢/٤)

توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة: ٢٠٠٨-٢٠٠٩

(نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	٢٠٠٨				٢٠٠٩	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
قطاع غزة						
لزراعة والصيد والحراجة	١٢,٥	١٢,٣	١٠,٦	٧,١	٨,٤	٤,٨
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	٥,٥	٤,٦	٤,٨	٢,٧	٥,٦	٤,٢
البناء والتشييد	١,٦	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٠	٠,٧
الخدمات والفروع الأخرى	٥٢,٠	٦١,٤	٦٠,٧	٦٧,٩	١٦,٩	٦٧,٠
الضفة الغربية						
لزراعة والصيد والحراجة	١٣,٠	١٥,٧	١٣,٥	١٥,٠	١٣,١	١٤,٩
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	١٦,٢	١٤,٥	١٥,٠	١٣,٩	١٥	١٣,٩
البناء والتشييد	١٢,٧	١٤,١	١٦,٨	١٤,٢	١٥,١	١٦,٥
الخدمات والفروع الأخرى	٣٢,٨	٣٠,٩	٢٩,١	٢٩,٨	٣١,٦	٣٠,٩
الأراضي الفلسطينية						
لزراعة والصيد والحراجة	١٢,٩	١٤,٩	١٢,٧	١٣,٠	١١,٧	١٢,٣
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	١٣,٠	١٢,١	١٢,٤	١١,١	١٢,٦	١١,٤
البناء والتشييد	٩,٤	١٠,٨	١٢,٧	١٠,٨	١١,١	١٢,٣
الخدمات والفروع الأخرى	٣٨,٥	٣٨,٢	٣٧,٢	٣٩,٤	٤٠,٥	٤٠,٤

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠٠٩.

يعد القطاع الصناعي قطاع واعد من حيث مساهمته في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، حيث بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال أنشطة الصناعة في الأراضي الفلسطينية حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء ١٤٥٣٩ مؤسسة أي ما نسبته ١٥% من إجمالي عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية، منها ١١١١١ مؤسسة عاملة في الضفة الغربية و٣٤٢٨ مؤسسة في قطاع غزة (جدول رقم ٢/٥).

جدول رقم (٢/٥)

عدد المؤسسات في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٠٩

النشاط الاقتصادي	مؤسسات القطاع الصناعي		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
التعدين واستغلال المحاجر	٢٣٠	–	٢٣٠
الصناعة التحويلية	١٠٦٩٩	٣٢٢٩	١٣٩٢٨
إمدادات المياه والكهرباء	١٨٢	١٩٩	٣٨١
الإجمالي	**١١١١١**	**٣٤٢٨**	**١٤٥٣٩**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩.

وبلغ عدد المشتغلين فيها ٥٩٦٤١ مشتغلا أي ما نسبته ٢٣% من إجمالي عدد المشتغلين في المؤسسات الاقتصادية، ٣٧٨٠٠ مشتغلاً منهم في الضفة الغربية و ١١٨٤١ مشتغلاً في قطاع غزة (جدول رقم ٢/٦).

جدول رقم (٢/٦)

عدد المشتغلين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٠٩

النشاط الاقتصادي	عدد المشتغلين		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
التعدين واستغلال المحاجر	١٣١١	–	١٣١١
الصناعة التحويلية	٣٥٤٦٥	١١٠٠١	٥٦٤٦٦
إمدادات المياه والكهرباء	١٠٢٤	٨٤٠	١٨٦٤
الإجمالي	**٣٧٨٠٠**	**١١٨٤١**	**٥٩٦٤١**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩.

٢,٣,٣ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الإنتاج:

بينت النتائج الرئيسة المستخلصة من سلسلة المسوح الاقتصادية التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٩، أن قيمة إجمالي الإنتاج للأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حتى بداية العام ٢٠٠٩ بلغت ٥١٩٩,١ مليون دولار أمريكي، ساهم الإنتاج الصناعي منها بنسبة ٣٩,٦% موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة. حظيت الصناعة التحويلية بالقيمة الأكبر من قيمة الإنتاج، حيث بلغت قيمة الإنتاج فيها ١٨٦٤٢٢٠,٣ ألف دولار، ١٧٠٥٣٦١,٦ منها في الضفة الغربية، ١٥٨٨٥٩,١ في قطاع غزة، في حين بلغت قيمة الإنتاج في إمدادات المياه والكهرباء ١٢٤١٠٤,٩ ألف دولار، ١٢٠٥٨٨,٧ منها في الضفة الغربية، ٣٥١٦,٢ في قطاع غزة. أما صناعة التعدين واستغلال المحاجر فقد بلغت قيمة الإنتاج فيه ٦٧٨٣١,٨ ألف دولار جميعها في الضفة الغربية.

جدول رقم (٢/٧)

إجمالي قيمة الإنتاج في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٠٩.

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	الإنتاج		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
التعدين واستغلال المحاجر	٦٧٨٣١,٨	–	٦٧٨٣١,٨
الصناعة التحويلية	١٧٠٥٣٦١,٦	١٥٨٨٥٩,١	١٨٦٤٢٢٠,٣
إمدادات المياه والكهرباء	١٢٠٥٨٨,٧	٣٥١٦,٢	١٢٤١٠٤,٩
الإجمالي	**١٨٩٣٧٨٢,١**	**١٦٢٣٧٥,٣**	**٢٠٥٦١٥٧**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩.

٢,٣,٤ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الاستهلاك الوسيط:

بينت النتائج الرئيسة المستخلصة من سلسلة المسوح الاقتصادية التي قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٩ أن إجمالي قيمة الاستهلاك الوسيط في الأراضي الفلسطينية قد بلغت ١٨١٥,٠مليون دو لار أمريكي، حيث بلغت نسبة مساهمة أنشطة الصناعة ٥٩,٩% من إجمالي الاستهلاك الوسيط. الصناعة التحويلية استحوذت على القيمة الأكبر من قيمة الاستهلاك الوسيط، حيث بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط للصناعة التحويلية ٩٩٩٣٨٧,٩ ألف دولار، ٨٨١٣١٢,٤ منها في الضفة الغربية، ١١٨٠٧٥,١ في قطاع غزة. في حين بلغت قيمة

الاستهلاك الوسيط لإمدادات المياه والكهرباء ٦٠٧١١,٢ ألف دولار، ٥٨٨٥٩,٥ منها في الضفة الغربية، ١٨٥١,٧ في قطاع غزة، أما بالنسبة للتعدين واستغلال المحاجر فقد بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط فيه ٢٧٧٢٠,٩ ألف دولار مقتصرة فقط على الضفة الغربية.

جدول رقم (٢/٨)

إجمالي قيمة الاستهلاك الوسيط في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٠٩.

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	الاستهلاك الوسيط		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
التعدين واستغلال المحاجر	٢٧٧٢٠,٩	٠	٢٧٧٢٠,٩
الصناعة التحويلية	٨٨١٣١٢,٤	١١٨٠٧٥,١	٩٩٩٣٨٧,٩
إمدادات المياه والكهرباء	٥٨٨٥٩,٥	١٨٥١,٧	٦٠٧١١,٢
الإجمالي	**٩٦٧٨٩٢,٨**	**١١٩٩٢٦,٨**	**١٠٨٧٨٢٠,٠**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩.

٢,٣,٥ مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في القيمة المضافة:

بينت النتائج الرئيسة المستخلصة من سلسلة المسوح الاقتصادية التي قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٩ أن إجمالي القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٩ بلغت ٣٣٨٤,١ مليون دولار أمريكي موزعة على الأنشطة الاقتصادية، حيث بلغت نسبة مساهمة الأنشطة الصناعية من إجمالي القيمة المضافة ٢٨,٦%. بلغت القيمة المضافة في الصناعة التحويلية ٨٦٤٨٣٣,٣ ألف دولار، ٨٢٤٠٤٩,٢ منها في الضفة الغربية، ٤٠٧٨٤,١ في قطاع غزة. في حين بلغت القيمة المضافة لإمدادات المياه والكهرباء ٦٣٣٩٣,٦ ألف دولار، ٦١٧٢٩,١ منها في الضفة الغربية، ١٦٦٤,٥ في قطاع غزة. بينما بلغت القيمة المضافة في التعدين واستغلال المحاجر ٤٠١١٠,٩ ألف دولار مقتصرة فقط على الضفة الغربية.

جدول رقم (٢/٩)

إجمالي القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٠٩.

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	القيمة المضافة		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
التعدين واستغلال المحاجر	٤٠١١٠,٩	٠	٤٠١١٠,٩
الصناعة التحويلية	٨٢٤٠٤٩,٢	٤٠٧٨٤,١	٨٦٤٨٣٣,٣
إمدادات المياه والكهرباء	٦١٧٢٩,١	١٦٦٤,٥	٦٣٣٩٣,٦
الإجمالي	**٩٢٥٨٨٩,٢**	**٤٢٤٤٨,٦**	**٩٦٨٣٣٧,٨**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩.

٢,٤ المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي الفلسطيني:

واجه القطاع الصناعي في فلسطين خلال سنوات الاحتلال ظروفاً صعبه، بل تدهوراً مستمراً بسبب الكثير من المشكلات والمعوقات التي حالت دون تطويره ونموه وبالتالي أدت إلى زيادة ارتباطه بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي وتعميق تبعيته له، وعملت سلطات الاحتلال من أجل تحقيق هذا الهدف على إصدار مختلف الأوامر العسكرية والتشريعات التي تصب في هذا الهدف، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أنها لجأت إلى فرض مزيداً من التدابير والإجراءات لحصار الصناعة الفلسطينية حتى بعد إعادة انتشار قواتها طبقاً لاتفاق أوسلو، وذلك من خلال إحكام السيطرة على المعابر والمنافذ التي تربط الأراضي الفلسطينية بالعالم الخارجي.

ويمكن تصنيف المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي الفلسطيني إلى:

أولاً : مشاكل ومعوقات ذاتية.

ثانياً : مشاكل ومعوقات ناتجة عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي.

أولاً :المشاكل و المعوقات الذاتية:

١. **المشاكل المعوقات المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات الصناعية: وتشمل** (أبو ظريفة، ٢٠٠٦):

أ. المشاكل المتعلقة بالمواد الخام:

تفتقر الأراضي الفلسطينية للمواد الخام اللازمة للصناعة لذلك تلجأ معظم فروع الصناعة إلى الاعتماد على السوق الإسرائيلية والأجنبية في استيراد المواد الخام حيث تقدر نسبة المواد

الخام المستوردة من إسرائيل بأكثر من ٨٥% وبالتالي فإن منشآتنا الصناعية تواجه مشاكل كثيرة في الحصول على المواد الخام وارتفاع أسعارها والتأخير المستمر في استلامها بسبب الفحص الأمني على المعابر وبسبب الإغلاقات المستمرة.

ب. المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات:

يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر وذلك بسبب أن معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع إما قديمة أو متخلفة تكنولوجيا، مما يترتب على ذلك تعطلها في كثير من الأحيان، الأمر الذي يزيد من تكلفة الصيانة بالإضافة إلى ما تواجهه المنشآت الصناعية من معوقات في استيراد الآلات والمعدات الحديثة بسبب القيود الإسرائيلية من فرض رسوم جمركية عليها وصعوبات في التخليص والفحص الأمني مما ترتب عليه إحجام الكثير من أصحاب المصانع على تجديد الآلات والمعدات لمصانعهم الذي يعني انخفاض الكفاءة الإنتاجية وزيادة تكلفة المنتج وضعف القدرة التنافسية لها.

ج. مشاكل متعلقة بالخدمات:

يواجه القطاع الصناعي مشاكل تتعلق بالخدمات الضرورية والتي لا غنى عنها منها المياه والكهرباء والمجاري بالإضافة إلى الاتصالات والنقل وكل هذه الخدمات أصبحت ضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي.

د. عدم ملاءمة مواقع المصانع وأبنيتها:

تبين من خلال أكثر من مسح ميداني للمنشآت الصناعية أن مواقع الإنتاج لمعظمها تقع خارج المناطق الصناعية وهي موزعة ومشتتة في المناطق التجارية والسكنية، حيث أن سلطات الاحتلال لم تعمل على إنشاء المناطق الصناعية المناسبة والمزودة بكل الخدمات لتلك المصانع. بالإضافة إلى انه لا تزال البيئة غير مهيأة تماماً لاستغلال المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية بالكامل، لأن هذا الأمر يرتبط بوجود بنية تحتية مؤهلة، وتطوير شبكة الاتصالات في المدن، وتوفير خدمات اتصالات قليلة الثمن، وتهيئة الهيكل القانوني والتشريعي للمدن والمناطق الصناعية واستكمال المتطلبات الضرورية الأخرى للمدن والمناطق الصناعية الفلسطينية. كما أن المدن والمناطق الصناعية تحتاج إلى استكمال البنية التقنية التحتية وبخاصة تطوير وبناء شبكات الانترنت، وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي بالإضافة إلى تطوير مواقع للمدن والمناطق الصناعية على شبكة الويب (أبو كرش، ٢٠٠٦).

٢. المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتمويل:

واجهت الصناعة بشكل أساسي مشاكل كثيرة نتيجة لغياب جهاز مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو تطوير صناعات قائمة خلال سنوات الاحتلال وبالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر هام ورئيسي لتنميته بالتالي نتج عن ذلك أن اعتمدت منشآتنا الصناعية على التمويل الذاتي حيث يشكل التمويل الذاتي أكثر من ٩٠% من منشآتنا الصناعية القائمة مما يترتب عليه قلة حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي وصغر حجم المنشآت الصناعية التي تم إقامتها (نصر الله، الصوراني، ٢٠٠٥).

٣. المشاكل والمعوقات المتعلقة بتكاليف التحويل:

حيث يتم التعامل في السوق الفلسطينية بثلاث عملات رئيسة (الدينار، والدولار الأمريكي، والشيقل الإسرائيلي)، بنسب متفاوتة حسب درجة الاستخدام والثقة في العملة، وتتأثر العملات بالظروف الاقتصادية والسياسية للدولة، وما يميز طبيعة الأعمال في الأراضي الفلسطينية ضرورة التعامل بأكثر من عملة في تعاملات المنشآت، مما يؤثر علي ارتفاع تكاليف التحويل وزيادة درجة المخاطرة، حيث في الغالب يستخدم المستورد الفلسطيني الدولار الأمريكي في جميع المعاملات التجارية الخارجية، وبالمقابل يدفع المنتج جميع تكاليف الإنتاج المحلية (بما فيها أجور العمال)، ويبيع المنتجات في السوق الفلسطيني بالشيقل الإسرائيلي، مما يزيد من تكاليف التحويل (مرجع سابق، ٢٠٠٥).

٤. المشاكل والمعوقات المتعلقة بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي:

من الواضح أن الخبرة الفنية والتقدم التقني ضروري لمواكبة مدى التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج والتي تمكن من خلال استيراد ونقل التكنولوجيا زيادة الطاقة الإنتاجية ، إلا أن إسرائيل كانت تضع الكثير من الحواجز والمعوقات لنقل التكنولوجيا هذا بالإضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية وذلك يرجع إلى نقص مؤسسات التعليم التقني والفني والتي عرقلت سلطات الاحتلال إنشاء تلك المؤسسات والمعاهد الفنية المتخصصة التي كان يمكن الاعتماد عليها في تخريج العمالة المدربة اللازمة لمواكبة التقدم التقني والفني اللازم لتطوير القطاع الصناعي (تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية حالياً على زيادة عدد المعاهد التقنية والفنية من أجل توريد القطاع الصناعي بالعمالة المدربة) ، هذا بالإضافة إلى غياب التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الصناعية وغياب التخطيط الصناعي الضروري لانطلاقة حقيقية وصحيحة للقطاع الصناعي (أبو ظريفة، ٢٠٠٦).

٥. المشاكل والمعوقات المتعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين:

عانى القطاع الصناعي خلال فترة الاحتلال من غياب أي شكل من أشكال السياسات التنموية الصناعية ، وبالتالي لم يكن هناك برامج وخطط للتنمية الصناعية واضحة الأهداف والمعالم ، الأمر الذي يعني أن القطاع الصناعي كان يعمل بشكل عشوائي خاصة في ظل غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمل القطاع الصناعي ، وبالتالي لم تكن هناك الدراسات والإحصاءات عن نشاط القطاع الصناعي وكيفية بناء القدرة التنافسية لبعض الصناعات وغياب مرجعية للقطاع الصناعي ، والآن وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية لابد أن تتظافر كل الجهود من أجل وضع الخطط والبرامج الواضحة الأهداف والجداول الزمنية لتنفيذها مما تضمن تنسيق الجهود وتكثيفها وحسب الموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذها وا ٍصدار التشريعات والقوانين التي تنظم قطاع الصناعة .

هذا عرض لأهم المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي والتي ترتبط في معظمها بسياسات الاحتلال السابقة وذلك لتهميش القطاع الصناعي ومنع تطويره وتنميته وما زالت تلك السياسات سالبة تمارس اليوم حيث ما زالت إسرائيل تفرض حصاراً وا ٍغلاقاً على الأراضي الفلسطينية ، وما زالت تتحكم في المعابر والمنافذ مع العالم الخارجي وحتى مع أسواقنا الداخلية في الضفة والقطاع ، ومع ذلك فإن إرادة الإنسان الفلسطيني والصانع الفلسطيني أقوى من الحصار والإغلاق (عبد الفتاح، الصوراني، ٢٠٠٥).

ثانياً : المشاكل والمعوقات الناتجة عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي:

١. المشاكل والمعوقات المتعلقة بالإغلاقات:

تستخدم إسرائيل سياسة الإغلاق لأسباب أمنية غير مبررة وبأشكال متعددة من قيود مفروضة علي حركة السلع والخدمات التي تحد من حرية إتمام المعاملات الاقتصادية وتزيد من أعبائها المالية والإدارية نتيجة لارتفاع تكاليف المواصلات والإنتاج الناجمة عن عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وصعوبة الحصول علي المدخلات الإنتاجية، بالتالي تؤثر سلبيا علي تحسين البيئة الاستثمارية ورفع كفاءة الأنشطة الصناعية، وبالتالي يتوقف إنهاء الأزمة الاقتصادية في قدرة القطاع الخاص للوصول للأسواق العالمية من خلال فتح الحدود ورفع الإغلاقات، وتوفير مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا بأسعار تنافسية،وا ٍمكانية تسويق المنتجات الوطنية بحرية تامة (نوفل، ١٩٩٤).

٢. المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتسويق:

تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي سواء في عهد الاحتلال أو حالياً في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية حيث ما زالت إسرائيل تسيطر على كل المعابر والتي من خلالها يتم تسويق وتصدير منتجاتنا المصنعة.

ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق ما يلي (أبو ظريفة، ٢٠٠٦):-

أ. صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين، حيث أضر ذلك بكثير من الصناعات ، خاصة نتيجة إغلاق منافذ التسويق الداخلية (بين المدن الفلسطينية أو بين الضفة والقطاع) والخارجية من قبل إسرائيل حيث أن جزء كبير من المصانع الفلسطينية تعمل بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية.

ب. المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة الإسرائيلية حيث أغرقت إسرائيل سوق قطاع غزة والضفة الغربية بالسلع والمنتجات الإسرائيلية حيث بلغت حجم صادرات إسرائيل للضفة والقطاع أكثر من ألف مليون دولار وحتى الآن ومع مجيء السلطة الفلسطينية ما زالت المنتجات الإسرائيلية تدخل أسواق قطاع غزة والضفة الغربية بدون أية قيود حيث لا بد من وجود سياسات حماية وذلك لحماية الصناعات الفلسطينية الوليدة وا ٍعطائها القدرة على المنافسة.

٣. المشاكل والمعوقات المتعلقة بسياسة المعابر:

أبقت إسرائيل سيطرتها الكاملة على الحدود والمعابر الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أسلو عام ١٩٩٣، حيث لا يوجد اتصال مباشر بين الأراضي الفلسطينية و الخارج لا جوا ولا برا ولا بحرا، وتتم التجارة الفلسطينية أما عن طريق الموانئ أو المطارات الإسرائيلية مرورا بالمعابر التي تربط الأراضي الفلسطينية بإسرائيل، حتى بعد الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة فقد بقى الحال علي ما هو عليه، ووضعت قوات دولية باتفاقيات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، وحددت شروطاً صعبة وأبقت المعابر تحت السيطرةوما تزال الأيدي الإسرائيلية مسيطرة وإ ن لم يكن بشكل مباشر.

فيما تتم حركة التجارة الخارجية للضفة الغربية مع البلدان الأخرى (ماعدا إسرائيل) من خلال الموانئ والمطارات الإسرائيلية مرورا بنقاط تفتيش متعدد المراحل تفصل بين الخط الأخضر الإسرائيلي ومحافظات الضفة الغربية، أو من خلال معبري جسر اللنبي ودامية مع الأردن.

ويخضع النظام الإداري والأمني المتبع علي المعابر الإسرائيلية للعديد من التعقيدات المفروضة علي حركة التجارة الخارجية الفلسطينية، الأمر الذي يربك العملية الإنتاجية والتجارية، التي تتأثر بفترات التأخير في التخليص والتفتيش، والفحص الأمني والصحي، والرسوم العالية عليها، ونظام التصاريح المعقد، وفي حال التأخير يلزم التاجر الفلسطيني استئجار أرضيات في الموانئ الإسرائيلية بأسعار عالية، وتتبعها تكاليف النقل المرتفعة بسبب تعدد مراحل النقل والتنزيل والتحميل علي المعابر، وسلك طرق التفافية وعرة خاصة في محافظات الضفة الغربية ليتمكن التجار من توفير السلع والمواد الخام لمتاجرهم ومصانعهم، مما يسهم في إرباك البيئة الاستثمارية والإنتاجية، ويزيد من تكاليف المعاملات التي تؤثر علي القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية من ناحية وترفع مستوي الأسعار علي المستهلك من ناحية أخرى (نصر الله، الصوراني، ٢٠٠٥).

٤. المشاكل والمعوقات المتعلقة بتكاليف النقل:

تشكل تكاليف النقل والشحن للصادرات والواردات الفلسطينية بصورة عامة أكثر من ٣٠% من تكلفة السلع المصدرة والمستوردة علي حد سواء، كما تعادل تكاليف النقل والشحن للمنتجات الفلسطينية أكثر من أربعة أضعاف تكاليف النقل للمنتجات السلعية في الأردن، وحوالي ضعف تكاليف النقل في إسرائيل، وذلك نتيجة للقيود والعوائق التي تفرضها إسرائيل علي عدد ونوعية الشاحنات المسموح دخولها علي المعابر، سواء الداخلية بين محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة،وا إسرائيل وخصوصا مع قطاع غزة، أو المعابر الخارجية بين محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، والأردن من جهة وبين باقي دول العالم من جهة أخري، إذ تواجه المنتجات الفلسطينية إجراءات معقدة من رسوم مرور، وتصاريح وتفتيش دقيق، مما ينعكس علي ارتفاع تكاليف النقل (أبو ظريفة، ١٩٩٥).

ملخص

اتضح لمن يتابع الأحداث من خلال العرض السابق أن القطاع الصناعي في فلسطين واجه خلال سنوات الاحتلال ظروفاً غير طبيعية أدت إلى تخريب وتخلف قطاع الصناعة الفلسطيني، وبالتالي لم يسهم بأي دور فعال في عملية التنمية، والآن تنصب عليه الآمال العريضة للقيام بدوره القيادي في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة ومعالجة الاختلالات والصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وخصوصاً البطالة والفقر والتخلف.

بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني (١٣,٥%) لسنة ٢٠٠٩م، وبلغت نسبة المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي (١٥%)، بنسبة مساهمته في تشغيل القوى العاملة (٢٣%)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج (٣٩,٦%)، حيث بلغت نسبة مساهمة أنشطة الصناعة (٥٩,٩%) من إجمالي الاستهلاك الوسيط، ونسبة مساهمته في إجمالي القيمة المضافة بلغت ٢٨,٦%.

يتكون القطاع الصناعي الفلسطيني من ثلاث أقسام رئيسية هي :صناعة التعدين واستغلال المحاجر، صناعة إمدادات الكهرباء والمياه والغاز، والصناعات التحويلية .ويعتبر قطاع الصناعات التحويلية من أهم فروع القطاع الصناعي الفلسطيني، حيث بلغت نسبة مساهمته في حجم الإنتاج الصناعي (٩٠,٦%)، وقد شكلت الصناعات التحويلية (٩٥,٨%) من مجمل عدد المؤسسات الصناعية في عام ٢٠٠٩م.

عانى قطاع الصناعة الفلسطيني كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي من مشاكل ومعوقات أدت إلى إضعاف مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني وفي الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم تقسيم هذه المشاكل والمعوقات إلى قسمين-:
القسم الأول مشاكل ومعوقات ذاتية مثل المشاكل المعوقات المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات الصناعية، مشاكل التمويل، مشاكل التسويق، مشاكل تكاليف التحويل، مشاكل الخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي، مشاكل غياب السياسات والتشريعات والقوانين.
القسم الثاني: مشاكل ومعوقات ناتجة عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي مثل مشاكل الاغلاقات، وسياسات المعابر.

الفصل الثالث

آفاق التنمية الصناعية الفلسطينية

٣,١ مقدمة.

٣,٢ التنمية الاقتصادية في فلسطين.

٣,٣ تحليل البيئة التنموية للاقتصاد الفلسطيني.

٣,٤ دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية.

٣,٥ أهداف وشروط وآليات العملية التنموية.

- ملخص.

٣,١ مقدمة:-

تميزت اقتصاديات الشرق الأوسط تقليديا بالتدخل الحكومي الكبير وابتداء من الثمانينات وخلال التسعينات جرى التخلي تدريجيا عن هذه الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية والتي تتركز على الدولة وسط اضطراب الاقتصاد الكلي والكبير والبطالة المتزايدة. واليوم تلتزم كل حكومات المنطقة تقريبا بتعزيز نمو القطاع الخاص ويتركز ذلك على عدد قليل من الشركات الكبيرة التي انتفعت بسياسات الحماية وعدد كبير من المنشآت الصغيرة وبدرجة أقل من المنشآت المتوسطة الحجم والمسئولة عن استيعاب جانب كبير من العمالة.

بينت تجربة التنمية خلال العقود الثلاث الأخيرة في دول العالم المختلفة، أن عوامل النجاح في تحقيق أهداف التنمية لا يتوقف على الثروات والجغرافيا وعدد السكان،وا ٍنما يعتمد بالأساس على سلامة الرؤية التنموية وصلاح الحكم وحسن الإدارة التنموية ونزاهتها (عبد الله، ٢٠٠٥).

وفيما يخص التجربة التنموية الفلسطينية فإنه لم يتم الإعلان عن رؤية تنموية متفق عليها من قبل جميع شركاء التنمية في المجتمع الفلسطيني، بحيث لا زالت تنمية الاقتصاد الفلسطيني بشكل فاعل مطلبا حيويا يتطلع إليه المجتمع الفلسطيني عبر مراحل تاريخه الطويل وذلك بالرغم من المحاولات العديدة التي قامت بها السلطة الوطنية عبر السنوات العشر السابقة (١٩٩٦-٢٠٠٦)، خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن محاولات التنمية الاقتصادية السابقة لم تتناول بشكل مباشر الاحتياجات الحقيقية للوطن ولم تتجاوب مع رغبات المواطنين الذين عانوا لسنوات طويلة من غياب هذه التنمية. بالتالي فإن إعادة بناء اقتصادنا الوطني تحتاج إلى جهد تنموي غير عادي يأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية والإقليمية والدولية في أي رؤية تنموية أو برنامج تنموي يتم إعداده.

وفي هذا السياق لا بد أن نؤكد على أن تحقيق إستراتيجية التنمية الشاملة التي يكون للقطاع الخاص فيها الدور القيادي لابد أن تعمل على أن يكون للقطاع الصناعي الدور الذي يليق به وبالتالي فإن تنمية وتطوير القطاع الصناعي ضرورة لما يعول عليه دفع عملية التنمية وتصحيح الاختلال في بنية الاقتصاد الوطني.

٣,٢ التنمية الاقتصادية في فلسطين:

تعتبر التنمية الاقتصادية في فلسطين من الأولويات التي تشغل بال الفلسطينيين على اختلاف المراحل التي مر بها الشعب الفلسطيني. ويبدو أن موضوع التنمية في فلسطين

والظروف التي تعيشها قد فرض طابعاً خاصاً سواء على طبيعة النشاط أو على خطط وبرامج التنمية، وبالتالي اكتسب مفهوم التنمية خصوصية مرتبطة بما يدور في المنطقة وعلاقته بمجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتعرضت عملية التنمية في فلسطين للعديد من المصاعب والمعوقات التي تحول دون استمراريتها، وتحد من نتائجها وتؤثر سلباً على مستوى المعيشة لغالبية السكان، نظراً لعدم الاستقرار والتدخلات المباشرة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، وضرب عناصر البنية الأساسية والمرافق العامة وتوسيعات الإنتاج في كل الأنشطة. ولقد دارت الاجتهادات حول أسبقية العمل السياسي على العمل التنموي، وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين مؤسسات السلطة الوطنية والمؤسسات الأهلية، وكذلك حول توسيع درجة المشاركة في إنجاز القرار التنموي ومراقبة تنفيذه ومساءلة المكلفين به، وقد واجهت عملية التنمية في فلسطين عمليات استلاب وتعطيل أثرت على جميع جوانبها، فلم يقتصر التأثير على تشويه العملية التنموية بل على وقفها كاملاً، وعلى تعطيل قدرات المجتمع عن القيام بها، أو العمل على توظيفها لخدمة مصالح القوى الفاعلة أو التي تقف وراء عملية الاستلاب وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي وإسقاطاته السلبية علي عملية التحول الاجتماعي والسياسي في المجتمع الفلسطيني (عبد الله، ٢٠٠٥).

لذا تحتاج الرؤية التنموية للاقتصاد الفلسطيني إلى جهد منظم من جميع شركاء التنمية الثلاث الحكومة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. حيث لا مفر من وضوح الرؤية واستمرار العمل التنموي رغم كل المصاعب والمعوقات من خلال رؤية واقعية لاقتصاد فلسطيني تستهدف تحريره من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، اقتصاد لا يراهن على تصدير العمل الرخيص، بل يراهن على عناصر القوة الرئيسة فيه.

٣,٢,١ الاستراتيجيات العامة للتنمية:

أولاً : إستراتيجية الاستثمار:

تشمل هذه الإستراتيجية تلك الأفكار والنظريات التي اهتمت بالتحليل على مستوى الاستثمار من منظور التوازن، وتعود هذه النظرة للاعتقاد بأن جوهر مشكلة التخلف تكمن في نقص رؤوس الأموال (لطفي، ١٩٨٦)، ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى إستراتيجيتين وهما:

أ. إستراتيجية النمو المتوازن:

تنطلق هذه النظرية من الاعتقاد العام بأنه لا يمكن لمصنع أو أكثر مهما بلغت كفايته الإنتاجية أن يحرز النجاح منفرداً لو تم تنفيذه وسط بيئة استثمارية فقيرة، لأن جزءاً من الدخل المتولد عن هذا المصنع سوف يستخدم في شراء منتجاته وعكس ذلك إذا تم تنفيذ عدد كبير من

المشروعات في وقت واحد، وفي مختلف المجالات المتكاملة، ومع مراعاة التوازن المطلوب ما بين القطاعات المختلفة وخاصة الصناعية والزراعية بهدف توفير احتياجات السوق المحلية، الأمر الذي سيؤدي إلى وضع متوازن بحيث يوجد لكل صناعة سوقاً خاصةً بها، مما يعني تفعيل هذه الصناعة أو تنشيطها وإنتاج أكبر طاقة ممكنة منها، إلا أن هذا الوضع لا يعني بالضرورة نمو الصناعات بمعدلات متساوية، إذ أن نمو كل صناعة يتوقف على مرونة الطلب الداخلية لها (حبيب، ١٩٨٦).

ب. إستراتيجية النمو غير المتوازن:

يرى أنصار إستراتيجية النمو غير المتوازن أن يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيس ورائد في المجتمع، بحيث يؤدي هذا القطاع إلى جذب القطاعات الأخرى لمرحلة النمو المتوازن مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المطلوبة على مستوى القطاعات الأخرى، ويعتقد أنصار هذه الإستراتيجية بأن إتباع هذا الأسلوب هو الأفضل للدولة، مما يعني اعتراضهم على أسلوب النمو المتوازن ويركزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث يكون في إطار النمو غير المتوازن (عريقات، ١٩٩٢).

تهدف هذه الإستراتيجية إلى التغلب على ضعف القدرة الاستثمارية من خلال جانب العرض، إذ أن كل استثمار جديد سوف ينتفع من الوفورات الخارجية التي نجمت عن الاستثمارات الأخرى، كما أن هذه الاستثمارات سوف توجد وفورات جديدة لصناعات واستثمارات أخرى، بحيث يؤدي النمو في سلعة (أ) إلى تخفيض نفقات الإنتاج في السلعة (ب) (لطفي، ١٩٨٦).

ثانياً : إستراتيجية إحلال الواردات،وإستراتيجية التصنيع للخارج:

أ. إستراتيجية إحلال الواردات:

تقوم هذه الإستراتيجية على تصنيع السلع الاستهلاكية الخفيفة والمعمرة التي يعتمد البلد في الحصول عليها على الاستيراد من الخارج، حيث يتم فرض حماية جمركية مرتفعة على الواردات المماثلة لمنع استيرادها، وتمر هذه الإستراتيجية بمرحلتين رئيسيتين هما:

المرحلة الأولى: إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية الخفيفة غير المعمرة مثل الملابس والمواد الغذائية والأدوات المنزلية والأحذية، والمدخلات المطلوبة لإنتاجها كخامات النسيج والجلود والخشب. وتناسب هذه الصناعات الدول النامية حديثة التصنيع للأسباب الآتية (زكي، ١٩٨٩):

- الحاجة إلى عمالة كثيفة (غير ماهرة).
- عدم حاجتها إلى استخدام تكنولوجيا متطورة.

- ملاءمتها للسعة المحدودة لأسواق البلدان المتخلفةنظراً لضآلة متوسط دخل الفرد وصعوبة التصدير للخارج.
- فترات الاسترداد للاستثمارات غير كبيرة.
- الارتفاع النسبي للربحية.

المرحلة الثانية: إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية المعمرة، ونلاحظ أنه خلال المرحلة الأولى لإستراتيجية إحلال الواردات يزيد الإنتاج المحلي من هذه السلع الاستهلاكية بدرجة أسرع من زيادة الاستهلاك المحلي، وذلك لأن الإنتاج المحلي عليه أن يعمل على الإحلال محل الواردات بالإضافة إلى مواجهة الزيادة المستمرة في الاستهلاك المحلي، ومن ثم بعد الإحلال الكلي للواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة، تأتي المرحلة الثانية من مراحل إحلال الواردات، وتتمثل بإحلال الواردات محل السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الثلاجات والآليات والمعدات والسيارات (إسماعيل، ١٩٩٢)

وتمتاز هذه الصناعات بما يلي (زكي، ١٩٨٩):

- الحاجة إلى عمالة عالية المهارة.
- الحاجة إلى تكنولوجيا متقدمة ذات كثافة رأسمالية عالية.
- الحاجة إلى كوادر تنظيميةوا إدارية كفؤة.
- كبر حجم المشروع مع حجم السوق المحلي في الدول النامية وازدياد أهمية وفورات الحجم الكبير.
- فترات الاسترداد للاستثمارات كبيرة.
- تواضع عائد الربح المتحقق.

الانتقادات الموجهة إلى إستراتيجية إحلال الواردات:

لقد تم توجيه العديد من الانتقادات إلى إستراتيجية إحلال الواردات، والتي دفعت البلاد المطبقة لها للبحث عن استراتيجيات جديدة لتقود عملية التنمية الصناعية، ومن هذه الانتقادات:

- اعتمدت تلك الصناعات بصورة أساسية على تكنولوجيا مستوردة، ومواد خام، ومواد وسيطة مستوردة أيضاً، وبذلك فإن التقليص في الواردات من السلع الصناعية الجاهزة رافقه ارتفاع في قيمة الواردات من السلع الأولية والوسيطة والتكنولوجيا (علاونة، ١٩٩٣).
- تشغيل هذه الصناعات عند الحجم الأمثل يقتضي وجود حد أدنى من اتساع الأسواق لتصريف منتجاتها، غير أنه لما كانت سعة السوق في البلدان النامية محدودة،

فقد ترتب على ذلك عدم إمكان الوصول بالإنتاج إلى أقل تكلفة متوسطة ممكنة (زكي، ١٩٨٩).

- بسبب اعتماد هذه الصناعات على تكنولوجيا مستوردة ومتقدمة نسبياً، فهي لم تنجح في توظيف أعداد كبيرة من العاملين، أو حل مشكلة البطالة، وخلق دخول ذات تأثير ملموس على توسيع السوق المحلي وبالتالي زيادة الطلب على منتجاتها (علاونة، ١٩٩٣).
- انحياز هذه الصناعات إلى إنتاج السلع الترفيهية والكمالية التي يطلبها ويستهلكها سكان المدن وأصحاب الدخول، وهو أمر أدى إلى إشاعة أنماط استهلاكية مترفة تتجاوز قدرات الاقتصاد القومي،وا إلى ضعف المدخرات القومية (زكي، ١٩٨٩).
- ضخامة التوظيفات الرأسمالية والتي تحتاجها هذه الصناعات قد أدى إلى اللجوء لمصادر التمويل الخارجي، ومن ثم عجزت عن سداد أعباء الديون الخارجية، وبالتالي لم تتخلص من واقع التخلف والتبعية (مركز الدراسات العمالية، ١٩٩٢).

ب. إستراتيجية السلع التصديرية " التصنيع من أجل التصدير":

تقوم هذه الإستراتيجية على اختيار عدد معين من الصناعات التي يكون الهدف من إقامتها التوجه إلى السوق الخارجي وليس إلى السوق الداخلي حيث يكون العنصر الحاكم في نجاحها هو توافر الطلب الخارجي.

وتمتاز إستراتيجية التصنيع الموجه إلى التصدير بالآتي (نوفل، ١٩٩٤):

- أنها تكمل الإستراتيجية الأولى (التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات)، وهذا يعني إمكانية التغلب على مشكلة صغر السوق المحلية في الدول النامية نتيجة انخفاض مستويات المعيشة في هذه الدول.
- تعتمد هذه الإستراتيجية على تقديم منتجات ذات جودة عالية، وذات قدرة تنافسية.
- تحقق هذه الإستراتيجية وفورات الحجم الكبير وتسمح بزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية، وبالتالي تحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وبالرغم من هذه المزايا التي تتميز بها هذه الإستراتيجية إلا أن هناك العديد من العيوب والانتقادات الموجهة إليها ومنها:

- اصطدام هذه الإستراتيجية بالحماية الجمركية التي تفرضها الدول على منتجاتها المحلية (علاونة، ١٩٩٣).

- إن المنافسة في الأسواق العالمية تتطلب استخدام أساليب تقنية حديثة ذات كثافة رأسمالية مما قد يتعارض مع ما تتطلع إليه البلدان النامية من الحد من مشاكل البطالة فيها (زكي، ١٩٨٩).

ثالثاً : إستراتيجية الفكر التنموي الحديث:

تشتمل هذه الإستراتيجية على مجموعة الأفكار والنظريات التي ترتكز على الفكر التنموي الحديث، حيث تميل للأخذ بالمفهوم الشامل لإستراتيجية التنمية، فلا تقتصر على الاستثمار وتوجهات التصنيع فقطوا إنما على شروط التنمية في مختلف جوانبها الاقتصادية،و السياسية، و الاجتماعية،و الثقافية (الصيفي، ٢٠٠٦).

و هناك بعض العناصر الأساسية للتنمية والتييستو جب على الدولة أن تقوم بها لما يتوفر لها من نفوذ تستغلها للتغلب على المعوقات الخاصة بعملية التنمية بالإضافة للمتغيرات الدولية والمحلية، وهذا الدور يتطلب مجموعة من الأساليب والإجراءات المتعددة وضمن أفضل المستويات الفنية والعلمية والإدارية، ويمكن بلورة دور الدولة في العناصر التالية (علام، ١٩٩٥):

- زيادة القدرة المؤسساتية للدولة.
- خلق البيئة المثالية للتنمية وخاصة في ظل تعاظم نظام السوق الحر.
- الإشراف والرقابة على الأنشطة التنموية باختلاف توجهاتها حسب الأولويات والسياسات العامة للدولة، مثل تحفيز الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر جدوى.
- العمل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي لا يقدم عليها القطاع الخاص.
- المو اءمة بين قدرات الدولة ودورها عبر الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- الاستخدام الأمثل لأدوات السياسات المالية والنقدية العامة، فالسياسات المتعلقة بإيرادات الحكومة ونفقاتها يمكن أن يكون لها آثار بارزة على التنمية وأهمها: التأثير في توزيع الموارد، التأثير في توزيع الدخل، التأثير في تشجيع الاستثمارات والحد من التضخم (عريقات، ١٩٩٢).

٣,٢,٢ المبادرات التنموية في فلسطين (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، ١٩٩٧):

أولاً : قبل اتفاق أوسلو:

أ. المبادرات الذاتية: في بداية الثمانينيات ظهر شعار" التنمية من أجل الصمود " وعقدت تحت هذا الشعار عدة مؤتمرات شاركت فيها معظم المؤسسات الفلسطينية، وأهمها المؤتمر الذي عقد في العام ١٩٨٦ حول تمويل الخطط التنموية من الخارج ومناقشة مصادره. وفي إطار التحديات لعبت المبادرات الذاتيةدور ًا مهم ًا في بناء المؤسسات

الوطنية، حيث عملت المؤسسات التنموية على إعادة ربط المجتمع الفلسطينيجغرافيًا وا إلى توسيع طاقاته السوقية المحلية والخارجية.

ب. المبادرات العربية والدولية: ويمكن تصنيفها إلى صنفين وهما:

الصنف الأول: يتمثل في النشاطات التنموية شبه الرسمية من خلال المؤسسات الأجنبية التي عملت كغطاء لنشاط حكوماتها عبر التنمية في فلسطين.

الصنف الثاني: يتمثل عبر مبادرات المؤسسات الأجنبية والتي اعتمدت في تمويلها على مصادر غير حكومية أو حكومية، وكانت مدفوعة للعمل في فلسطين بدوافع متعددة (إنسانية، عقائدية ..الخ).

ثانياً : بعد اتفاقية أوسلو:

البرنامج الإنمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني (١٩٩٤-٢٠٠٠):

تم وضع هذا البرنامج عام ١٩٩٣ وبإشراف البروفيسور يوسف الصايغ، وبمساهمة العديد من الأكاديميين والمؤسسات الفلسطينية. شكل البرنامج المحاولة الأولى لوضع خطة إنمائية طموحة بهدف إعادة بناء المجتمع الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، وقد قدرت تكاليف البرنامج بحوالي ١١,٦ مليار دولار أمريكي، وقد قام البرنامج على افتراضات واستراتيجيات هامة أعطت الأولوية لتصحيح التشوهات الناجمة عن الاحتلال، وخلق فرص عمل وتطوير البنية التحتية وتشجيع قطاع التصدير والإسكان، وبالرغم من أهمية هذا البرنامج وحجم ونوعية العمل الذي بذل فيه، إلا أن تطبيقه لم يتمعلينًظرًا لعدة عوامل أهمها عدم توفر التمويل اللازم له وعدم واقعية الافتراضات التي قام عليها سواء كانت سياسية أو ديموغرافية أو جغرافية.

٣,٢,٣ الخطط الفلسطينية:

أولاً : خطة التنمية الثلاثية الفلسطينية (١٩٩٨- ٢٠٠٠) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، ٢٠٠٠): والتي كانت تهدف إلى:

- التشغيل والتنمية الاقتصادية.
- إنعاش وتنمية الريف.
- تطوير المؤسسات والسياسات المالية.
- تنمية الموارد البشرية وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

ثانياً : خطة التنمية الفلسطينية الخمسية (١٩٩٩-٢٠٠٣) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، ٢٠٠٣):

تعتبر هذه الخطةامتدادًا للخطة السابقةوتطويرًا لها، حيث تمت إضافة أهم المقترحات والتصورات المقدمة من الجهات الأخرى لها. وتقوم فرضيات الخطة على:

- تطبيق اتفاق "وأي ريفر" وملحقاته والبدء في تشغيل مطار غزةتجاريً ا وكذلك الميناء، وتخفيض الضغوط والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.
- قدرة السلطة على تحقيق فائض في الموازنة الجارية، وهذا يتوقف على الأداء الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام.
- استمرار المساعدات الدوليةماديً ا ومعنويً ا من طرف الدول المانحة.
- قيام القطاع الخاص بلعب دور حيوي وفعال في السنوات الخمس من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣.

ثالثاً : خطة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٤- ٢٠٠٥) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، ٢٠٠٥):

وفي إطار العمل على تحقيق ودعم التنمية في فلسطين قامت وزارة التخطيط الفلسطينية وبمساهمة بعض الوزارات الأخرى وبعض المؤسسات الدولية بوضع خطة سمتها (خطة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥)،و الذي سيتولى القيام بتنفيذ برامج ومشاريع هذه الخطة:

١. البنك الدولي: سيشرف على كافة البرامج التنموية المتعلقة بقطاعي التعليم والصحة.
٢. وكالة التنمية الأمريكية: سيشرف على كافة البرامج التنموية المتعلقة بالقطاع الخاص.
٣. الاتحاد الأوروبي: سيشرف على كافة البرامج التنموية المتعلقة بالبنية التحتية والمشاريع الكبرى.
٤. الأنروا: ستشرف على الإغاثة والمساعدات الطارئة.
٥. السلطة الفلسطينية :ستشرف على المرتبات والأجور.

رابعاً : الخطة الإستراتيجية للتنمية في قطاع غزة يوليو ٢٠٠٥ (قفة، ٢٠٠٦):

تقوم هذه على تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في قيام دولته المستقلة وتمكينه من دعم أسس التنمية الشاملة لتحقيق الرفاهية والتقدم وصولاً بقطاع غزة ليصبح أحد مراكز النشاط الاقتصادي الوطني والإقليمي. وتهدف إلى:

١. تحقيق الاستقرار والسيطرة على المعابر بما يساهم في دعم الاقتصاد الفلسطيني.
٢. تبني سياسات اقتصادية فاعلة تأهل الاقتصاد الفلسطيني لتحقيق التنمية الشاملة.
٣. تحسين الأداء العام وتوحيد واستكمال وتطوير التشريعاتتعزيزاً لسيادة القانون.
٤. إعادة تأهيل وتطوير مقومات البنية التحتية بما يلبي متطلبات عملية التنمية.
٥. تحسين آليات التمويل الخارجي وتوجيهها بما يخدم متطلبات عملية التنمية.

خامساً : خطة تعزيز الصمود: (وزارة التخطيط الفلسطينية، ٢٠٠٨)

تكمن أهمية الخطة في تعزيز القوة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني بهدف تثبيت الشعب الفلسطيني في أرضه ومنع هجرته إلى الخارج والصمود في وجه الاحتلال. حيث هدفت إلى:

١. إصلاح الأضرار والتي تسببت في شل الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
٢. تلبية الاحتياجات الأساسية: والذي يتطلب دعم القطاعات الإنتاجية كما يلي:

أ. القطاع الزراعي:حيث يلعب القطاع الزراعي دوراً مهماً في تأمين الاحتياجات الرئيسية الغذائية للمواطنين وبخاصة المنتجات الزراعية النباتية، ولكن ذلك يصطدم بصعوبة إدخال مدخلات الإنتاج.

ب. القطاع الصناعي: وذلك عبر انتهاج سياسة صناعية تقوم على أساس الاستفادة من المواد الخام المحلية وخاصة الزراعية منها، مما يؤدي إلى زيادة الترابط بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وإعطاء أولوية للمنتجات المحلية في المشتريات الحكومية. هذا بالإضافة إلى دعم نقل وتوزيع المنتجات المحلية.

ت. قطاع الإنشاءات: وذلك عبر تقديم الدعم لأصحاب البيوت والمنشآت المدمرة أثناء الإجتياحات والإغلاقات.

٣. توفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني.
٤. ضمان عدم انهيار المؤسسات الفلسطينية.

سادساً : خطة الإغاثة والطوارئ: (وزارة التخطيط الفلسطينية، ٢٠٠٩)

بعد انتهاء العدوان الصهيوني على قطاع غزة سارعت الحكومة الفلسطينية بوضع الخطط والبرامج الطارئة، والتي تتمثل في:

١. خطة المساعدات الغذائية والنقدية: والتي تهدف إلى مساعدة الشعب الفلسطيني عن طريق تقديم مساعدات غذائية ونقدية للأسر المحتاجة التي فقدت دخلها.
٢. خطة الإيواء العاجل: تهدف إلى توفير الإيواء للأسر التي فقدت منازلها.
٣. برامج خلق فرص عمل: والذي يهدف إلى إيجاد حل لمشكلة الضائقة الاقتصادية عن طريق التشغيل المؤقت الطارئ للعمالة.
٤. خطة البرامج الطارئة: والتي تهدف إلى تمكين الوزارات من القيام بواجباتها وحفظ الاستقرار الاجتماعي، ومحاولة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني.

سابعاً :خطة التأهيل وا ٍعادة إعمار قطاع غزة: (وزارة التخطيط الفلسطينية، ٢٠٠٩)

بعد انتهاء الحرب الهمجية من قبل قوات الاحتلال على قطاع غزة عام ٢٠٠٧، والتي تركت دماراً واسعاً في شتى قطاعات الحياة،باشر ت الحكومة الفلسطينية بالقيام بالعديد من الخطوات في محاولة منها لإعادة الحياة إلى مسار ها الطبيعي، ونتيجة للخراب الواسع كان لابد من إعداد خطة لإعادةتأهيل وا ٍعمار القطاعات المتضررة، حيث تشمل عملية التأهيل جميع مناحي الحياة: الإنشائية، والاجتماعية، والاقتصادية وغيرها، ولكن سيتم التركيز على الإنشاءات والمباني في هذه الخطة حيث كان لها النصيب الأكبر من التدمير. هدفت هذه الخطة إلى:

١. إعادة تأهيلوا ٍعمار القطاعات المختلفة المتضررة من أجل إنعاش الاقتصاد الفلسطيني والمساهمة في خلق استقرار اجتماعي في مناطق قطاع غزة.
٢. النهوض بدور مؤسسات الحكومة الفلسطينية من أجل القيام بدور ها القيادي في تقديم الخدمات اليومية للمواطنين الفلسطينيين.
٣. توجيه المنح والمساعدات نحو أولويات إعادة الإعمار.

ثامناً : خطة التنمية الفلسطينية (٢٠٠٩-٢٠١٠): (وزارة التخطيط الفلسطينية، ٢٠٠٨)

مع إعلان التهدئة المتبادلة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عبر الوساطة المصرية منتصف عام ٢٠٠٨، فتح ذلك آفاق دعت إلى إعداد خطة تنموية متوسطة، أملاً من الحكومة الفلسطينية في أن تلزم المجتمع الدولي وخاصة الأمتين العربية والإسلامية بواجباتهما تجاه الشعب الفلسطيني والعمل على رفع الحصار والمساهمة في إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي ومن ثم العمل على إعادة إحياء الاقتصاد الفلسطيني والعملية التنموية.

وتسعي خطة التنمية متوسطة المدى إلى تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي، والحد من تفاقم الفقر، وتقليص نسبة البطالة المرتفعة، وتحديد أولويات الإنفاق لخطة التنمية بما يتناسب وتحقيق الأهداف المرجوة من الخطة، وتركز خطة التنمية على تفعيل التخطيط التأشيري.

تهدف هذه الخطة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسة، منها:

١. مواصلة عمليات التنمية والمهام التي تم اعتمادها في خطط التنمية السابقة.
٢. حماية النمو على المدى القصير والمتوسط.
٣. الحفاظ على الخدمات الدنيا الأساسية لدعم المؤسسات والأفراد الذين تشملهم الخطة.
٤. إعداد حجر الأساس لوضع مالي مستديم ونمو اقتصادي متجدد للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٠.
٥. تعزيز استخدام الحكم الرشيد في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كآلية فعالة للتنمية المستدامة.

ويمكن تقسيم خطة التنمية إلى خمس قطاعات إستراتيجية، وتشمل القطاع الإنتاجي، قطاع التنمية الاجتماعية، قطاع الحماية الاجتماعية، قطاع الأمن والحكم الرشيد، وقطاع البنية التحتية. ويمكن تحديد أهداف كل قطاع من هذه القطاعات على النحو التالي:

أ. أهداف القطاع الإنتاجي:

١. تحسين الأداء الاقتصادي وفق الأولويات المعتمدة في الخطة.
٢. التركيز على المجالات التي تخلق فرص عمل وتزيد الدخل.
٣. إعادة تأهيل وتطوير المصادر الإنتاجية القابلة للتأهيل وفق السيناريوهات المقترحة.
٤. تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في رسم السياسات الاقتصادية.
٥. تشجيع التنافسية في القطاع الإنتاجي.
٦. تعزيز السوق المحلي ومحاولة تطوير العلاقات التجارية الخارجية وخاصة العربية.
٧. توجيه المساعدات نحو الأولويات بالتنسيق مع الدول المانحة، مع أهمية استنهاض التمويل الداخلي.

ب. أهداف قطاع التنمية الاجتماعية:

١. الاهتمام بالتنمية البشرية والثقافية.
٢. تعزيز الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية.
٣. تطوير الإدارة القطاعية وبناء المؤسسات.
٤. تحقيق الرفاه الاجتماعي لأكبر شريحة مجتمعية بما يضمن توزيع متوازن للموارد.

ج. أهداف قطاع الحماية الاجتماعية:

١. الحرص على توفير شبكة الأمان الاجتماعي لكل شرائح المجتمع.
٢. مساعدة الفئات المهمشة وسن القوانين لحماية حقوقها.
٣. تفعيل دور المؤسسات القائمة على رعاية هذه الشرائح.
٤. الحد من الفقر والبطالة (بتوفير فرص عمل وربط الإغاثة بالتنمية).
٥. الارتقاء بنظام الرفاه الاجتماعي.

د. أهداف قطاع الأمن والحكم الرشيد:

١. تعزيز وبسط الأمن وتسهيل الخدمات المدنية للجمهور.
٢. تعزيز الحكم الرشيد في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كقاطرة للتنمية المستدامة.
٣. تعزيز سلطة واستقلال القضاء والفصل بين السلطات والعمل على سيادة القانون.

٤. تمكين وبناء المؤسسات التي تساهم في تعزيز الحكم الرشيد.
٥. مكافحة الفساد.

هـ. أهداف قطاع البنية التحتية:

١. تحسين الظروف البيئية والصحية للسكان (الجمهور).
٢. تطوير قطاع البنية التحتية الخدماتية والإنتاجية.

تاسعاً: تصور خطة التنمية ٢٠١١-٢٠١٢: (وزارة التخطيط، ٢٠١٠)

نظمت وزارة التخطيط بمدينة غزة ٢٠١٠/٠٧/٠١ ورشة عمل بعنوان: "تصور خطة التنمية ٢٠١١-٢٠١٢"، أشار المشاركون في الورشة على ضرورة تقييم التجارب السابقة في مجال الخطط التنموية بهدف تلاشي الأخطاء السابقة، حيث إن خطة التنمية السابقة والتي تجاوزت العامين كان نسبة تطبيقها لا يتعدى ٥%. والسبب الرئيس في ذلك هو الحصار الإسرائيلي والضغط السياسي الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى تدمير الوزارات الحكومية والإغلاق التام على مجالات التنمية والتطوير، كما أن الخطط التي تضعها الوزارات غير موضوعية ومبالغ فيها.

خطة التنمية المقترحة هي خطة قطاعية تشمل القطاعات المكونة للمجتمع الفلسطيني، بحيث يتم عمل خطة لكل قطاع على حدة شارك فيها الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وسيناريو خطة التنمية المقترح يتمثل في:

١. سيناريو الأساس واستمرار الوضع كما هو: حيث الحصار الإسرائيلي واستمرار توفير الدعم المالي لحكومة رام الله، وهذا يتطلب إعادة ملاءمة خطة التنمية ٢٠١٠ للفترة القادمة.
٢. سيناريو فك الحصار عن قطاع غزة وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٦.
٣. السيناريو المتشائم من استمرار الحصار على قطاع غزة، وعدم القدرة على إعادة الاعمار وتدهور الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وتراجع المساعدات الدولية.

وتضمنت البيئة التنموية البيئة الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية، وبيئة الأمن والحكم الرشيد، وبيئة البنية التحتية، والبيئة القانونية. وهدفت الخطة إلى:

١. تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وزيادة فرص العمل وإيجاد مصادر للدخل والتركيز على الأمن الغذائي وإيجاد منظومات إنتاجية متكاملة ومواصلة سياسة الإصلاح.
٢. تحقيق تنمية اجتماعية شاملة ومتوازنة وعادلة، بالإضافة إلى تنمية المجتمع ثقافياً وتعليمياً، وتوفير متطلبات التنمية الصحية الشاملة وتوفير متطلبات التنمية الإنسانية والبشرية للفئات المهمشة.

٣. المحافظة على الأمن وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد من خلال مواصلة إصلاح الأجهزة الأمنية، وتطوير النظام القضائي وتعزيز استقلاليته وتفعيل المحاكم وتكريس الحق الفلسطيني وتعزيز الحضور الفلسطيني إعلامياً ودولياً .

٤. تطوير البنية التحتية الخدماتية والإنتاجية من خلال إصلاح الأضرار التي نتجت عن العدوان الإسرائيليوا ٍعادة الاعمار، والمحافظة على الأراضي الحكومية وحماية البيئة الفلسطينية في إطار التنمية المستدامة وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية.

٣,٣ تحليل البيئة التنموية للاقتصاد الفلسطيني:

تعتمد البيئة التنموية الفلسطينية على ثلاثة عناصر أساسية متداخلة لا يمكن أن تتحقق التنمية بدونهما وهم (شقورة، ٢٠١٠):

أولاً : التخلص من الاحتلال وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما يضمن السيطرة على الموارد وكذلك المعابر والحدود والتحكم بالمنافذ والحركة.

ثانياً : العمل على توفير منظومة من التشريعات والقوانين والسياسات البعيدة عن الاحتكارات والجاذبة للاستثمار الخارجي والمشجعة للقطاعالخاص في إطار إشراف الدولة كراعٍ اجتماعي ومعززة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

ثالثاً : جذب التعاطف والإسناد الدولي وخاصة أن جل الخزينة يعتمد على المساعدات الخارجية، والتي من الواضح أنها جاءت لاعتبارات سياسية، وعلى خلفية توقيع اتفاق أوسلو بهدف تشجيع مناخات الاستقرار والهدوء.

٣,٣,١ البيئة الداخلية للتنمية الاقتصادية في فلسطين (عبد الله، ٢٠٠٥):

نتيجة للظروف المحيطة افتقد العمل التنموي الفلسطيني للرؤية التنموية الشاملة، التي تحظى بإجماع وقناعة شركاء التنمية الفلسطينية الثلاث: الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وتكون معتمدة من قبل صانعي السياسات الاقتصادية في السلطة السياسية، وتحظى بالتزام جميع الجهات الفلسطينية والشريكة في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية في مختلف المجالات والمناطق الفلسطينية. وكانت المحاولات السابقة لوضع رؤية تنموية، ولكنها لم تستكمل لا من حيث بناء الإجماع عليها من قبل شركاء التنمية الفلسطينية الثلاث، ولا من حيث اعتمادهامن قبل الهيئات الرسمية المخولة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وا ٍعطاءها دور الموجه المعتمد من خطط وبرامج ونشاطات وسائر الفعاليات التنموية في مختلف القطاعات

والمناطق وعلى جميع المستويات. وفيما يلي نتناول أبرز نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الفلسطيني.

أ. نقاط القوة:

- خصائص جيدة للسكان وقوة العمل الفلسطينية.
- قاعدة جيدة لرأس المال البشري الفلسطيني.
- مخزون الخبرات ورؤوس الأموال لدى الجاليات والتجمعات الفلسطينية في الخارج.
- حيوية المجتمع المدني الفلسطيني ومخزون رأس المال الاجتماعي.
- الموقع الجغرافي ووفرة عناصر الجذب السياحي (التنوع المناخي والذخر التاريخي والثقافي).
- قطاع خاص حيوي وذي تجربة غنية.

ب. نقاط الضعف:

- ضعف القطاع الحكومي.
- محدودية قاعدة المصادر (الأرض – المياه – الموارد الطبيعية).
- سيطرة سلطات الاحتلال على مفاتيح التحكم بالاقتصاد الفلسطيني.
- التشوهات الهيكلية المتر اكمة، والتي تتمثل في (ضعف العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، ضعف العلاقة بين إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الفلسطيني، الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي، احتكار إسرائيل تجارة فلسطين الخارجية، ضعف البنية التحتية).
- ضعف مشاركة المرأة في حقول النشاط الاقتصادي.

٣,٣,٢ البيئة الخارجية للتنمية الاقتصادية في فلسطين (عبد الله، ٢٠٠٥):

رغم كل ما يواجه عملية التنمية في فلسطين من صعاب، إلا أنه كان لابد للشعب الفلسطيني أن يقاوم وبشدة عملية الهدم والتشويه لإمكانياته وقدراته. ويستدعي ذلك ضرورة تحليل البيئة الخارجية حيث لا يعمل الاقتصاللفلسطيني في فراغ، وا ٍنما يعمل في ظل أطر محيطة به بدءً من الإطار أو المحيط العربي والإسلاميوانتهاءً بالعالم الخارجي. وفيما يلي تحليل لأهم الفرص المتاحة والمخاطر المحيطة.

أ. الفرص المتاحة:

- العمق العربي والإسلامي الرسمي والشعبي.
- التعاطف الدولي مع نضال الشعب الفلسطيني.

- التسهيلات التجارية الممنوحة للشعب الفلسطيني في معظم أسواق الدول الصناعية.
- العولمة.

ب. التهديدات:

- ضعف الجهود التنموية.
- تعسف الممارسات الإسرائيلية.
- مخاطر انخفاض المساعدات الدولية.

٣,٤ دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الفلسطينية:

يؤدي القطاع الصناعي دوراً رئيساً في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تتسابق الدول لتطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي. وتتبع الدول في مجال التنمية الصناعية إستراتيجيتين، أولاهما سياسة الإحلال محل الواردات، والتي من شأنها توفير البدائل الصناعية محلياً مما يعكس أثراً ايجابياً على الميزان التجاري، وتتمثل الثانية في الإنتاج من أجل التصدير، مما يعزز قدرة الدولة على المنافسة الدولية. ويتميز قطاع الصناعة في امتلاكه لأكبر القوى القادرة على التأثير في النظم الاقتصادية، ولا ينكر أحد دور القطاع الصناعي في ضمان السوق والمدخلات للقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتوفير العملات الصعبة. وبالتالي فإن قطاع الصناعة يأخذ على عاتقه دوراً أساسياً في رفع مستوى المعيشة للأفراد، من حيث استيعابهم داخل سوق العمل ورفع مستوى مهاراتهم. وتتعدى أهمية الصناعة كونها تشكل المنتج النهائي، إلى إنتاج الموارد المختلفة للقطاعات الاقتصادية الأخرى. كما تكمن أهمية القطاع الصناعي الفلسطيني في توفير الفرص البديلة لبعض القطاعات الإنتاجية الأخرى والتي بدأت بالانحسار، مثل قطاع الزراعة، الذي يشهد انخفاضاً ملحوظاً بسبب ضعف قدرته التنافسية الخارجية، وسياسة التجريف ومصادرة الأراضي التي تتبعها سلطات الاحتلال في المناطق الفلسطينية (الصوراني، ٢٠٠٥).

إن نجاح قطاع التصنيع في عملية التنمية يتوقف على الإستراتيجية الملائمة التي يجب تبنيها والتي تتلاءم وظروفنا وعلى المثابرة والتصميم على تنفيذها، وبقدر ما تكون الإستراتيجية متوافقة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدولة الفلسطينية المستقبلية، تفرض أيضا الضرورة أن يراعى التصنيع الظروف الاقتصادية والإقليمية والدولية التي تؤثر على البلد السائر في طريق النمو (أبو ظريفة، ٢٠٠٦).

قبل الخوض في تفاصيل الإستراتيجية الملاءمة لواقعنا الاقتصادي في مجال تطوير القطاع الصناعي، لا بد من الإشارة إلى ما يلي:

من الصعب القيام بنهضة صناعية حقيقية في فلسطين، ومن الصعب تطبيق أي إستراتيجية مقترحة للتصنيع في فلسطين في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي المسيطر على الأرض والمعابر، أي أن الاستقلال السياسي الكامل يعتبر شرطا أساسيا للتصنيع في فلسطين.

والهدف من اقتراح إستراتيجية مستقبلية للتصنيع في فلسطين يكمن في حشد الإمكانيات والطاقات المتاحة حاليا في ظل القيود والمعوقات الموجودة للبدء في رسم خطوط التحرك الممكنة في ظل مراعاة الظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية، التي تؤثر على مستقبل الاقتصاد الفلسطيني من جانب والظروف الاقتصادية والاجتماعية التيبعيشها الشعب الفلسطيني تحت الحصار وعدم الاستقرار من جانب أخر، وبالتالي يجب أن تكون الإستراتيجية منبثقة عن السياسة الاقتصادية وفق الأهداف العامة والأولويات المنصوص عليها بواقعية ومرونة تامة للاستجابة لمتطلبات الظروف الراهنة والأوضاع المستقبلية المستجدة، وذلك بتظافر جهود كل من مؤسسات القطاع العام والخاص، إضافة للاستفادة من الاتفاقيات والجهود الدولية إذا أمكن في سبيل تلبية متطلبات التنمية الصناعية في فلسطين. وذلك لأن أي توجه مستقبلي للتنمية يصطدم بثنائية متناقضة، **الوجه الأول** لهذه الثنائية تتفاعل في إطاره ثلاثة معوقات تعرقل كل منها نمو الفرص الاحتمالية المتاحة للانطلاق بالتنمية الفلسطينية (نصر الله وعواد، ٢٠٠٤)، و هي:

١. الاحتلال أو المعوقات الإسرائيلية التي تحول دون امتلاك مجتمعنا للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية و السياسية بسبب محدودية امتلاكها للقرار و القيود المفروضة علينا سواء تلك الناتجة عن نصوص الاتفاقات السياسية و الاقتصادية المعقودة مع العدو الإسرائيلي، أو بسبب الحصار والإغلاقات والأطواق و الاعتداءات العسكرية التي يمارسها العدو المحتل بصورة متواصلة منذ أربع سنوات على بداية الانتفاضة إلى يومنا هذا، حيث يفرض العدو الإسرائيلي حصارا جماعيا على ٨،٣ مليون نسمة مجموع أبناء شعبنا في الضفة والقطاع.
٢. المعوقات الذاتية الفلسطينية الداخلية، التي باتت – في كثير من جوانبها – معروفة لقطاعات واسعة من أبناء شعبنا، وخاصة في سنوات الانتفاضة السابقة، و أهمها غياب النظام العام وسيادة القانون وضعف البناء المؤسسي و انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري على جميع المستويات، مما أزاح إلى حد كبير المبادرات الاستثمارية الرأسمالية للقطاع الخاص الذي اقتصرت أعماله على المشاريع ذات الربحية السريعة، في العقارات والاستيراد دونما أي اهتمام ملموس بالقطاعات الإنتاجية في مقابل تزايد أصحاب ورموز الثروات غير المشروعة، الطفيلية، على مستوى السلطة والمجتمع معا.
٣. المعوقات الإقليمية والدولية:و هي تنحصر في تراجع الدعم العربي الرسمي عموماً عن تأييده الواضح والصريح للقضايا العادلة والمشروعة في مواجهة المحتل الإسرائيلي من جهة، وغياب الدعم الاقتصادي والاستثماري وضعف الدعم المادي من جهة ثانية، ويرجع ذلك

إلى تعمق تبعية النظام العربي واحتواءه في إطار السياسة الأمريكية، بحيث بات يرى في القضية الفلسطينية عبئاً ثقيلاً عليه يسعى إلى الخلاص منها بأي ثمن. أما بالنسبة للموقف الأوروبي فقد اقتصر دعمه على المساعدات المالية (عبر الدول المانحة) وهي مساعدات لم تتجاوز (في المتوسط) ٢٠٠-٣٠٠ مليون دولار سنوياً لم تستطع تغطية ٢٠% من الخسائر السنوية الناجمة عن التدمير للآلة العسكرية الإسرائيلية لمقدراتنا، هذا وقد استمر الموقف السياسي الأوروبي عموماً أقرب إلى الموقف الحيادي السلبي الناجم عن عجزه في مواجهة السياسة الأمريكية التي تتميز اليوم بعدائها الصريح لنضال وتقدم شعوبنا العربية عموماً ونضال شعبنا الفلسطيني في حق العودة وتقرير المصير والاستقلال خصوصاً .

أما **الوجه الثاني** لهذه الثنائية المتناقضة الذي يمكن أن يمتلك القدرة على مواجهة هذه المعوقات من جهة، و على التغيير النوعي عبر رؤية واضحة و أسلوب ديمقراطي صريح من جهة أخرى، فهو: البديل الوطني الشعبي الديمقراطي باعتباره الخيار الوحيد الممكن الذي يمهد الطريق نحو الخطوة الأولى الضرورية لإنجاح عملية التنمية المنشودة لفلسطين بكل أبعادها الوطنية والقومية، و بما يخدم و يعزز المقومات اللازمة لاستكمال مهام البناء الداخلي الديمقراطي و التحرر الوطني كعمليتين مترابطتين و متداخلتين معاً في الحركة والمسار والهدف، على أن يرتكز هذا البديل الديمقراطي على أسس وبرامج محددة تمهد وتدفع إلى تحقيق متغيرات نوعية في فلسفة الحكم ومفاهيمه وأسلوبه وأدواته، استناداً إلى مصالح الجماهير الشعبية، عبر الإطار أو الحزب المعبر عن هذه المصالح (الصوراني، ٢٠٠٦).

وفي هذا الإطار لعل الإستراتيجية الأكثر ملاءمة لواقعنا الاقتصادي في مجال تطوير القطاع الصناعي هي إستراتيجية التصنيع التي تعمل على خلق توازن مقبول بين الإحلال محل الواردات والتوجه الخارجي للتصدير، حيث من الصعب تطبيق أي منهما بشكل منفرد على واقعنا الاقتصادي، لذلك يجب الاهتمام بالقطاع الصناعي الفلسطيني من خلال إستراتيجية تصنيع مزدوجة تتكون من (علاونة، ١٩٩٣):

١. إحلال الواردات الحالية من المنتجات الصناعية مثل: الصناعات الزراعية، المواد الغذائية، مواد البناء، والملبوسات وغيرها من الصناعات التي يمكن أن تقوي الترابط المنشود بين القطاع الزراعي والصناعي من جهة، واستبدال الواردات من جهة أخرى.
٢. الإنتاج من أجل التصدير، وخاصة في مجالات الصناعات السياحية والصناعات الاستخراجية وصناعة الزجاج والخزف والصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات والمنتجات التي تستطيع منافسة المنتجات الصناعية الأجنبية، مما يساعد في تشجيع القطاعات المختلفة وخاصة القطاع الزراعي.

ولعل التوجه نحو إستراتيجية التصنيع المزدوجةعمل على تحقيق كثيرٍ من الأهداف فيما يتعلق بتطوير القطاع الصناعي منها (أبو ظريفة، ٢٠٠٦):-

١. العمل على ربط الإنتاج الوطني بالحاجات المحلية، وبالتالي التخلص من نمط الاستهلاك المستورد، وبالتالي زيادة الطاقة الصناعية القادرة على نقل الاقتصاد الفلسطيني تدريجياً على مراحل النمو الذاتي.
٢. تحسين وترشيد الاستفادة من الموارد المحلية وبخاصة المواد الخام ، إذ أن تصنيع المواد محلياً وما يترتب على ذلك من تحسين شروط التبادل في الأسواق الخارجية ، وتحقيق وفورات أكبر تزيد من قدرة الاقتصاد على تعجيل عملية التراكم الضرورية لتمويل التنمية.
٣. تطوير الصناعات التحويلية وذلك لكون هذه الصناعات تتمتع بارتباطات أمامية وخلفية ومتشعبة بين فروع القطاع الصناعي نفسه وبين قطاعات الاقتصاد الأخرى وبخاصة القطاع الزراعي الأمر الذي يعني تطوير تلك الصناعات سيعمل على تعميق الترابط في الاقتصاد الوطني من خلال التبادل بين فروعه.
٤. تعمل تلك الإستراتيجية على مواجهة الاختلالات والتشوهات في القطاع الصناعي وبالتالي إعادة هيكلة القطاع الصناعي ليواجه متطلبات المرحلة قصيرة الأجل وفي نفس الوقت يعمل على تطوير الصناعات ذات الطابع التصديري في الأجل الطويل.
٥. من خلال إستراتيجية التصنيع المنشودة تلك سيكون باستطاعتنا إيجاد فرص عمل لاستيعاب نسبة البطالة العالية التي يواجهها اقتصادنا الوطني وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي.

ومن خلال البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٠، الذي وضعه البروفيسور يوسف الصايغ، والذي اقترح ضرورة اعتماد إستراتيجية وسيطة أي إستراتيجية تجمع بين الأهداف الرئيسة للإستراتيجيتين، ويمكن أن تركز هذه الإستراتيجية على:

١. الإنتاج من أجل إحلال المنتجات الوطنية محل قسمٍ ذكر من الواردات مع التركيز على السلع المطلوبة محلياً مثل الصناعات الغذائية وبخاصة الزراعية منها.
٢. الإنتاج من أجل التصدير، حيث أن التصدير يكون مرشحاً لأن يكون محركاً قوياً للاقتصاد الوطني نظراً لمحدودية السوق الداخلي.
٣. التركيز على الصناعات التي تخدم الهدفين معاً، أي إشباع الطلب المحلي أولا،و القدرة على منافسة المنتجات الأخرى في الأسواق العالمية ثانياً، مع تركيز واضح في التشديد على التوجه صوب الأسواق الخارجية، وهذا يتطلب تطوير وتوسيع الصناعات التحويلية الهادفة إلى إشباع الطلب المحلي والتصدير معاً .

ويرى الباحث نوفل (١٩٩٤) في دراسة أجراها حول الاقتصاد الفلسطيني على ضرورة إتباع سياسة بين إستراتيجية التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات وا ٍستراتيجية التصنيع من اجل التصدير، مع مراعاة الحذر فيما وقعت فيه الدول النامية وبالتالي حماية المنتجات الوطنية والتخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، لتحقق العديد من الأهداف منها (نوفل، ١٩٩٤):

١. فك الارتباط أو بالأصح التخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
٢. إنشاء وحدات صناعية قادرة على تأمين الحاجات الأساسية للسكان، وتخفيض الاعتماد علىالخار ج.
٣. محاولة العثور على أسواق خارجية (عربية، وأجنبية) ومن ثم تشجيع الاستثمار لغرض تصدير المصنوعات الوطنية.
٤. إحلال الواردات الحالية من المنتوجات الصناعية مثل الصناعات الزراعية ومواد البناء وغيرها من الصناعات التي تقوي التشابك بين القطاع الزراعي والصناعي، ومن ثم يجب توسيع وتطوير الصناعات التحويلية.
٥. الإنتاج من أجل التصدير، وخاصة في مجال الصناعات السياحية والاستخراجية.
٦. تبني سياسة تسويقية متكاملة من خلال تطوير الإطار المؤسسي اللازم لعملية التسويق الصناعيوا ٍنشاء بنك لتوفير المعلومات المتعلقة بحجم الأسواق الخارجية ونوعيتها وحاجتها من السلع المختلفة وتأسيس اتحادات من القطاع العام والخاص تشارك في تسويق الإنتاج الصناعي، لذلك فإن الاحتياجات التسويقية تشمل تنظيم عملية الإنتاج بما يتلاءم مع احتياجات السوق المحلي والخارجي.

من خلال استعراض الآراء السابقة فإن الباحثين الفلسطينيين يتفقوا على أن الإستراتيجية المقترحة لدعم وتطوير القطاع الصناعي الفلسطيني تقوم على دعم الصناعات الموجهة للإحلال مكان الواردات بشكل رئيس ودعم الصناعات ذات القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، ولكن ضمن ضوابط رئيسية بهدف تلافي السلبيات الناجمة عن تطبيق هذه الإستراتيجية، حيث أن بساطة التكنولوجيا المطلوبة وعدم الحاجة إلى العمالة الماهرة والارتفاع النسبي للأرباح وقصر فترة استرداد الاستثمارات تجعل المرحلة الأولى من سياسة إحلال الواردات أكثر ملاءمة للظروف المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني، وفي المرحلة الثانية يتم التركيز على بعض الصناعات الفلسطينية ذات القدرة التنافسية في الأسواق العالمية مما يساعد على تقوية الروابط بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الفلسطيني، ويعزز مكانة الصناعات الفلسطينية في الأسواق العالمية. لذلك فإن عملية النهوض بالقطاع الصناعي وتطويره وفق الآلية السابقة تتطلب ما يلي (الحلبي، ٢٠٠٦):-

- إن إعداد أي برنامج تنموي يهدف إلى تنمية وتطوير القطاع الصناعي في فلسطين لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف والواقع والمشاكل التي يعانيها القطاع الصناعي من جانب والاقتصاد الفلسطيني من جانب آخر.
- إن تنمية القطاع الصناعي مرتبط بشكل أساسي بحجم الاستثمارات التي يجب توظيفها في الصناعة وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب الذي يعمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وهذا لا يتأتى إلا من خلال إعادة التشريعات والقوانين التي توفر المناخ الجيد . وفي هذا السياق لابد أن يلعب القطاع الخاص دوره الريادي في تمويل القطاع الصناعي وهذا يتطلب من السلطة الوطنية الفلسطينية أن تقدم كل التسهيلات للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره القيادي في عملية التنمية الفلسطينية الشاملة . بالإضافة إلى العمل على إنشاء بنك التنمية الصناعي وذلك لتقديم التسهيلات والقروض الميسرة لرجال الأعمال والصناعيين لتمويل الصناعات الجديدة ذات البعد الاستراتيجي ودعم الصناعات القائمة لتطوير أدائها وزيادة إنتاجها.
- إن عملية النهوض بالقطاع الصناعي تتطلب العمل على فك الارتباط والتداخل القائم مع الهياكل الاقتصادية والصناعات الإسرائيلية ، وبالتالي التركيز على اختيار الصناعات التي من شأنها أن تخفف بصورة تدريجية من الاعتماد على الصناعات الإسرائيلية.
- التركيز على الصناعات الاستهلاكية والريفية والحرفية والتقليدية لما لها من مزايا نسبية ومطلقة على الصناعات الإسرائيلية المماثلة.
- دعم المراكز المهنية والمعاهد الصناعية المتخصصة وا نشاء المزيد منها لتوفير الكوادر الفنية والإدارية اللازمة لعملية الإنماء الصناعي ، بالإضافة إلى إقامة مراكز للدراسات والاستشارات الصناعية.
- الاهتمام بالصناعات ذات الطابع التصديري وبالتالي العمل على إيجاد حلول لمشكلة تسويق منتوجاتنا الصناعية وذلك من خلال البحث عن أسواق خارجية عربية ودولية.

٣,٥ أهداف وشروط وآليات العملية التنموية (الصوراني، ٢٠٠٦):

إن أي حديث عن التنمية في فلسطين – في الحاضر و المستقبل – في ضوء المتغيرات العالمية و الإقليمية و المحلية،لا بد وأن يتوصل استنتاجاً ، إلى أن آفاق تطور هذه التنمية ستظل مغلقة بدون إزالة الاحتلال أولاً ،وبدون تفاعلها التكاملي مع المحيط العربي ثانياً ،وبدون التعامل معها داخلياً كعملية شمولية تتضمن جملة من المتغيرات البنيوية الملموسة من سياسية واجتماعية وتقنية وديمغرافية تتفاعل مع الأهداف الوطنية في الوضع الراهن، وتملك مقومات الاستمرار والتواصل في المستقبل ثالثاً ، الأمر الذي يستدعي استيعاب وتطبيق المفاهيم والآليات العملية

الرئيسة التي تؤدي إلى إيضاح وتفعيل مكونات المنظور العام للتنمية الفلسطينية، وهي مفاهيم أو عناوين أساسية يمكن استعراض أبرز عناوينها فيما يلي:

٣,٥,١ هدف التنمية:

تلبية الحاجات الأساسية للإنسان الفلسطيني و توفير فرص العمل، و النمو الاقتصادي بما يحقق مصالح المجتمع الفلسطيني عموماً والفقراء و أصحاب الدخل المنخفض بشكل خاص.وإن شرط هذا التوجه هو العمل على إلغاء أهم مؤشرين منمؤشرات التخلف التي تزداد حدة واتساعاً في هذه المرحلة و هما:

١. تدني قطعي الإنتاج الأساسيين الزراعة و الصناعة.
٢. ازدياد الفجوة في توزيع الدخل و الثروة، و هذا يدعو إلى العمل على حصر الموارد البشرية والمادية الفلسطينية وتجميع رأس المال الفلسطيني المتناثر في كل أنحاء العالم وتشجيعه وتحفيزلخدمة الأهداف الوطنية و التنموية وفق صيغة محددة.

٣,٥,٢ شروط التنمية:

إن التنمية يجب أن تستند إلى ثلاث شروط لا يمكن أن تتحقق بدونها:

- إن يمتلك نظام الحكم الوطني الفلسطيني، رؤية وطنية متكاملة لوظيفته بالاستناد إلى الإطار القومي الأوسع في السياسة والاقتصاد.
- دور إيجابي للقطاع العام يساهم في عملية النمو للقطاعات الاقتصادية عموماً، ولقطاع الصلنعة خصوصاً عبر إقامة المجمعات و الشركات الصناعية المساهمة العامة، في سياق تعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة والزراعة والتجارة و الخدمات وفق توجيهات محددة بعيدة عن الطابع الاحتكاري المباشر أو غير المباشر.
- تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية عبر المؤسسات الوطنية، و الكف عن ممارسة الأوامر والقرارات الأحادية في الاقتصاد و غيره من المجالات الأخرى، فالمطلوب من المؤسسات والوزارات المعنية البرمجة أو التخطيط المركزيو التأشيري المنبثق عن مبدأ المشاركة الذي هو صمام الأمان لهذه العملية، بحيث تنحصر مهمة التخطيط في صياغة البرامج الاقتصادية والتنموية، إلىجانب المراقبة والتوجيه والإيحاء بعيداً عن الفرض أو الإلزام الإكراهي.

ملخص

تطور القطاع الصناعي عموماً، وفي فلسطين بشكل خاص مرهون بمدى تقدم عملية التنمية الصناعية، والتي يمكن اعتبارها المنفذ الرئيس لإرساء قواعد الإنتاج الصناعي وتنظيم القدرات التنافسية المحلية والخارجية للاقتصاد الوطني.

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل هدفاً تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب، لذا يحتل موضوع التنمية أهمية كبيرة من قبل المتخصصين والمسئولين والباحثين والمخططين في الحكومات والشعوب والمنظمات المختلفة .وترتكز التنمية الشاملة في تحقيق أهدافها على العديد من الجوانب مثل الجانب الاقتصادي، والجانب العلمي، والجانب الاجتماعي والثقافي.

يوجد العديد من النظريات المتعلقة بعملية التنمية الاقتصادية مثل نظرية الدفعة القوية أو النمو المتوازن، ونظرية النمو غير المتوازن أو الأسلوب الانتقائي، ويبدو أن أسلوب النمو غير المتوازن، هو الأسلوب المناسب للحالة الفلسطينيةنظراً لقلة الموارد المالية، وعدم إمكانية توزيع الاستثمارات على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية دفعة واحدة.

بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ ، تم وضع العديد من الخطط والبرامج التنموية، ومن أهمها :البرنامج الإنمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني ١٩٩٤-٢٠٠٠، وخطة التنمية الفلسطينية ١٩٩٨-٢٠٠٠، وخطة التنمية الفلسطينية ١٩٩٩-٢٠٠٣، وخطة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥.

فيما يتعلق بإستراتيجية التصنيع المناسبة للاقتصاد الفلسطيني، فإن الباحثين والكتاب الفلسطينيين يكادون يجمعون على أن الإستراتيجية المقترحة لدعم وتطوير القطاع الصناعي الفلسطيني تقوم على دعم الصناعات الموجهة للإحلال مكان الواردات بشكل رئيسي، ودعم الصناعات ذات القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، ولكن ضمن ضوابط رئيسية بهدف تلافي السلبيات الناجمة عن تطبيق هذه الإستراتيجية.

أخيراً يمكن إجمال متطلبات التصنيع المستقبلية في فلسطين في عدة نقاط أهمها: تخطيط الاقتصاد الفلسطيني لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، والتنمية الصناعية بشكل خاص،وا إمكانية توفير الموارد البشرية المؤهلة مهنياً، والاهتمام بتطوير البنية التحتية للقطاع الصناعي، والتأكيد على أهمية دور الجهاز المصرفي في دعم وتمويل قطاع الصناعة.

الفصل الرابع

واقع قطاع صناعة الملابس الفلسطينية

٤,١ مقدمة.

٤,٢ واقع صناعة الملابس في فلسطين.

٤,٣ أثر الوضع السياسي والاقتصادي على المؤشرات الرئيسية لصناعة الملابس في قطاع غزة.

٤,٤ المشاكل والصعوبات التي تواجه قطاع صناعة الملابس الفلسطينية.

٤,٥ نقاط قوة وضعف هيكلية قطاع صناعة الملابس الفلسطينية.

٤,٦ إعادة هيكلة قطاع صناعة الملابس في فلسطين

- ملخص.

٤,١ مقدمة:

يعتبر قطاع صناعة الملابس أحد الأفرع الهامة في قطاع الصناعة الفلسطيني ومن الصناعات الرائدة في فلسطين، من حيث أهميتها الاقتصادية ومن حيث قدرتها على المنافسة والتطور التقني والنوعي. كما أن هذا الفرع من الصناعة لا زال له دور هام في تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة، كما أنه يساهم في توفير بعض الاحتياجات المحلية من الملابس.
صناعة الملابس هي إحدى فروع الصناعات التحويلية، وقد بدأت أهميتها في فلسطين مع بدايات القرن الماضي ففي عام ١٩٢٧م كانت أعداد المنشآت العاملة في صناعة الملابس نحو ٨١٣ منشأة (نصر الله، عواد، ٢٠٠٤).

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٩م) إلى ازدياد أهمية صناعة الملابس من حيث قدرتها الاستيعابية ومساهمتها في القيمة المضافة، حيث تشكل ١٣% من إجمالي عدد المنشآت وبنحو ٢١% من مجموع العاملين وبنحو ٩% من إجمالي القيمة المضافة بالنسبة إلى الصناعة التحويلية.

وعلى الرغم من استمرار هذا الفرع في احتلال الدور الرئيسي لقطاع الصناعة الفلسطيني، إلا أنه لا زال يواجه تحديات كبيرة سواء من قبل الاحتلال الإسرائيلي من خلال خنق هذه الصناعة عبر إغلاق المعابر من جهة، واحتكار المواد الأولية لها من جهة أخرى. بالإضافة إلى أن سياسة الاستيراد المفتوح وغير المنضبط أدت أيضاً إلى انخفاض إنتاجية هذا الفرع من الصناعة لعدم قدرته على منافسة الأسعار الخارجية المتعلقة بالملابس الجاهزة، مما خلق واقعا اقتصاديا مشوها انعكس بدوره على صناعة الملابس العاملة في فلسطين.

تتعرض صناعة الملابس في الأراضي الفلسطينية لخطر جسيم يكاد أن يعصف بها في ظل التطورات الاقتصادية العالمية فيما يتعلق بالاتجاه التدريبي نحو بناء التكتلات الاقتصادية وتحرير التجارة في إطار ما يعرف بالعولمة الاقتصادية، الأمر الذي يفرض تحديات جمة أمام صناعتنا المحلية من الملابس وخصوصا فيما يتعلق بالمنافسة الشديدة التي تتعرض لها تلك الصناعات، الأمر الذي يتطلب منا تضافر الجهود لتطوير الكفاءة الإنتاجية لهذه الصناعات وتحسين أدائها من خلال زيادة إنتاجية العمل ورأس المال والمواد الخام وضرورة إزالة المعوقات التي تقف حائلا أمام تقدم تلك الصناعة والعمل على تخفيض التكاليف النسبية لإنتاج السلع مع التركيز على تطوير جودة المنتج، وجميع هذه الخطوات يجب أن يصاحبها وضع مواصفات دقيقة والعمل على تطبيقها على جميع المنتجات التي تدخل إلى الأراضي الفلسطينية بحيث لا

تسمح تلك المواصفات بإدخال بضائع رخيصة الثمن قليلة الجودة تعمل على منافسة بضائعنا المحلية حيث أن السعر يعتبر العنصر الأول للمنافسة بالنسبة للمستهلك الفلسطيني وذلك بسبب انخفاض مستوى المعيشة.

٤,٢ واقع صناعة الملابس في فلسطين:

تعتبر صناعة الملابس إحدى الصناعات الهامة إن لم تكن الأكثر أهمية خاصة بالنظر إلى مساهمتها في الإنتاج والتشغيل والقيمة المضافة للصناعة التحويلية الفلسطينية، حيث تحتل هذه الصناعة المرتبة الأولى من حيث المساهمة في التشغيل. ساهمت صناعة الملابس بما نسبته ٢١% من إجمالي حجم التشغيل في الصناعة التحويلية للعام ٢٠٠٩، مما يدل على أن هذه الصناعة تعتبر ذات كثافة عمالية نسبيا مقارنة ببقية الصناعات التحويلية. ومن الجدير بالذكر أن هيكل العمالة في صناعة الملابس يتسم بالصغر والعائلية، حيث أن نحو ٥٤% مما يعملون في هذه الصناعة هم من الإناث و ٨% منهم يعملون بدون أجر، وبالرغم من العدد الكبير لهذه المشاريع إلا أن معظمها عبارة عن محلات ومشاغل صغيرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩).

أما بالنسبة إلى قطاع غزة فيعمل بها نحو ٤٥٥ منشأة في مجال صناعة الملابس من أصل ١٧٥١ منشأة تعمل في فلسطين، أي أن منطقة قطاع غزة تستحوذ على نحو ٢٦% من أعداد المنشآت العاملة في هذا النشاط، وتستوعب هذه المنشآت نحو ١٨١١ عامل يعملون في قطاع غزة من أصل ١١٤٣٧ عامل يعملون في الأراضي الفلسطينية، أي أن الكثافة العمالية لهذا النشاط بلغت نسبتها ١٦% في قطاع غزة مما يعني أن الجزء الأكبر من العمالة الفلسطينية في هذا النشاط تعمل في أراضي الضفة الغربية.

أما إذا نظرنا إلى حجم القيمة المضافة لهذا النشاط في قطاع غزة فقد بلغت نحو ٣٤٨٨,٢ ألف دولار من أصل ٧٢٧٠٢,٣ ألف دولار للأراضي الفلسطيني، مما يعني أن القيمة المضافة لقطاع غزة في مجال صناعة الملابس تشكل نسبة ٥% من إجمالي القيمة المضافة لهذا النشاط في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يشير إلى تراجع هذه الصناعة في قطاع غزة حيث كان ما يقارب نصف حجم القيمة المضافة لهذا النشاط ينتج من قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩).

ونشير هنا إلى عدم دقة البيانات الخاصة بقطاع غزة، وذلك بسبب:

- عدم عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في قطاع غزة، حيث تم إغلاق مكتب جهاز الإحصاء المركزي في قطاع غزة منذ ابريل ٢٠٠٨، الأمر الذي أوجد صعوبات

في إكمال التعداد العام للمنشآت الصناعية وعدم دقة الإحصاءات الخاصة بالقطاع لعدم وجود تحديثات لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- المنشآت الصناعية العاملة في قطاع صناعة الملابس تعمل بشكل غير رسمي و غير مسجل في قطاع غزة، ولا تتوفر عنها أية بيانات لدى الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

٤,٢,١ طبيعة الإنتاج:

يتكون إنتاج الملابس من أصناف مختلفة للأطفال والرجال والسيدات، وتتضمن القمصان والقمصان القصيرة الأكمام (T–shirt) والتنانير والسراويل (البنطلونات) والجينز والأثواب.

إن أكثر من ٨٠% من هذا القطاع كان منذ بداياته يعمل وفق صيغة التعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية، والطاقة الإنتاجية لمعظم الشركات الفلسطينية (ماعدا الشركات القليلة الكبيرة) لا تزيد بالمعدل عن ٥٠٠ قطعة في اليوم (منصور، ديستريمو، ١٩٩٧).

يعتمد الإنتاج للسوق المحلية بالعموم على الأقمشة المحلية أو الإسرائيلية، وتقوم الشركة المحلية بكل خطوات الإنتاج، بما في ذلك صنع النموذج والقص والخياطة والتجهيز، وتعطي هذه الشركة في بعض الأحيان جزء من الإنتاج لمشاغل خياطة محلية صغيرة، ويقوم الإنتاج للشركات الإسرائيلية في العموم حسب ترتيبات التعاقد من الباطن على أقمشة إسرائيلية أو أجنبية.

٤,٢,٢ الإدارة:

ملكية شركات الملابس ملكية عائلية، حيث يتولى المالك الإدارة والتسويق والعمليات المالية والتقنية. والمالك على العموم هو أيضا شخص تقني، أي أنه لا يشرف على العملية الإنتاجية فقط، ولكنه يشارك مباشرة في هذه العملية الإنتاجية عينها. وفي الحالات التي يعمل فيها عدة إخوة معاً في المعمل عينه، فإنهم يقسمون إدارة الشركة بينهم. ومثل هذه الترتيبات في إدارة المنشأة توفر مرونة اكبر للمالك الذي يجد من السهل أن يفوض المسئوليات لأفراد في العائلة[٢].

٤,٢,٣ وسائل الإنتاج ومعداته:

إن معظم معدات الإنتاج في الشركات الفلسطينية تتكون من آلات الخياطة، ولدى القليل من المعامل معدات للتصميم وصنع النماذج (بترون)، ومعدات حديثة لقص القماش وفي كثير

[٢] مقابلة مع: الأستاذ محمد أبو شنب، رئيس اتحاد أصحاب مصانع الخياطة، وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ٣٠ مارس ٢٠١٠.

من الحالات يجري القص يدوياً ومعظم آلات الخياطة كهربائية، وقليلة جداً منها آلات محوسبة ومبرمجة. ومن فوائد الآلات المحوسبة أنها أكثر كفاءة، وهي تقلل من مخاطر الخطأ الهامشي الذي يحدثه العمال، ولذلك فهي تساعد في تحسين نوعية الإنتاج كما أنها تجعل حساب الوقت الدقيق الذي صرفه العمال في إنتاج قطعة واحدة من الملابس ممكناً ، لذلك فهي تساعد في إيجاد طرق لتحسين الإنتاجية. ومعظم الآلات التي تم شراؤها في السابق من إسرائيل أو من الخارج (وخصوصاً اليابان) من خلال وكلاء إسرائيليين، إلا أن المالكين في هذا الوقت لا يستطيعون أن يحدثوا معداتهم بسبب عدم الاستقرار السياسي وانكماش السوق. ويقوم بصيانة الآلات تقنيون فلسطينيون، إلا في المشاكل المعقدة، وعندئذ ترسل الآلات إلى إسرائيل للتصليح. وقد اشترت معظم المنشآت الآلات دون أن تأخذ بالاعتبار الحاجة إلى صيانة هذه الآلات في المستقبل والمشاكل التي يمكن أن تنشأ (منصور، ديستريمو، ١٩٩٧).

٤,٢,٤ المهارات التقنية:

إن معظم العمال أنهوا الدراسة الابتدائية، وعدد قليل منهم نلهو ا الدراسة الثانوية، معظم العمال في قطاع غزة (وخاصة مدينة غزة) هم من الرجال، بينما المدن الأخرى مثل خان يونس والضفة الغربية يتكون أساساً من النساء. ويدفع أجر للنساء أقل إلى حد كبير من أجر الرجال، وهن لا يمكثن في الوظيفة عينها مدة طويلة، وأكثرهن يتركن الوظيفة عندما يتزوجن أو عندما يكون عليهن أن يعتنين بأطفالهن.

ويكتسب العمال خبراتهم عامةً من خلال التدريب في موقع العمل، وهناك عدد منهم مما حضروا دورات تدريب مهنية أو كانوا سابقاً يعملون في معامل الخياطة في إسرائيل. وقليل من النساء هن اللواتي حصلن على تدريب رسمي في دورات الخياطة أو عملن في إسرائيل، مع أنهن عموماً تمرسن بالخياطة في بيوتهن، وهذه المهارة غير متلائمة مع متطلبات قطاع الملابس الصناعي. وفي الواقع،أن الخياطة الصناعية مختلفة تماماً وأكثر تعقيداً من الخياطة المنزلية[٣].

٤,٢,٥ البنية التحتية والتسهيلات المتوفرة:

تقام الآن معظم مواقع شركات الملابس في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في المناطق السكنية، وقد انتقل كثير منها من محلاتها السابقة إلى البناية عينها حيث يقيم أصحابها، وكان هذا ضرورياً لحماية المشاغل من أي طارئ ومن أجل أن يكونوا قادرين على مواصلة العمل

[٣] مقابلة مع: الأستاذ محمد أبو شنب، رئيس اتحاد أصحاب مصانع الخياطة، وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ٣٠ مارس ٢٠١٠.

دون أن يضطروا أن ينتقلوا يومياً إلى مكان عملهم. ويملك الكثير منهم الأرض والبناء، وكان هذا الحال أكثر شيوعاً في قطاع غزة منه في الضفة الغربية. وعلى كل حال فإن المشاغل وخاصة في قطاع غزة تواجه عموماً مشاكل أمنية وانقطاع في التيار الكهربائي ومسألة توفر الماء، وفي كثير من الحالات فإن الإنتاج يتم في غرف متعددة تنقصها التهوية المناسبة.

ومن جهة أخرى، فإن مالكي المنشآت من الفلسطينيين يحتاجون إلى المعلومات حول التقنية والمعدات الجديدة والمعلومات عن حاجات الأسواق العالمية. وهم لا يشتركون عادة في الصحف والمجلات المتخصصة ليتابعوا آخر التطورات في صناعة الملابس في العالم. كذلك، فإن المالكين ليس لديهم التسهيلات اللازمة في مجال الأبحاث لتحسين الإنتاجية ولتحديد تكلفة القطعة من الإنتاج ومن ثم ربحية المنشأة. ويمكن أن يفسر نقص تسهيلات المساعدة بغياب المعونة الحكومية للقطاع خاصة مرحلة الاحتلال، ولم تكن الحكومة حتى الآن قادرة على خلق المؤسسات المساعدة التي يمكن أن تقدم الخدمات الملبية لحاجات مشاغل الملابس الفلسطينية، من خلال خدمات المعلومات والبحث والتطوير الخ. ومما يجدر ذكره أن قطاع الملابس في إسرائيل وفي بلدان أخرى مثل بلدان شرق أسيا كان قادراً أن ينمو ويتوسع بفضل سياسات الحكومة والمساعدة والمحفزات (منصور، ديستريمو، ١٩٩٧).

٤,٣ أثر الوضع السياسي والاقتصادي على المؤشرات الرئيسة لصناعة الملابس في قطاع غزة:

٤,٣,١ التغيرات في المؤشرات الرئيسة لقطاع لصناعة الملابس:

إن من الحقائق القائمة والثابتة التي لم تتغير منذ توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية عام ١٩٩٤ هي في الحقيقية التبعية الجائرة للاقتصاد الفلسطيني وجعله اقتصاداً يتأثر بكل المتغيرات المستقلة التي تحدث للاقتصاد الإسرائيلي، ولما كانت صناعة الملابس هي جزء من هذا الاقتصاد المرتبط بالاقتصاد الإسرائيلي فإن هذه الصناعة تأثرت وستتأثر بكل التغيرات والتطورات والتوجهات الاقتصادية الإسرائيلية، ولعل من أهم التوجهات الإسرائيلية المؤثرة على صناعة الملابس في فلسطين هو السياسة المالية التي اتخذتها إسرائيل خاصةً أداة التعرفة الجمركية وذلك ضمن التزام إسرائيل بالوفاء بمتطلبات منظمة التجارة العالمية وخاصة تحرير التجارةوا لغاء الرسوم الجمركية. هذه الإجراءات وغيرها و التي تم إتباعها من قبل إسرائيل قد انعكست بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني وخاصة مع افتقار السلطة الفلسطينية إلى القدرة على بلورة وانتهاج سياسة تجارية بأدوات مستقلة أو منفصلة عن الجانب الإسرائيلي الأمر الذي يفسر لنا الزيادةالكبير ة في حجم الواردات من الخارج والغزو لهذه الواردات وخاصةً الملابس من الدول ذات المزايا النسبية المرتفعة في مجال هذه الصناعة الأمر الذي أدى إلى وجود منافسة

قوية بين هذه المستوردات والمنتجات المحلية مما عمل على إضعاف قدرة المنتج المحلي على الاستمرار بسبب ضعف القدرة التنافسية لهذه الصناعة ظراً للخلل الهيكلي في هذه الصناعة.

هذه العوامل الاقتصادية إلى جانب الإجراءات والسياسات الأمنية التي اتخذتها إسرائيل وخاصة مع اندلاع انتفاضة الأقصى، بالإضافة إلى الحصار الشامل على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧ وإغلاق جميع المعابر الدولية والتجارية، كل ذلك ترك أثره المباشر على الأداء العام لصناعة الملابس في قطاع غزة الأمر الذي أدى إلى تراجع حجم الإنتاج من ٥٤٩٧٤,١ ألف دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٣٣١٩٢,٤ ألف دولار عام ٢٠٠١ في قطاع غزة أي بمعدل انخفاض نحو ٣٩,٦%، هذا بالإضافة إلى الانخفاض العام في حجم التشغيل والقدرة الاستيعابية لصناعة الملابس في قطاع غزة حيث انخفض عدد المشتغلين في هذه الصناعة من ١٠٥٢٩ عاملاً عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٧٨٨٩ عاملاً عام ٢٠٠١ أي بمعدل انخفاض في حجم التشغيل بمقدار ٢٥%، الأمر الذي زاد من حجم العبء الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، خاصة في ظل معدلات البطالة المرتفعة التي وصلت إلى نحو ٤٥ % عام ٢٠٠١ أما بالنسبة لتأثر حجم القيمة المضافة فقد تراجع حجم القيمة المضافة من ٤٠٢٢٨,٤ ألف دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٥٣٩٤,٧ ألف دولار عام ٢٠٠١ أي أن القيمة المضافة تراجعت بنسبة ٣٦,٨%، كما استمر هذا التراجع ليصل حجم التشغيل عام ٢٠٠٧ إلى ٢٢٣٨ عاملاً، حيث بلغ عدد المنشآت العاملة في صناعة الملابس ٤٧٣ منشأة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧)، واستمر الانخفاض لعام ٢٠٠٩ حيث بلغ حجم التشغيل ١٨١١ عاملاً، ووصل عدد المنشآت إلى ٤٥٥ منشأة تعمل في صناعة الملابس في قطاع غزة مع اتساع حجم البطالة والفقر وارتفاع نسبة الإعالة ١-٦ تقريباً، حيث وصلت نسبة البطالة في قطاع غزة منتصف عام ٢٠٠٩ إلى ٣٥,٦%، واستمر التراجع الحاد في حجم الإنتاج عما كان عليه ليصل إلى ٧٦٩,٦ ألف دولار، وانخفضت قيمة القيمة المضافة إلى أدنى درجة لتصل إلى ٢٣٢,٢ ألف دولار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩).

هذه المؤشرات تبرز التراجع الخطير الذي أصاب هذه الصناعة. وفي هذا الجانب فإن من المهم إرجاع الانخفاض في حجم الإنتاج والقيمة المضافة إلى أسبابها الحقيقية، حيث كان لعوامل الإغلاق والإجراءات الإسرائيلية التعسفية التي صاحبت انتفاضة الأقصى الأثر الأكبر في معدلات هذا التراجع، حيث تم فرض الحصار والإغلاقات على قطاع غزة بدرجات وأساليب متنوعة خلال السنوات من ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠، حيث اشتدت وتوته وأساليبه أثناء الانتفاضة وبعدها حتى يناير ٢٠٠٦ وصولاً إلى الانقسام في ٢٠٠٧/٦/١٤، حيث أصبح الحصار مطبقاً بصورة شاملة على قطاع غزة منذ ذلك التاريخ إلى اليوم، عبر تراكمات دفعت إلى مزيد من تردي الأوضاع الاقتصادية والمجتمعية لمعظم سكان القطاع المعزولين تماماً عن

بقية العالم يعتمدون في جانب من معيشتهم على المساعدات الإغاثية من وكالة الغوث والتبرعات من الخارج، الأمر الذي خلق ما يسمى بالاقتصاد الموازي أو اقتصاد الإغاثة والتواكل جنباً إلى جنب مع أنشطة اقتصاد السوق السوداء والمحتكرين والمهربين المتنوعة بعد أن تراجع القسم الأكبر من الأنشطة الاقتصادية الرئيسة.

كل هذه الأسباب مجتمعة يمكن إرجاع أسباب التراجع في الإنتاج والقيمة المضافة لها بصورة تراكمية.

٤,٣,٢ أداء قطاع صناعة الملابس الفلسطينية:

أداء الصناعة هو مقياس متعدد الجوانب، يعكس نتائج سلوك مؤسسة ما أو صناعة معينة كمحصلة نهائية لعوامل البيئة الداخلية للمؤسسة وتفاعلها مع عوامل البيئة الخارجية. وتتميز صناعة الملابس عن غيرها من الصناعات بعدد من عوامل البيئة الخارجية المؤثرة في أدائها، وتشمل هذه الأطراف: المزودين، والمستهلكين، والقوانين والتشريعات، والمنافسة، والوضع الصحي، والوضع السكاني، والوضع البيئي، والوضع التعليمي، والوضع المهني والوضع السياسي والاجتماعي والثقافي العام. ويشمل الأداء الربحية، والكفاءة الإنتاجية، والكفاءة التوزيعية، والعدالة والتطور والتوظيف (مكحول، ٢٠٠٠). وتسمح البيانات المتوفرة بتقييم أداء صناعة الملابس من ناحية الإنتاجية والربحية و القدرة التنافسية.

ومن خلال دراسة أجراها عودة (٢٠٠٦) تبين أن الجداول الزمنية لعمليات الإنتاج تعد بواسطة أصحاب الشركة أو مديري الإنتاج فيها مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات إنتاجية القوى العاملة والزمن اللازم لتنفيذ المراحل المختلفة لعملية الإنتاج، وبالتالي أعداد الأيدي العاملة اللازمة وتكلفتها، وبالتالي تكلفة إنجاز الفعاليات المختلفة في العملية الإنتاجية. وتعتمد حاليا عملية بناء خطط الإنتاج على الخبرة السابقة لمعديها في أعمال مشابهة، والمعدلات التقريبية للإنتاجية وتقدير الفعاليات، حيث من الصعوبة بمكان أن يؤخذ بعين الاعتبار وضع الموارد المتاحة في مكانها الصحيح و كذلك تقدير المستوى والفعالية، لتعدد عمليات الإنتاج وصعوبة التعامل معها بصورة يدوية مما يؤدي إلى أن تكون هذه الخطط غير دقيقة ويتطلب تعديل الجداول الزمنية أثناء عملية الإنتاج ولا تعبر عن العملية الإنتاجية بصورة دقيقة، مما يؤدي إلى عدم القدرة على تلبية متطلبات السوق في الوقت المناسب، وأحياًنا تكون الشركات متعاقدة مع جهات أخرى عن طريق المناقصات بعقود ملزمة بمواعيد وتواريخ محددة لا يتم الالتزام بها، مما قد يؤدي إلى أن تدفع الشركات غرامات تأخير بالإضافة إلى الأضرار الغير مباشرة التي تصيبها بسبب وضعها ضمن قائمة الشركات الغير قادرة على التسليم في المواعيد المحددة مما يؤدي إلى فقدان سمعتها الجيدة، ويمكن القول بأن تحديد الموارد اللازمة والزمن اللازم لأي نشاط لا يتم

باستخدام الطرق العلمية مثل معدلات الإنتاج أو المحاكاة، للحصول على الوقت والإنتاجية الأفضل في تنفيذ عمليات الإنتاج المختلفة في الشركات العاملة في قطاع النسيج والملابس.

٤,٤ المشاكل والصعوبات التي تواجه قطاع صناعة الملابس الفلسطينية[٤]:

تواجه صناعة الملابس في فلسطينمشكلات حقيقية من شأنها إضعاف قدرتها في تطوير أدائها واستمرارها في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، ويمكن تصنيف المشكلات التي تواجه قطاع صناعة الملابس إلى: مشاكل على مستوى صناعة الملابس بشكل عام، مشاكل على مستوى الاتحادات المتعلقة بهذه الصناعة، مشاكل على مستوى الأوضاع الداخلية للمصانع.

أولاً: المشاكل التي يعاني منها قطاع صناعة الملابس بشكل عام:

١. عدم وجود أسواق كافية لاستيعاب المنتج الوطني وكذلك التبعية للسوق الإسرائيلي.
٢. ضعف الإمكانيات الفنية وعدم مواكبة التطور التكنولوجي، ووجود العراقيل والإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في منع إيصال بعض المعدات المتطورة اللازمة لزيادة الإنتاج.
٣. ضعف مؤسسات تطوير الصناعة من الناحية الفنية والتقنية.
٤. عدم وجود حماية وضعف القدرة على منافسة المستورد وبالذات في الحالات غير القانونية.
٥. ازدياد الاستيراد من السلع الرخيصة ذات المنافس العالية على السوق الفلسطيني.
٦. عدم وجود مختبرات لإجراء عمليات الفحص على المنتجات المحلية منها، والمستوردة، وتقييم الجودة ومدى ملاءمتها للتصدير.
٧. اعتماد عدد كبير من المؤسسات على التعاقد من الباطن.

---

[٤] لمزيد من التفاصيل حول هذه المشاكل والصعوبات يمكن الرجوع إلى كل من:

(أ) الراعي، محمد (٢٠٠٣)، **الصناعات التحويلية في فلسطين (تحليل ورؤية نقدية)**، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد الوطني، غزة، فلسطين، صفحة ٥٢-٥٣.

(ب) عودة، فؤاد (٢٠٠٦)، **المشاكل والمعوقات التي تواجه فرع صناعة النسيج والملابس في قطاع غزة والسبل المقترحة لمعالجتها**، غزة، فلسطين، صفحة ٧٠٠-٧٠٢.

(ت) أبو جزر، فوزي (٢٠٠٦)، **المشاريع الصغيرة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين**، غزة، فلسطين، صفحة ١٣٣.

(ث) أبو جامع، نسيم (٢٠٠٩)، **الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد أهم معوقات التنمية**، غزة، فلسطين، صفحة ١٩-٢٣.

٨. فرض رسوم جمركية منخفضة على السلع المستوردة من الخارج خاصة في مجال الملابس وذلك ضمن التزام إسرائيل بتحرير التجارة للوفاء بالتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية حيث أن البضائع المستوردة تتميز بأنها ذات تكاليف نسبية قليلة مقارنة بتكاليف إنتاج المنتج المحلي الأمر الذي قد يضطر العديد من المؤسسات لتسريح عدد كبير من العاملين لديهاوا ٍغلاق منشآتها.

٩. عدم وجود دليل صناعي كامل وواضح يبرز إمكانيات القطاع الصناعي.

١٠. الفكرة السائدة لدى المستهلك بأن البضائع الأجنبية والإسرائيلية هي الأفضل، حيث يعتقد المستهلك بأن تلك البضاعة جودتها عالية مقارنة مع منتجاتنا الوطنية.

ثانياً : المشاكل التي يعاني منها قطاع الملابس على مستوى الاتحادات:

١. عدم وجود بنية تحتية للاتحادات.

٢. عدم وجود قوانين إدارية وتنظيمية للاتحادات تحدد طريقة التعامل والإجراءات في الأمور المالية والإدارية.

٣. عدم وجود خبرات وكوادر إدارية متخصصة.

٤. عدم وجود قنوات اتصال مع الاتحادات الخارجية المشابهة، وفي حال وجودها عدم الاستمر ار بها بما يعود بالفائدة على قطاع الصناعة.

٥. عدم وجود مصادر تمويل كافية خصوصاً لمرحلة البناء.

٦. ضعف الثقة بين الاتحادات والمؤسسات الصناعية القائمة بصورة عامة.

٧. عدم وجود قانون واضح يربط الاتحادات والمؤسسات الصناعية القائمة.

ثالثاً : المشاكل التي تعاني منها المصانع في قطاع صناعة الملابس:

١. عدم وجود مناطق صناعية كافية.

٢. ضعف الأداء الإداري لأصحاب المصانع، حيث وجود نسبة عالية من أصحاب العمل أو أفراد أسرهم يعملون أو يديرون المنشأة الأمر الذي يؤثرسلبً ا على تطور هذا القطاع وخاصةً في المجال الإداري والذي يؤدي إلى الحد من طموح أصحاب المنشآت في التطور والتركيز على الربح السريع و الذي يأتي على حساب مستقبل هذه الصناعة مما يحد من القدرة على خلق إستراتيجية تجعل من صناعة الملابس غير القادرة على المنافسة ومواجه الأزمات.

٣. إن نسبة كبيرة من المنشآت العاملة في هذه الصناعة تعمل بتمويل ذاتي، الأمر الذي يعيق إمكانيات التوسع والاستفادة من وفرات الحجم الكبير.

٤. عدم توفر الآلات والمعدات اللازمة لدعم جميع المراحل الإنتاجية لهذه الصناعة، وضعف جانب الصيانة داخل المصانع.
٥. شح الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة فنياً .
٦. ضعف الروابط الشخصية بين أصحاب المصانع المتشابهة لوجود منافسة دائمة وليس تعاون لحل المشاكل.
٧. عدم قدرة أصحاب المصانع بصورة عامة على إحتساب التكاليف بالطريقة العلمية وبناء برامج الإنتاج الكبيرة.
٨. ضعف جانب التصميم داخل المؤسسات.
٩. اعتماد معظم المصانع على المواد الخام المستوردة.

٤,٥ نقاط قوة وضعف هيكلية قطاع صناعة الملابس الفلسطينية:

تعاني صناعة الملابس الفلسطينية من العديد من نقاط الضعف الهيكلية الناجمة أما نتيجة لظروف خارجية أو داخلية ويمكن إجمالها في التالي (الراعي، ٢٠٠٣):

١. إن صناعة الملابس في فلسطين لم تتطور بشكل طبيعي بل هي وليدة سياسة شركات الملابس الإسرائيلية التي عملت على تحويل نشاطات تجميع الملابس إلى المناطق الفلسطينية للاستفادة من تدني الأجور فيها، وقد أدى هذا إلى اعتماد صناعة الملابس في فلسطين على نشاطات التعاقد من الباطن (٩٠% من الإنتاج يتم على هذا الأساس) لصالح شركات إسرائيلية مما جعلها عرضة لتقلبات حادةتبعاً لنشاط صناعة الملابس في إسرائيل والتغيرات الهيكلية التي تمر بها ، إذ أن هناك ضغوطاً تنافسية كبيرة تواجهها صناعة الملابس في إسرائيل مما دفع بعض الإسرائيليين إلى نقل نشاطات التعاقد من الباطن من المناطق الفلسطينية إلى مناطق أقل تكلفة مثل الأردن ومصر والبرتغال ودول شرق آسيا.
٢. غياب الترابطات الأمامية والخلفية أو ضعفها (عدم اكتمال العنقود الصناعي) لصناعة الملابس في فلسطين، حيث أن عمليات التعاقد من الباطن التي ينفذها المنتج الفلسطيني تركزت على الأنشطة التي لا تتطلب مهارات عالية أو تكنولوجيا متقدمة، حيث فقد الفلسطينيون الحافز أو الحاجة لتطوير بقية حلقات الصناعة خاصة في مجال التصميم والقص والتسويق والصناعات المكملة إذ سيطر الإسرائيليون على أهم الحلقات الصناعية في هذا القطاع مثل التصميم والتسويق وصناعة الخيوط والصباغة وغيرها.
٣. صغر حجم المنشآت العاملة في صناعة الملابس إذ أن ٥٥ % منها توظف أقل من (٥) عمال حيث سيحد صغر حجم المنشآت من قدرتها على إعادة الهيكلة إذ تتطلب

الهيكلة تغيير خطوط الإنتاج والمعدات واكتساب مهارات إداريةوا ٍنتاجية تسويقية جديدة وهذا يتطلب موارد مالية كبيرة وحجم إنتاج يبرز هذه التغيرات المطلوبة لإعادة الهيكلة.

٤. تستخدم الغالبية العظمى من مشاغل الألبسة في الضفة الغربية آلات تقليدية وغير متطورة في عملية الإنتاج ويؤدي هذابدور ه إلى انخفاض الجودة وزيادة تكلفة الإنتاج إضافة إلى وجود مشاكل في نقل التكنولوجيا الحديثة وبالرغم من أن بعض المشاغل تستخدم آلات محوسبة أوتوماتيكية إلا أن هذه الآلات تعتبر قديمةنسبيً ا مقارنه بالتكنولوجيا المتوفرةعالمياً .

٥. ارتفاع تكلفة الإنتاج في فلسطين وذلك للأسباب التالية :-

تدني الإنتاجية مما أدى إلى زيادة تكلفة العمل للوحدة، ووجود بني تحتية ضعيفة وارتفاع تكلفة الكهرباء والمواصلات وتدني الاستثمار في العنصر البشري، واستخدام تكنولوجيا قديمة وصغر حجم وحدات الإنتاج وصعوبة تحقيق شروط الإنتاج المفروضة من الشركات العالمية مما لا يسمح لهذه الصناعة من التعامل مع الطلبات الكبيرة إضافة إلي ذلك تضطر المنشآت الفلسطينية إلى دفع رسوم جمركية عالية على الأقمشة والإكسسوارات المستوردة مما يسهم في ارتفاع تكلفة إنتاجهاوا ٍضعاف موقفها التنافسي في السوق المحلية وحتى بالنسبة للشركات الفلسطينية التي تصدر إنتاجها فإنها تواجه صعوبات كبيرة في استرداد الرسوم الجمركية على المواد الخام.

٦. تدني المستوى الفني والمهني للعاملين بشكل عام، حيث يمتاز غالبية العاملين في مجال صناعة الملابس بالمستوى التعليمي والمهني المنخفض مما ينعكس سلباً على جودة الإنتاج والإنتاجية ويظهر ذلك في مجال الصيانة إذ أن هناك فنياً واحداً متخصصاً في صيانة الماكينات المحوسبة في فلسطين.

٧. ضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات المساندة بما فيها مؤسسات التمويل، ومراكز التدريب المهني التي تقوم بتدريب عمال متخصصين في صناعة الملابس بالمفهوم الحديث هذا بالإضافة إلى صعوبات في تأمين التمويل اللازم من مؤسسات التمويل وتشمل المؤسسات المساندة اتحاد الصناعات النسيجية الذي تأسس في العام ١٩٩٦ بهدف تمثيل مصالح الأعضاء أمام الجهات الرسمية وجمع الصناعة في إطار واحد والعمل على حل المشكلات التي تواجه الصناعة بالتعاون مع الجهات المعنية ورفع مستوى جودة الإنتاج أما جمعية أصحاب مصانع الخياطة في قطاع غزة فقد تأسست في العام ١٩٩٣ لرعاية مصالح الأعضاء والتعاون مع المؤسسات والأفراد لتطوير الصناعة من خلال التدريب وتوفير البيانات والترويج لهذه الصناعة بالإضافة التعاون مع

مؤسسات محلية ودولية لاستقطاب خبراء دوليين للمنظمة، أما مراكز ومعاهد التدريب والتعليم فتشمل:

أ. قسم الأزياء في بوليتكنك الخليل، ويمنح شهادة دبلوم في تصميم الأزياء.

ب. معهد الأزياء في بيت ساحور، ويهدف المعهد إلى تعليم وتدريب الكوادر الوسطى لصناعة الألبسة في مجالات تصميم الأزياء وتقنية الألبسة.

ت. قسم تصميم الأزياء وتصنيع الملابس في كلية فلسطين التقنية (ضور ي– طولكرم).

ث. قسم الخياطة في معهد تريب الإمام الشافعي بغزة.

٨. غياب السياسة العامة المشجعة للصناعة بشكل عام، وصناعة الملابس بشكل خاص، وضعف البيئة الاستثمارية العامة في المناطق الفلسطينية، فبالرغم من الأهمية الاقتصادية لصناعة الملابس إلا أنها لا تحظى بأية معاملة تميزها عن غيرها عن الأنشطة الصناعية، وليس هذا فحسب بل إن غياب السياسة العامة في مجال استيراد الملابس أدى إلى إشباع السوق المحلي بالملابس المستوردة مما أدى إلى خلق منافسة قاتلة في السوق المحلي دفعت بالعديد من المنتجين إلى التحول من الإنتاج إلى الاستيراد.

وبناءاً على ما سبق تم تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية لقطاع صناعة الملابس في فلسطين، وكذلك الفرص المتاحة والمحددات لهذه الفرص من عناصر خارجية (SWAT): (عودة، ٢٠٠٦)

أولاً : العوامل الداخلية:

<u>نقاط القوة:</u>

١. الجودة.

٢. المرونة في الإنتاج وتنوعه.

<u>نقاط الضعف:</u>

١. ضعف القدرات الإدارية لأصحاب المصانع.

٢. ارتفاع تكلفة العمالة الماهرة.

٣. ارتفاع تكلفة المرافق.

٤. تكاليف الإنتاج (مياه/ كهرباء/ أجور/ نقل).

٥. عدم وجود حلقات إنتاج كاملة في القطاع.

٦. ضعف التشطيب.

٧. ضعف التسويق.

٨. عدم توفر معلومات حول الاسواق المحلية.

٩. ضعف السيطرة على السوق الداخلية.
١٠. ضعف المؤسسات كقوة ضاغطة على الدولة.
١١. عدم العمل على تطوير مهارات العاملين.
١٢. الافتقار إلى مختبرات فحص الجودة.
١٣. ضعف البنية التحتية.
١٤. ضعف القدرة على التعاقد.

ثانياً : العوامل الخارجية:

الفرص:

١. مصانع إسرائيلية أُغلقت بسبب التكلفة العالية.
٢. المناطق الصناعية الحدودية.
٣. الاتفاقيات الخارجية.

التهديدات:

١. التغيرات السياسية.
٢. ضعف المواصفات والمقاييس.
٣. ضعف البيئة القانونية بشكل عام.
٤. عدم وجود سياسات صناعية واضحة.
٥. إغراق السوق والاستيراد غير المنظم.
٦. عدم وجود ميناء ومطار فلسطيني.
٧. عدم القدرة على التواصل بين محافظات قطاع غزة والضفة الغربية.

٤,٦ إعادة هيكلة قطاع صناعة الملابس في فلسطين:

٤,٦,١ إعادة الهيكلة الصناعية والتجارب السابقة:

تعرف إعادة الهيكلة الصناعية بأنها عملية تحسين قدرة منشأة ما أو قطاع اقتصادي ما أو الاقتصاد ككل على التحرك والوصول إلى مركز أكثر ربحية، والاستمرارية في تحقيق الربح والتطور، وذلك كرد فعل لتغيرات جوهرية تواجه المؤسسة، ولا سيما الأسواق وتقنيات الإنتاج والسياسات العامة.وا ذا لم تتجاوب المؤسسة مع هذه الظروف،فقد تشهد تراجعاً جوهرياً في مركزها التنافسي وجدواها الاقتصادية. تؤدي إعادة الهيكلة الناجحة إلى التحول إلى مزيج إنتاجي أو هيكل تكاليف يحقق ميزة التنافسية (Mathieu, ١٩٩٦)، وتشمل تغيرات الأسواق كلاً من

تغير أذواق المستهلكين، وظروف المنافسة المحلية والعالمية. كما قد يحدث تغير في تكنولوجيا الإنتاج يؤدي إلى انعكاسات على التكلفة والإنتاجية والنوعية. كما أن تغير السياسات الكلية بما فيها الحوافز الصناعية، والسياسات القطاعية خاصة سياسة تحرير التجارة، وقوانين المنافسة، وتغيير الأطر والأنظمة القانونية يخلق ضغوطاً لإعادة الهيكلة الصناعية .

ويجري التمييز عادة بين إعادة الهيكلة والتأهيل، إذ يقتصر التأهيل على تحديث الهيكل الإنتاجي والإداري القائم، أما إعادة الهيكلة فإنها تعمل على تغيير الهيكل الإنتاجي والإداري. كما أن إعادة الهيكلة تختلف عن توسيع المنشأة، إذ أن إعادة الهيكلة قد تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج أو تقليله، وقد تحول خطوط الإنتاج إلى أصناف جديدة (Mathieu, ١٩٩٦).

كما أن لإعادة الهيكلة أبعاداً تنموية تؤثر على رفاهية المجتمع في المدى الطويل، إذ قد يترتب عليها خسائر اقتصادية في المدى القصير خاصة خسارة بعض فرص العمل، إلا أن تحسن القدرة التنافسية سيعمل على زيادة الرفاهية في المدى الطويل.

كما أن إعادة الهيكلة عملية متعددة المستويات، فقد تحدث على مستوى المنشأة، بحيث يتم التحول من إنتاج السلع الرخيصة إلى السلع الغالية، أو من السلع البسيطة إلى السلع المعقدة. وقد تحدث على مستوى قطاع صناعي، بحيث يتحول من الإنتاج النمطي الكبير إلى الإنتاج المرن والمميز. كما قد تحدث على مستوى الاقتصاد، بحيث يتم التحول من الاقتصار على التجميع إلى التصنيع والتركيز على خلق ترابطات أمامية وخلفية.

يتطلب نجاح إعادة الهيكلة خلق علاقات وثيقة بين الأطراف الثلاثة: أصحاب المشاريع، والمؤسسات العامة، والمؤسسات المساندة خاصة مؤسسات التمويل (Mathieu, ١٩٩٦). إذ أن إعادة الهيكلة لا تحد بشكل تلقائي، حتى مع توفر سياسة عامة مواتية، بل يجب أن تكون هناك برامج مخصصة لتسهيل عملية التحول. ويشمل الدور المطلوب من القطاع العام:

١. وضع سياسات اقتصادية عامة تعمل على خلق بيئة استثمارية ناجحة.
٢. وضع سياسات منافسة تشجع المنافسة في السوق المحلية وتقلل من عوائق الدخول والخروج.
٣. تحرير أسعار عناصر الإنتاج بما في ذلك تسعير المنتجات، والضرائب، والإعانات، وقوانين العمل.
٤. تجهيز البنية التحتية والمؤسسات المساندة والداعمة. والتي تعمل على توفير ما يلي:

- خدمات توفير المعلومات الإحصائية حول الأسواق المحلية والعالمية وتطورات أذواق المستهلكين واتجاهات السوق والموضة.
- بنية تحتية مادية من شبكات اتصالات ونقل وموانئ ومياه وكهرباء.
- الموارد البشرية المدربة.

- نقل التكنولوجيا والتطوير التكنولوجي من خلال تحديد المواصفات والمقاييس، وتحسين أنظمة التحكم في الجودة، ومختبرات للفحوصات، وأنظمة المعلومات ومراكز البحث والتطوير.
- خدمات استشارية في مجالات الهندسة، والتسويق، والاستثمار، والصيانة وغيرها من المجالات.

وقبل تحديد المجالات والنواحي التي يلزمها إعادة هيكلة، لا بد عادة من القيام بتحليل قطاعي، إذ أن ذلك التحليل عملية مهمة تساعد أصحاب المشاريع والمؤسسات العامة ومؤسسات التمويل على تحديد الأمور التالية (Lieberman, ١٩٨٩):

١. حجم الفجوة بين الأداء المحلي والأداء العالمي المنافس من حيث السعر والجودة، والتكلفة، والتصميم، والتقنية، والتنظيم. إن تحديد هذه الفجوة أمر في غاية الأهمية وذلك لتحديد ما إذا كان بالإمكان إغلاق هذه الفجوة أو تخفيضها من خلال إعادة الهيكلة، أو أن الفجوة غير قابلة للتخفيض، وبالتالي ينبغي وقف المنشآت عن العمل وتحويل مواردها الاقتصادية إلى استخدامات أفضل.
٢. الإجراءات المطلوبة للمنافسة في الشريحة السوقية المستهدفة.
٣. القيود العامة المعيقة لنمو الصناعة.
٤. الخدمات المساندة المطلوبة للمساعدة في إغلاق الفجوة.
٥. المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ التغييرات المطلوبة في منشآت قطاع غزة.

أما تحديد القطاعات التي تحتاج إلى إعادة هيكلة فيتم على أسس عدة، منها (مكحول، ٢٠٠٠):

١. استهداف القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية من حيث الإنتاج، والتوظيف، والتصدير.
٢. أهمية الترابطات الأمامية والخلفية للقطاع مع بقية القطاعات الاقتصادية.
٣. القطاعات الواعدة.
٤. القطاعات التي تشكل حالة دراسية يمكن تعميمها لبقية القطاعات. بعد تحليل القطاع وتحديد أهداف إعادة الهيكلة يجب وضع السياسات اللازمة لإعادة الهيكلة وهذه المهمة من أصعب المراحل وتحتاج إلى خطط تفصيلية وخبراء مختصين. ولا بد من تحديد المؤسسات المسئولة عن تنفيذ السياسات، وقدرتها على ذلك وكيفية التنسيق فيما بينها وبين مؤسسات القطاع الخاص، وكيفية قياس التحسن في الأداء.

إن إعادة الهيكلة على مستوى المؤسسة والقطاع الصناعي هي نتاج إستراتيجية عمل جديد، وتشمل هذه الإستراتيجية قضايا وجوانب عديدة بضمنها تقييم فني للمعدات وملاءمتها

الفنية والاقتصادية، وتغيير خطوط الإنتاج لتتلاءم مع الشريحة السوقية المستهدفة، والتسويق، والأنظمة الإدارية والتكنولوجية وأنظمة المعلومات والتحكم (Mathieu, ١٩٩٦). وهذا يتطلب استخدام أنظمة إنتاج حديثة مثل: إدارة الجودة الشاملة، والاستجابة السريعة، والاستلام الآني، والعمل كفريق.

أما المردود الاقتصادي لإعادة الهيكلة فيتوقف على (مكحول، ٢٠٠٠):

١. قدرة المنتج على الإبداع في تحديد الفرص الناجحة في مجالي الإنتاج والتسويق.
٢. القدرة على تنفيذ الفرص الناجحة من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل. وتعتمد مؤشرات القدرة على التنفيذ على الأمور التالية:

- الجوانب الإنتاجية التشغيلية، والمراحل الإنتاجية، وبنية التكاليف ومراكز التكلفة.
- الأسواق والتسويق، ومدى اطلاع إدارة الشركة على آلية عمل الأسواق ومتطلبات النجاح في هذه الأسواق، والقدرة على الوصول للأسواق – المزيج التسويقي المناسب،ومعرفة مواصفات السلعة المطلوبة وا ٍمكانيات تحقيق تلك المواصفات.
- معرفة التكنولوجيا المطلوبة لإنتاج السلعة المطلوبة وا ٍمكانيات تحقيق تلك المواصفات.
- معرفة التكنولوجيا المطلوبة لإنتاج السلعة بالمواصفات المحددة.
- القدرة على تمويل الاستثمارات المطلوبة لإنتاج السلعة بالمواصفات المقبولة.
- القدرة التنظيمية على التعامل مع المتغيرات السوقية والتكنولوجية والسياسات العامة وذلك لخلق ميزة تنافسية محلية وعالمية.

ويمكن تلخيص أهم الدروس والعبر المستقاة من تجارب بعض الدول في إعادة الهيكلة في النقاط التالية (Meyanathan and Jaseem, ١٩٩٤):

١. تتميز إعادة الهيكلة بأنها عملية ديناميكية تحتاج إلى التزام ودعم سياسي.
٢. ارتفاع عنصر المخاطرة في إعادة الهيكلة لأنه قد تكون هناك صعوبات كبيرة في تحديد حجم الفجوة بين الأداء المحلي والأداء العالمي المنافس وتوقيت التغيرات المطلوبة. وبالتالي لا بد من وجود دراسات مقارنة بين الأداء المحلي والعالمي.
٣. حقق التركيز على الجوانب المالية وا ٍهمال الجوانب الإدارية في إعادة الهيكلة نتائج محدودة جداً .
٤. ينبغي أن تعزز إعادة الهيكلة بروح المنافسة ومحاربة الاحتكار.
٥. تلعب توعية الخدمات المالية دوراً رئيساً في إعادة الهيكلة.

أما أهم عوائق إعادة هيكلة صناعة الملابس في الدول النامية فهي (Meyanathan and Jaseem, ١٩٩٤):

١. كون أحجام المشاريع صغيرة.
٢. أن هناك حلقات مفقودة.
٣. التكنولوجيا القديمة وضعف القدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة.
٤. تدني الإنتاجية.
٥. وجود مشاكل صيانة.
٦. عدم إدراك أهمية التحكم في الجودة.
٧. ضعف مهارات التسويق والإدارة.

٤,٦,٢ إمكانيات إعادة هيكلة قطاع صناعة الملابس الفلسطينية:

سبق وأن أوضحنا الواقع المشوه للقطاع الصناعي عامة ولقطاع صناعة الملابس خاصة، إذ لا يمكن الحديث عن إمكانيات إعادة هيكلة قطاع صناعة الملابس الفلسطينية بمعزل عن هذا الواقع، خاصة من حيث المنافسة الشديدة التي تتعرض لها هذه الصناعة من قبل المنتجات ذات الأسعار المنخفضة والتي يتم استيرادها من الخارج، حيث تتعرض صناعة الملابس في فلسطين لمنافسة قوية من منتجات الدول ذات التكلفة المنخفضة، إضافة إلى تراجع نشاطات التعاقد من الباطن مع الإسرائيليين، مما تسبب في خلق تحديات كبيرة أخذت تهدد قدرة العديد من المنشآت على الاستمرارية في العمل.

وفي دراسة أجراها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس (٢٠٠٩) عن إمكانية إعادة هيكلة صناعة الملابس الفلسطينية للتكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، تبين أن ٤٥% من منتجي الملابس يعتقدون أن قطاع الملابس ككل لن يستطيع الاستمرار في وضعه الحالي من الإنتاج والتسويق. ويعزو ٢٩% ممن لم يستطيعوا الاستمرار في العمل ذلك إلى الضغوط التنافسية في السوق المحلية، في حين يعزوه ٥٠% منهم إلى تراجع نشاطات التعاقد من الباطن، ويعزوه الباقي لأسباب مشتركة (منافسة وتعاقد من الباطن). لذا فإن إعادة الهيكلة أمر ضروري للتصدي لنقاط الضعف والتغيرات والإقليمية المحلية في الصناعة لتحسين القدرة التنافسية.

ما تتعرض له صناعة الملابس من ضغوط تنافسية من الدول ذات التكلفة المنخفضة قد تعرضت له العديد من الدول خاصة الدول الصناعية. هناك أربع استراتيجيات متاحة أمام الدول والمنشآت للرد على المنافسة السعرية (مكحول، ٢٠٠٠):

١. استراتيجيات ركزت على الهروب من المنافسة على أساس التكلفة من خلال خلق طلب جديد، والصعود على سلم النوعية من خلال استخدام مواد جديدة، واستخدامات جديدة، وتحقيق مرونة اكبر في الإنتاج والتجاوب السريع وتسليم البضاعة في موعدها، والإبداع في التصميم والأزياء. وتتطلب هذه الإستراتيجية أنظمة إدارية فعالة وأيدي عاملة مدربة ومرنة. ويتطلب الإنتاج المرن السرعة في رد الفعل، وتعدد الأصناف وإنتاجاً بكميات صغيرة، والقدرة على تنبؤ تغيرات الموضة، والتصميم على الأنظمة المحوسبة، وعمالة مدربة على العمل كفريق. فبدلاً من تخصص العامل في عملية إنتاجية واحدة، عليه اكتساب مهارات متعددة تمكنه من العمل على أكثر من محطة إنتاج (ماكينة). وأفضل النماذج هو النموذج المسمي (TSS: Toyota Sewing System)، والذي يأخذ شكل حرف U، وتبلغ نسبة الماكينات إلى العمال ٤:١ أي أن كل عامل لديه القدرة على العمل على أربع ماكينات. ومن مساوئ إستراتيجية تحسين النوعية المذكور ضمن المجموعة السابقة، أنها: حساسة جداً لتغير دخل المستهلك، والى إمكانيات خسارة الميزة التنافسية بسبب سرعة التقليد خاصة في مجال مدخلات الإنتاج، والى أن التركيز على الموضة والتصميم يخلق مشكلة التقليد والتزييف.
٢. إستراتيجية هدفت إلى تقليل التكلفة من خلال تحديث تقنيات الإنتاج وتنظيم العمل، وتغيير الموقع، والتعاقد مع الآخرين من الباطن، واهم العوامل المحددة لإستراتيجية تغيير الموقع هي تكلفة العمل وتكلفة المواد، إضافة إلى ضمان استمرارية الحصول على المواد الخام، وتكلفة رأس المال والمخاطرة.
٣. استخدام الحماية التجارية لأصناف معينة من الملابس. إذ لجأت العديد من الدول، خاصة الدول الصناعية، إلى حماية منتجاتها من خلال فرض رسوم جمركية وعوائق غير جمركية.
٤. التحالفات الإستراتيجية مع دول يتصف الإنتاج فيها بانخفاض ثمنه ومع شبكات توزيع وتسويق في الدول المتقدمة لتصريف الإنتاج. وتشير الدلائل إلى أن اهتمام الشركات العالمية في التعاقد مع الآخرين يعتمد على قدرة المنتج على الإنتاج بنوعية محددة، وقدرة المتعاقد على تلبية الطلبية في وقت محدد وبسعر مقبول، والالتزام بأوقات التسليم، والاستقرار السياسي.

أما البدائل المتاحة أمام الصناعة الفلسطينية لإعادة الهيكلة وقدرتها على تحقيق ذلك، فهي (الراعي، ٢٠٠٣):

١. الاستمرار في الوضع الحالي: ستضطر العديد من المنشآت إلى التوقف عن الإنتاج لان الطاقة الإنتاجية الحالية تفوق بأضعاف عديدة حجم السوق المحلي الذي بدأ يتراجع لصالح الملابس المستوردة. لذا فإن عدداً قليلاً من المنتجين سيستطيعون التحول من التعاقد من الباطن إلى الإنتاج إلى السوق المحلية.
٢. الإنتاج النمطي: إن اعتماد صناعة الملابس على الأيدي العاملة بشكل كبير يضعف القدرة التنافسية السعرية للملابس الفلسطينية وبالتالي يقلل جدوى الاعتماد على الإنتاج النمطي. ويعتمد الإنتاج النمطي على إنتاج كميات كبيرة ويتطلب هندسة دقيقة وأسواقاً كبيرة وأيدي عاملة رخيصة، وذلك للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير. وهذه الإستراتيجية لا تناسب الوضع الفلسطيني على المدى البعيد، ذلك أن هيكلية قطاع صناعة الملابس في فلسطين لا تفي بالمتطلبات اللازمة لإنجاح هذه الإستراتيجية سواء من حيث تكلفة الأيدي العاملة، أو من حيث تكنولوجيا الإنتاج أو شبكات التسويق العالمية.
٣. إستراتيجية إنتاج ملابس مميزة وذات قيمة مضافة عالية للتصدير. ومن الناحية النظرية على الأقل تبدو إستراتيجية التمييز في الإنتاج البديل المناسب لفلسطين، والخطوة الأولى للنجاح في هذه الإستراتيجية هي دراسة السوق، إذ يجب معرفة ومتابعة التطورات والتوجهات في الأسواق العالمية من حيث مراكز الاستهلاك، والموضة والأزياء وأذواق المستهلكين. بعد تحديد الأسواق والشريحة التسويقية التي يمكن أن ننجح في المنافسة فيها، يتعين علينا دراسة وتحديد البدائل المتاحة من حيث المزيج الإنتاجي والتسويقي اللازم لهذه الشريحة. وتتطلب هذه الإستراتيجية القدرة على إنتاج ملابس مميزة وتسويقها عالمياً مما يحتاج إلى العديد من الخطوات العملية في الصناعة المحلية من اجل الوصول إلى تصميم منافس وجودة عالية وكميات ضخمة نسبياً من الإنتاج. وتشير المعطيات الحالية إلى أن هناك نقصاً كبيراً في مهارات التصميم والتسويق، وذلك على الرغم من أن الفلسطينيين قد اكتسبوا خبرة في مجال التقنية والفعالية الإنتاجية من خلال العمل مع المسوقين الإسرائيليين. إلا أن نقطة الضعف الرئيسية تبقى في التسويق، ومن هنا سنكون في حاجة ماسة إلى خلق تحالفات مع شركات عالمية في المجالين التاليين:

أ. شراكة في التسويق والتوزيع: إذ يمكن التعاون مع شركات صغيرة ومتوسطة نسبياً في دول أوروبا تصمم وتسوق منتجاتها في الأسواق القريبة منها، من اجل تسويق المنتجات الفلسطينية المميزة. وفي حالة اختيار شركاء في التسويق، اختيار شركاء

يعتمدون على التصنيع المرن الذي يتطلب إنتاج كميات صغيرة نسبياً وذات جودة عالية وصعوبة في التصنيع، وتتطلب مهارات عالية وذلك لتقليل احتمالية تحول الشركاء إلى بلدان أخرى. وفي هذه الحالة فإن المنتج الفلسطيني يتمتع بأفضليات جمركية بناءاً على اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها السلطة الوطنية مع الاتحاد الأوروبي.

ب. شراكة في الاستثمار: وذلك من خلال جذب واستقطاب استثمارات مشتركة مع الشركات العالمية مما يقلل من مشاكل تذبذب الإنتاج وتقليل احتمالية التحول إلى بلدان أخرى، ومشاكل نقص التمويل، وبهذا نضمن مصدراً وتشكيلة واسعة من التصاميم الناجحة. ويعتمد النجاح في استقطاب الاستثمارات العالمية على القدرة على تطوير نظم إنتاجية وا ٍدارية تضمن الإنتاج بالمواعيد والتحكم بالنوعية والجودة (UNIDO،١٩٩٧).

تتميز صناعة الملابس في فلسطين بارتفاع المرونة في الإنتاج، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لقربها من إسرائيل، إذ أن سيطرة إسرائيل على حلقات الإنتاج المكملة (التصميم والقص والتسويق) وصناعة القماش والصباغة يعطيها مرونة عالية تنعكس إيجاباً على المنتج الفلسطيني. إضافة إلى قرب فلسطين من الأسواق الأوروبية، والاتفاقيات التجارية التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع السوق الأوروبية والولايات المتحدة والتي تعفي المنتجات الفلسطينية من القيود الكمية والجمركية (مع مراعاة شروط المنشأ). ومن المفترض أن يعمل الإعفاء الجمركي على تعويض فروقات التكلفة أو تقليل تأثيرها، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للملابس الفلسطينية. إلا أن استفادة صناعة الملابس الفلسطينية من هذه الاتفاقيات ما زالت محدودة جداً . وعند الاستفسار عن قدرة المنتجين الفلسطينيين على ابتكار الفرص الاستثمارية الناجحة وتنفيذها حسب الدراسة التي أجراها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس حول صناعة الملابس تبين أن ٧٩% من المنتجين لديهم القدرة على تحديد الفرص الاستثمارية في الإنتاج، و ٦٥% في التسويق، و٧٥% منهم لديهم القدرة الفنية والإدارية على استغلال الفرص من حيث تكنولوجيا الإنتاج، والعمل، والصيانة. كما أن ٧٣% منهم لديهم معرفة بالتكنولوجيا اللازمة للمنافسة عالمياً ، و ٢٣% منهم لديهم قدرة عالية على استيعاب التكنولوجيا الحديثة. لكن نقص التمويل يقف عائقاً أمام ذلك، إذ أن ٥٤% منهم لا يستطيعون تمويل الفرص الاستثمارية في الإنتاج والتسويق.

أما أسس المنافسة المستقبلية لمنتجي الملابس الذين يعتقدون أنهم قادرون على الاستمرارية في الصناعة فإنها تعتمد على أمور عدة أهمها: النوعية (٧٨% من المنتجين)، والأسعار (٦٤%)، والتنوع (٤٣%)، والموضة والتصميم (٥٣%)، والمرونة في الإنتاج (٣٠%)، والقدرة على المنافسة في جميع المعايير السابقة (١٥%).

وتبين من المسح الميداني الذي أجرته الدراسة السابقة أن أهم المشاكل التي تعترض المنتجين في محاولات تطوير صناعة الملابس ومحاولات إعادة الهيكلة كانت كما يلي:

- يعاني ٦٥% منهم من نقص مصادر التمويل اللازمة لتحديث خطوط الإنتاج وشراء مدخلات الإنتاج، خاصة القماش.
- يعاني ٣٥% منهم من صعوبات في الحصول على تكنولوجيا إنتاج متطورة وتشغيلها.
- يعاني ٥٠% منهم من نقص في المهارات الفنية والإدارية.
- يعاني ٦٧% منهم من ضيق المنافذ التسويقية المحلية والخارجية وتراجعها.
- يعاني ٧٥% منهم من ارتفاع تكلفة الإنتاج.

ملخص

على الرغم من استمرار هذا الفرع في احتلال الدور الرئيسي لقطاع الصناعة الفلسطيني، إلا أنه لا زال يواجه تحديات كبيرة سواء من قبل الاحتلال الإسرائيلي من خلال خنق هذه الصناعة عبر إغلاق المعابر من جهة، واحتكار المواد الأولية لها من جهة أخرى. بالإضافة إلى أن سياسة الاستيراد المفتوح و غير المنضبط أدت أيضاً إلى انخفاض إنتاجية هذا الفرع من الصناعة لعدم قدرته على منافسة الأسعار الخارجية المتعلقة بالملابس الجاهزة،مما خلق واقعاً اقتصادياً مشوهاً انعكس بدوره على صناعة الملابس العاملة في فلسطين.

تأثرت صناعة الملابس بكل التغيرات والتطورات والتوجهات الاقتصادية الإسرائيلية ومنها السياسة المالية التي أنتجتها إسرائيل خاصةً أداة التعرفة الجمركية وذلك ضمن التزام إسرائيل بالوفاء بمتطلبات منظمة التجارة العالمية وخاصة تحرير التجارةإلغاء الرسوم الجمركية والتي انعكست بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني وخاصة مع افتقار السلطة الفلسطينية إلى القدرة على بلورة وانتهاج سياسة تجارية بأدوات مستقلة أو منفصلة عن الجانب.

واجهت صناعة الملابس في الأراضي الفلسطينية مشكلات حقيقية كان من شأنها إضعاف قدرتها في تطوير أدائها واستمرارها في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، وقد صنفت هذه المشكلات إلى: مشاكل على مستوى صناعة الملابس بشكل عام، مشاكل على مستوى الاتحادات المتعلقة بهذه الصناعة، مشاكل على مستوى الأوضاع الداخلية للمصانع.

عانت صناعة الملابس الفلسطينية من العديد من نقاط الضعف الهيكلية الناجمة أما نتيجة لظروف خارجية أو داخلية ويمكن إجمالها في: ارتفاع تكلفة الإنتاج في فلسطين، تدني المستوى الفني والمهني للعاملين بشكل عام، كما أن صناعة الملابس في فلسطين لم تتطور بشكل طبيعي بل هي وليدة سياسة شركات الملابس الإسرائيلية، غياب الترابطات الأمامية والخلفية أو ضعفها (عدم اكتمال العنقود الصناعي) لصناعة الملابس في فلسطين، صغر حجم المنشآت العاملة في هذه الصناعة، ضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات المساندة بما فيها مؤسسات التمويل، ومراكز التدريب المهني التي تقوم بتدريب عمال متخصصين في صناعة الملابس.

الفصل الخامس

المنهجية العلمية المستخدمة في البحث والتحليل

٥,١ مقدمة.

٥,٢ منهجية البحث.

٥,٣ مجتمع وعينة البحث.

٥,٤ أداة البحث الرئيسة.

٥,٥ صدق وثبات الإستبانة.

٥,٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث.

- ملخص.

٥,١ مقدمة:

يقدم هذا الفصل وصفاً شاملاً لمنهجية البحث التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية، وذلك من خلال التعرف على مختلف الطرق والأدوات التي استخدمت في إتمام هذه الدراسة. ويتضمن هذا الفصل وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، وذلك بهدف التعرف على واقع قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة.

كما يتطرق هذا الفصل إلى شرح كيفية إعداد الإستبانة، وفحص مدى صدقها وثباتها، وبيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج وذلك من أجل التعرف على دور قطاع صناعة الملابس في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.

٥,٢ منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لمحاولة وصف وتقييم واقع قطاع صناعة الملابس في فلسطين، ومعرفة الآفاق التنموية المستقبلية له، بهدف النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، والتغلب على كافة المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا القطاع. ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر ويقيم، أملاً في التوصل إلى تعميم أحكام ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع (عبيدات، وآخرون، ١٩٩٩).

ويعد المنهج الوصفي التحليلي هو الأسلوب الأكثر استخداماً في الدراسات الإنسانية، كما أن هذا المنهج لا يقف عند وصف الظاهرة موضع الدراسة فحسب بل يركز في جمع البيانات والمعلومات على ظاهرة الدراسة وتنظيمها وتصنيفها والتعبير عنها كميا وكيفيا، وذلك بغرض دراسة العلاقات بين المتغيرات والوصول إلى نتائج يمكن أن تساهم في معالجة مشكلة الدراسة (خفاجة، صابر، ٢٠٠٢).

اعتمد البحث في تحليل البيانات المتجمعة على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وتطبيق الاختبارات الإحصائية المناسبة، وذلك من أجل الوصول إلى النتائج والتوصيات المقترحة.

وقد استخدمت الباحثة مصدرين أساسيين للحصول على البيانات:

٥,٢,١ البيانات الثانوية:

اتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

٥,٢,٢ البيانات الأولية:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأت الباحثة إلى جمع البيانات الأولية من خلال ما يلي:

أولاً: القيام بالعديد من الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية بهدف الحصول واستكمال البيانات عن مصانع الملابس العاملة في محافظات غزة[٥]، وذلك حتى تتمكن الباحثة من تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

ثانياً: الإستبانة كأداة رئيسةللبحث، صُممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على أصحاب مصانع قطاع صناعة الملابس العاملة في محافظات قطاع غزة.

٥,٣ مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع الدراسة جميع المؤسسات العاملة في قطاع صناعة الملابس في محافظات قطاع غزة، والتي يبلغ عددها حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٤٥٥) مصنعاً حتى نهاية عام ٢٠٠٨م، إلا أنه تم الاعتماد على إحصائيات الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية والتي تبلغ (٢٦٥) مؤسسة حتى نهاية عام ٢٠٠٩م، وذلك لعدم وجود تحديثات لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما أن المؤسسات الواردة ضمن إحصائيات الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية لم تتعرض للدمار ولا تزال قائمة على رأس عملها حتى العام ٢٠٠٩م، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات مدرجة في عضوية الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وبالتالي تتوفر بيانات كاملة عنها.

وقد استخدمت الباحثة أسلوب المسح الميداني الشامل، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى أربع مناطق هي: محافظة شمال غزة، محافظة جنوب غزة، محافظة الوسطى، محافظة غزة. ويوضح الجدول رقم (٥/١) التوزيع الجغرافي لصناعة الملابس في محافظات غزة لعام ٢٠٠٩.

وقد بلغ حجم العينة ٧٩ مصنعاً فقط، حيث تبين من خلال المسح الميداني وجود ٧٩ مصنعاً فعلياً فقط لعام ٢٠١٠والباقي مغلقاً كلياً ، أو تعرض للدمار بالكامل، وكانت موزعة كالتالي:

---

[٥] قامت الباحثة بالعديد من الزيارات على النحو التالي:

أ. عدة زيارات متفرقة للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في الفترة بين مارس إلى أغسطس ٢٠١٠، ومقابلة الأستاذ محمد أبو شنب (رئيس اتحاد أصحاب مصانع الخياطة, وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية)، ومقابلة المهندس باسل قنديل، حيث حصلت الباحثة منهم على معلومات تخص موضوع البحث.

ب. عدة زيارات متفرقة لوزارة التخطيط الوطني في الفترة بين مايو إلى أغسطس، ومقابلة الباحث الاقتصادي أسامة نوفل، والذي زود الباحثة ببعض الكتب والمراجع والدراسات الهامة.

جدول رقم (٥/١)

توزيع مجتمع وعينة البحث حسب المحافظة

عنوان المؤسسة	العدد	النسبة المئوية	العينة	النسبة المئوية
محافظة غزة	١٩١	%٧٢	٥٢	%٦٥,٨
محافظة شمال غزة	٥٥	%٢١	١٩	%٢٤
محافظة جنوب غزة	١٢	%٤,٥	٥	%٦,٤
محافظة الوسطى	٧	%٢,٥	٣	%٣,٨
المجموع	**٢٦٥*	**%١٠٠**	**٧٩**	**%١٠٠**

المصدر: *الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

** نتائج الدراسة الميدانية، حيث أشارت إلى وجود ٧٩ منشأة فقط من المنشآت الصناعية العاملة، مع إغلاق باقي هذه المؤسسات المسجلة ضمن مجتمع الدراسة.

وقد تم توزيع عينة استطلاعية حجمها ٢٥ إستبانة لاختبار الاتساق الداخلي وثبات الإستبانة. وبعد التأكد من صدق وسلامة الإستبانة في الاختبار تم توزيع ٧٩ إستبانة على عينة الدراسة، وتم الحصول على ٧٨ إستبانة بنسبة استرداد ٩٨.٧%.

٥,٤ أداة البحث الرئيسة:

تم إعداد إستبانة حول: " واقع وآفاق تنمية قطاع صناعة الملابس في فلسطين".

تتكون إستبانة الدارسة من ٥٧ فقرة موزعة على سبعة مجالات رئيسة هي:

القسم الأول: بيانات شخصية عن أفراد العينة، وقد احتوى هذا القسم على ٤ فقرات أخذت التسلسل من (١-٤)، مثل: الجنس، المؤهل العلمي، الذي قام بتعبئة الإستبانة، وعدد سنوات الخبرة (انظر ملحق رقم ١).

القسم الثاني: بيانات خاصة بالمنشأة، وقد احتوى على ٦ فقرات أخذت التسلسل من (٥-١٠)، مثل عمر المنشأة، عنوان المنشأة حسب المحافظة التابعة لها، وهل يوجد ترخيص للمنشأة؟ إن كانت المنشأة عضو في اتحاد صناعة الملابس بغزة، وهل تقدم الاتحادات الصناعية تسهيلات في الإجراءات القانونية الخاصة بتسجيل المنشأة، والشكل القانوني للمنشأة (انظر ملحق رقم ١).

القسم الثالث: بيانات حول رأس المال المستثمر في المنشأة، وقد تضن هذا القسم ٩ فقرات أخذت التسلسل من (١١-١٩)، تناولت مقدار رأس المال الذي بدأ به المصنع، ومقدار رأس

المال المستثمر حالياً ، ومصادر تمويل الاستثمار في المصنع، وتقييم أرباح المصنع، وعمليات التسهيلات المصرفية من مؤسسات الاستثمار، والتسهيلات المالية التي تقدمها الاتحادات الصناعية والغرف التجارية.

القسم الرابع: بيانات خاصة بالعمال، وقد تضمن هذا القسم ١٠ فقرات أخذت التسلسل من (٢٠-٢٩)، تناولت عدد العمال في المصنع، والمستوى التعليمي للعمال، والأساس المعتمد في عملية تشغيل العمال، ومتوسط رواتب العمال الشهرية، ونوع التأمينات المتوفرة في المصنع، والمزايا المقدمة للعمال، ودور الاتحادات الصناعية والغرف التجارية اتجاه العمال في المصنع.

القسم الخامس: بيانات خاصة بالمواد الخام والآلات، وقد احتوى على ١٢ فقرة أخذت التسلسل من (٣١-٤٢)، تناولت مصادر الحصول على المواد الخام، وهل هي متوفرة على مدار العام، وكيفية استيراد المواد الخام، وأنواع الآلات المستخدمة في الإنتاج، وطرق التصنيع وأعمال الصيانة لآلات المصنع، ونسبة الطاقة الإنتاجية الحالية للمصنع إلى الطاقة الكلية، وأسباب عدم الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية للمصنع.

القسم السادس: بيانات خاصة بالتسويق، وقد احتوى هذا القسم على ١١ فقرة أخذت التسلسل من (٤٣-٥٣)، تناولت نسبة تسويق المنتج في المناطق، والأسواق التي يمكن المنافسة فيها بشكل أكبر، وطرق الترويج للمنتجات، ومعوقات التسويق، وطرق التغلب على منافسة المنتجات المستوردة، وحماية المنتج المحلي.

القسم السابع: بيانات خاصة بالمشاكل والمعوقات التي تواجه المنشأة، تضمنت ٤ فقرات أخذت التسلسل من (٥٤-٥٧)، تناولت المشاكل المؤثرة سلبياً على المنتجات المحلية، ودور وزارة الاقتصاد في دعم المنتج المحلي، ومدى مساهمة قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني في دعم الصناعات المحلية، والاقتراحات والتوصيات لتطوير صناعة الملابس في المستقبل.

٥,٥ صدق وثبات الإستبانة:

٥,٥,١ صدق الإستبانة:

يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لقياسه، وقامت الباحثة بالتأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

١. رأي المحكمين:

عرضت الباحثة الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من ٦م ُحكمين من أصحاب الاختصاص، موزعين بين الأكاديمي والمهني (انظر الملحق رقم ٢)، وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين، وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الإستبانة في صورتها النهائية (انظر الملحق رقم ١).

٢. صدق المقياس:

أولاً : الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة (أبو علام، ٢٠٠٦)، وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

وقد تم اختيار الفقرات في مجال "رأس المال المستثمر في المنشأة"، و مجال "التسويق" لفحص الاتساق الداخلي والصدق البنائي، وذلك لعدة أسباب منها:

١. أن الفقرات في المجالين المذكورين من نفس النوع، وبذلك يمكن إيجاد الوسط الحسابي ومن ثم حساب الاتساق الداخلي والبنائي للفقرات.
٢. الفقرات التي يؤتى لها بالوسط الحسابي يجب أن تكون أكثر من فقرتين على الأقل من نفس النوع داخل المجال الواحد.
٣. الاتساق الداخلي والصدق البنائي لا يمكن حسابه إلا إذا تم إيجاد الوسط الحسابي، والوسط الحسابي له شروطه السابقة الذكر.

يوضح جدول (٥/٢) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "رأس المال المستثمر في المنشأة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملاتالارتباط المبينة دالة عند مستو ى معنوية أقل من ٠.٠١ =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (٥/٢)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال رأس المال المستثمر في المنشأة والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	تقدم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية تسهيلات لعملية التمويل	٠,٩٣٩	٠,٠٠٠*
٢.	تقوم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية بدور الوسيط بين المنشأة وأي جهة تمويلية	٠,٩٥١	٠,٠٠٠*
٣.	توفر الاتحادات الصناعية والغرف التجارية فرص تمويلية جيدة لدعم منشآت الملابس	٠,٦١٨	٠,٠٠٠*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠١= α.

ويوضح جدول (٥/٣) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "التسويق"و الدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية أقل من ٠,٠١ =α وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (٥/٣)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "التسويق" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	تقدم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية تسهيلات لعملية تسويق المنتج	٠,٧٩٨	٠,٠٠٠*
٢.	تقوم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية بعمل معارض تجارية لبيع المنتج	٠,٨٦٥	٠,٠٠٠*
٣.	تقوم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية بعمل حملات تعريفية بالمنتج	٠,٨٦٨	٠,٠٠٠*
٤.	دم الملحق التجاري الفلسطيني في السفارات في الخارج دوراً في عملية تسويق المنتج	٠,٨١٥	٠,٠٠٠*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠١= α.

ثانيا: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة (المرجع السابق، ٢٠٠٦).

يبين جدول (٥/٤) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستو ى معنوية ٠,٠١ =α وبذلك تعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول (٥/٤)

معامل الارتباط بين كل درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة.

الرقم	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
١.	رأس المال المستثمر في المنشأة	٠,٧٧٢	٠,٠٠٠*
٢.	التسويق	٠,٨١٨	٠,٠٠٠*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠١= α.

٥,٥,٢ ثبات الإستبانة Reliability :

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة (أبو عمه، هندي، ٢٠٠٧).

وقد تحققت الباحثة من ثبات إستبانة الدراسة من خلال طريقتين وذلك كما يلي:

١. معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

استخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (٥/٥).

جدول (٥/٥)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

م	المجال	معامل ألفا كرونباخ	الثبات*
١.	رأس المال المستثمر في المنشأة	٠,٨٣٥	٠,٩١٤
٢.	التسويق	٠,٨٤٦	٠,٩٢٠
٣.	لمجالين معاً	٠,٨٣٢	٠,٩١٢

* الثبات = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (٥/٥) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين ٠,٨٣٥، ٠,٨٤٦ لكل مجال من مجالات الإستبانة. كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الإستبانة (٠,٨٣٢). وكذلك قيمة الثبات كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين ٠,٩١٤، ٠,٩٢٠ لكل مجال من مجالات الإستبانة. كذلك كانت قيمة الثبات لجميع فقرات الإستبانة كانت (٠,٩١٢) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، حيث أنه كلما أقترب معامل الثبات من الواحد الصحيح كلما كانت الإستبانة أكثر ثباتاً .

٢. طريقة التجزئة النصفية Split Half Method:

حيث تم تجزئة فقرات الاختبار إلىجز أين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية) ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown:

معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية. وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول (٥/٦)

جدول (٥/٦)

طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الإستبانة

م	المجال	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
١.	رأس المال المستثمر في المنشأة	٠,٥٠٥	٠,٦٧١
٢.	التسويق	٠,٧٩٧	٠,٨٨٧
٣.	لمجالين معاً	٠,٨٩٠	٠,٩٤٣

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (٥/٦) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (سبيرمان براون Spearman Brown) مقبول ودال إحصائياً (٠,٩٤٣)، حيث أنه كلما أقترب معامل الارتباط المعدل من الواحد الصحيح كلما كان أكثر قبولاً .

وتكون الإستبانة في صورتها النهائية (انظر الملحق رقم ١) قابلة للتوزيع. وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

٥,٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

قامت الباحثة بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) ، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك بسبب أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

١. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.
٢. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
٣. اختبار كولمجروف–سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وهو شرط هام في اختبار الفرضيات باستخدام الاختبارات المعلمية.
٤. معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط. يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية.
٥. اختبار مربع كاي لدراسة العلاقة بين متغيرين من النوع الاسمي أو لاختبار الفروق بين النسب في حالة المتغيرات النوعية.

ملخص

في هذا الفصل تم استعراض المنهجية العلمية المستخدمة في الدراسة والتحليل، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لمحاولة وصف وتقييم واقع قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة.

وقد قامت الباحثة باستطلاع آراء عينة من مجتمع الدراسة بلغت (٧٨) مصنعاً تعمل في مجال صناع الملابس في قطاع غزة، حيث تم تصميم إستبانة لجمع البيانات الأولية، ثم تم عرض الإستبانة على عدد من المحكمين حتى تم اعتمادها، بعد ذلك تم التأكد من صدق الإستبانة وأنها صالحة للاستعمال.

في نهاية الفصل قامت الباحثة بالإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية التي قامت باستخدامها في فحص فرضيات البحث.

الفصل السادس

تحليل أداء قطاع صناعة الملابس

في قطاع غزة

(نتائج الدراسة الميدانية)

٦,١ مقدمة:

يتاول هذا الفصل تحليلاً لعينة الدراسة المكونة من ٧٨ مصنع ملابس، هذا التحليل يأخذ الطابع الوصفي بما فيه من جداول وتوضيحات وتعليقات، وذلك بهدف إلقاء الضوء على واقع صناعة الملابس في محافظات غزة، والتعرف على المعوقات والعراقيل التي تواجهها، وبالتالي محاولة الوصول إلى الحلول التي تساعد في تنمية هذا القطاع، ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية له، ومعرفة الطرق المؤدية إلى تعزيز وتطوير قطاع صناعة الملابس الفلسطينية، وذلك من خلال تطوير برامج وسياسات واستراتيجيات مناسبة للتغلب على مشكلات هذه الصناعة والعمل على تطويرها وتنميتها.

أولاً : خصائص عينة البحث:

١. خصائص أصحاب مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن جميع مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة مملوكة لفئة الذكور، وهذا ربما يعكس واقع المصانع في فلسطين من حيث أن أغلبيتها مملوكة لفئة الذكور، كما أن المرأة في مجتمعنا الفلسطيني لا تستطيع القيام بتأسيس مشروع صناعي بسبب صغر حجم المدخرات التي تمتلكها،ومحدودية البدائل المتاحة أمامها نظراً لطبيعة المجتمع الفلسطيني المحافظ.

وحسب نتائج الدراسة الميدانية، وكما يوضح الجدول رقم (٦/١)، أن معظم عينة الدراسة من حملة الثانوية العامة فما دون ونسبتهم (٧٥,٦%)، وأن (١٦,٧%) هم من حملة درجة الدبلوم المتوسط، وتوضح النتائج أيضاً أن ما نسبته (٧,٧%) من أفراد العينة هم من حملة البكالوريوس.

جدول رقم (٦/١)

المستوى التعليمي لأصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
ثانوية عامة فما دون	٥٩	٧٥,٦
دبلوم متوسط	١٣	١٦,٧
بكالوريوس	٦	٧,٧
المجموع	٧٨	١٠٠.٠

من ناحية أخرى يتضح أن معظم أفراد العينة ٥٣% تقريباً لديهم خبرة في مجال صناعة الملابس تتراوح بين ١٦- ٢٥ سنة، الأمر الذي ينعكس على جودة العمل، الخبرة في السوق المحلي والتعامل مع السوق الخارجي، القدرة على تخفيض تكاليف الإنتاج (انظر جدول رقم ٦/٢).

جدول رقم (٦/٢)

سنوات الخبرة لأصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة

الخبرة بالسنوات	العدد	النسبة المئوية %
١٠- ١٥	١٤	١٧,٩
١٦- ٢٠	٢٨	٣٥,٩
٢١-٢٥	١٣	١٦,٧
٢٦-٣٠	١٤	١٧,٩
أكثر من٣٠	٩	١١,٥
المجموع	**٧٨**	**١٠٠.٠**

٢. خصائص مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة:

تغطي عينة البحث جميع مناطق قطاع غزة، حيث تبين من المسح الميداني أن ما نسبته (٦٥,٤%) من مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة تتركز في مدينة غزة وأغلبها في مناطق سكنية، وما نسبته (٢٤,٤%) منها عاملة في شمال غزة، بينما يحظى جنوب قطاع غزة والوسطى بما نسبته (٦,٤%)، (٣,٨%) على الترتيب (انظر جدول رقم ٦/٣).

وربما يعود تركيز أغلب مصانع الخياطة في مدينة غزة إلى دور المدينة كمركز اقتصادي هام مقارنة بباقي المناطق، بالإضافة إلى توفر الإمكانيات اللازمة لهذه الصناعة.

جدول رقم (٦/٣)

التوزيع الجغرافي لمصانع الملابس العاملة في قطاع غزة

عنوان المنشأة	العدد	النسبة المئوية (%)
غزة	٥١	٦٥,٤
الشمال	١٩	٢٤,٤
الجنوب	٥	٦,٤
الوسطى	٣	٣,٨
المجموع	**٧٨**	**١٠٠.٠**

ومن ناحية أخرى فإن العمر الزمني للمنشأة يتراوح ما بين ٣ سنوات إلى ٤٠ سنة بمتوسط حسابي ٢٠ سنة وانحراف معياري ٦,٥ سنوات، حيث يتبين من نتائج الدراسة الميدانية (جدول رقم ٦/٤) أن ما نسبته (٣٠,٣%) من مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة العمر الزمني لها يتجاوز ٢١ سنة، و (٤٣,٤%) منها يتراوح العمر الزمني ما بين ١٦ – ٢٠ سنة، و (٢٦,٣%) منها العمر الزمني لها أقل من ١٥ سنة.

جدول رقم (٦/٤)

العمر الزمني للمنشأة

العمر الزمني	العدد	النسبة المئوية (%)
أقل من ١٥ سنة	٢٠	٢٦,٣
١٦ – ٢٠ سنة	٣٣	٤٣,٤
٢١ سنة فأكثر	٢٣	٣٠,٣
المجموع	**٧٦**	**١٠٠**

ومن حيث الشكل القانوني لمصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة، فقد انعكس الواقع السياسي عليها، فغياب الاستقرار انعكس على طبيعة رأس المال والاستثمار مما سيطر معه طابع المؤسسات الفردية أو الخاصة على هذه المنشآت، مع غياب طابع المؤسسات المساهمة والتعاونية ذلك أن هذين النوعين يحتاجان إلى ظروف سياسية أكثر استقراراً .

هناك شكلان قانونيان يميزان مصانع الخياطة في قطاع غزة (جدول رقم ٦/٥)، هما:

١. شركات فردية: حيث أن (٦٧,٥%) من مصانع الخياطة في القطاع هي شركات فردية.

٢. شركات مساهمة خاصة: وهي تمثل (٢٣,٤%) من مصانع الخياطة في قطاع غزة.

ونسبة ضئيلة من مصانع الخياطة (٩,١%) تأخذ طابع شركات التضامن، في حين لا توجد في قطاع غزة مصانع تأخذ شكل الشركات المساهمة العامة أو الجمعيات التعاونية الصناعية.

ترى الباحثة أن هذا يعود إلى صغر حجم هذه الصناعة في قطاع غزة، كما أن الطابع المميز لكافة الاستثمارات الصناعية في قطاع غزة، وهو طابع الفردية في إدارة وتشغيل وملكية المصنع دون الحاجة إلى مشاركة أو مساهمات عامة أخرى.

جدول رقم (٦/٥)

الشكل القانوني لمصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة

الشكل القانوني	العدد	النسبة المئوية (%)
فردية	٥٢	٦٧,٥
تضامن	٧	٩,١
مساهمة خاصة	١٨	٢٣,٤
المجموع	**٧٧**	**١٠٠.٠**

ثانياً : تحليل أداء قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة:

١. التحليل المالي لقطاع صناعة الملابس:

١,١ تطور حجم رأس المال في مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة:

إن محاولة إحداث تنمية صناعية من خلال تغيير في النمط الصناعي وتوسيع المشروعات الصناعية القائمة وزيادة عددها يتطلب الحصول على الأموال اللازمة لذلك، فالتمويل ذو أهمية خاصة في عملية التنمية، وتتوقف التنمية الصناعية على حجم هذا التمويل، إذ يستحيل القيام بعملية التنمية الصناعية دون الحصول على التمويل الكافي، حيث أن التنمية الصناعية تتضمن القيام بتنفيذ مشروعات مما ينتج عنه زيادة الموارد ودخول العاملين ورفع مستوى معيشتهم (نوفل، ١٩٩٤)، والتمويل بالنسبة للمشروع هو الذي يحافظ على نموه واستمراريته. لذلك فإن إحداث تنمية حقيقية لقطاع صناعة الملابس يتطلب الحصول على الأموال اللازمة لذلك.

يتضح من الجدول رقم (٦/٦) أن (٤٦,٢%) من المصانع بدأت برأس مال أقل من (١٠٠٠٠$)، و (٤١%) من المصانع بدأت برأس مال يتراوح بين (١٠٠٠٠-٢٠٠٠٠)، و(٩%) من المصانع بدأت برأس مال يتراوح بين (٢١٠٠٠-٣٠٠٠٠)، و (٣,٨%) بدأت برأس مال (٣١٠٠٠$) فأكثر.

جدول رقم (٦/٦)

تطور حجم رأس المال في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة

مقدار رأس المال $	عند البدء		المستثمر حاليا ٢٠١٠	
	العدد	النسبة المئوية (%)	العدد	النسبة المئوية (%)
أقل من ١٠٠٠٠$	٣٦	٤٦,٢	١٠	١٣
١٠٠٠٠-٢٠٠٠٠	٣٢	٤١	١٦	٢٠,٨
٢١٠٠٠-٣٠٠٠٠	٧	٩	٢٦	٣٣,٨
٣١٠٠٠$ فأكثر	٣	٣,٨	٢٥	٣٢,٥
المجموع	٧٨	١٠٠	٧٧	١٠٠

يلاحظ من خلال الجدول (٦/٦)، حدوث تطور في حجم رأس المال المستثمر في هذه المصانع، فبينما كانت نسبة المصانع التي بدأت برأس مال أقل من (١٠٠٠٠$) (٤٦,٢%) إلا أنه مع تطور حجم رأس المال المستثمر حالياً أصبحت هذه النسبة (١٣%) فقط. وفي نفس الوقت كانت نسبة المصانع التي بدأت برأس مال (٣١٠٠٠ فأكثر)، (٣,٨%) فقط، إلا أن هذه النسبة ارتفعت مع تطور حجم رأس المال المستثمر حالياً وأصبحت (٣٢,٥%).

وترى الباحثة أن السبب في ذلك يرجع إلى أن أغلب أصحاب مصانع الخياطة في قطاع غزة استثمروا أموالاً كبيرة ووسعوا كثيراً من مصانعهم واستخدموا آلات وماكينات حديثة،وهذا نظراً للدور الذي لعبه قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن أغلب أصحاب مصانع الخياطة عندما استثمروا أموالهم في هذا القطاع كانوا يعيشون في ظروف اقتصادية ملائمة إلى حد ما، يسودها جو اقتصادي وتشجيعات اقتصادية محلية ساعدتهم على زيادة رأسمالهم المستثمر، ولم يكن لديهم توقعات مناسبة للوضعية الاقتصادية التي يعيشونها حالياً (إغلاقات، غياب المواد الأولية والخام، ضعف التصدير، تحكم إسرائيل بالمعابر).

١,٢ مصادر التمويل في مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة:

تتميز كل الاستثمارات في قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة، بأنها مصانع تعتمد على التمويل المحلي، سواء بشكل ذاتي أو عن طريق قروض. وهذا نتيجة لرغبة المستثمرين الذين هم من ذوي الخبرات الكبيرة في مجال صناعة الملابس في توسيع نشاطاتهم عن طريق الاستثمار في مجال يعرفونه جيداً ،ولهم فيها خبرات كبيرة جداً .

حيث أظهرت الدراسة الميدانية (جدول رقم ٦/٧) أن (٨٠,٨%) من أفراد العينة قد اعتمدوا على المصادر الذاتية المتاحة من التمويل، بينما لجأ (١٢,٨%) من أفراد العينة إلى التمويل عن طريق القروض البنكية والتمويل الذاتي معاً ، ويمكن إرجاع ذلك برأي الباحثة إلى ازدياد الوازع الديني عند الأفراد، وتخوفهم من التعامل مع البنوك التجارية، وما يتبع ذلك من معاملات مالية محرمة شرعاً ، كما أن عدداً من هذه المنشآت ليس لديها القدرة على دفع الفوائد المستحقة على هذه القروض. كما لوحظ كذلك انخفاض الاعتماد على القروض من الجمعيات غير الحكومية بشكل كبير جداً ، حيث وصلت نسبة الاعتماد على هذه القروض والتمويل الذاتي معاً (٥,١%) من حجم العينة، وهذا يدلل على ضعف دور هذه الجمعيات في تنمية قطاع صناعة الملابس.

جدول رقم (٦/٧)

مصادر تمويل الاستثمار في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة

طريقة التمويل	العدد	النسبة المئوية %
تمويل ذاتي	٦٣	٨٠,٨
تمويل ذاتي و قروض بنكية	١٠	١٢,٨
تمويل ذاتي و قروض جمعيات غير حكومية	٤	٥,١
الثلاثة معا	١	١,٣
المجموع	٧٨	**١٠٠**

وقد أكدت دراسة نوفل (١٩٩٤) على نسب متقاربة من هذه النسب، حيث أوضحت أن (٩٥,١%) من مجمل الاستثمارات في جميع المؤسسات الصناعية قد تتحقق من مصادر ذاتية، وهناك (٣,٢%)من مجمل الاستثمارات تتحقق من الاقتراض من البنوك التجارية، وأن (٠,٦%) قد تم الحصول عليها من مؤسسات دولية، و(٠,٢%) من مؤسسات عربية، (٠,٩%) من مصادر أخرى. حيث تبين ما يلي:

١. في حالة المنشآت التي توظف أقل من ٨ عمال تبين أن (٩٨,٩%) من تلك المؤسسات الصناعية اعتمدت على التمويل الذاتي، كما أن (١,١%) من هذه المؤسسات اعتمدت على التمويل الخارجي، وصناعة الملابس بالتحديد اعتمدت على التمويل الذاتي بنسبة (١٠٠%).
٢. في حالة المنشآت التي توظف أكثر من ٨ عمال تبين أن (٩٣,٨%) من هذه المؤسسات قد حصلت على تمويل ذاتي، بينما حصلت (٦,٢%) من هذه المؤسسات

على التمويل الخارجي، وصناعة الملابس اعتمدت على التمويل الذاتي بنسبة (٩٥,٨%).

كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن (٥٠%) من أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة يعانون من ضعف التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات الاستثمار، و(٢٥,٦%) من أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة لا يعانون من ضعف التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات الاستثمار، و(٢٤,٤%) منهم إلى حد ما، إلا أن السبب في ذلك برأي الباحثة يعود إلى اعتماد هذه المصانع على التمويل الذاتي بنسبة عالية جداً وعدم الاعتماد على المصارف والقروض البنكية، ولا تعكس هذه الإجابة على الإطلاق وجود قوة في التسهيلات المصرفية، حيث أن أغلب رؤوس الأموال في قطاع صناعة الملابس مصدرها من أصحابها، غير أن قلة قليلة تلجأ للقروض وفقط في حالة رغبة أصحاب مصانع هذا القطاع في توسيع مصانعهم أو شراء معدات وماكينات جديدة.

٢. الأيدي العاملة في قطاع صناعة الملابس:

إن الهدف من دراسة الأيدي العاملة في قطاع صناعة الملابس هو إعطاء فكرة واضحة عن طبيعة هذا القطاع ومساهمته في استيعاب جزء من الطاقة البشرية وامتصاصها، وفتح فرص جديدة أمام العاطلين عن العمل، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة والتقليل من نسبة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي.

٢,١ متوسط العمالة للمصنع الواحد في محافظات غزة:

حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٩، فقد بلغ عدد مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة ٤٥٥ مصنع يعمل فيها ١٨١١ عاملاً، وهذا يعني أن متوسط العمالة للمؤسسة الواحدة (٤) عمال (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩).

بينما حسب نتائج عينة الدراسة، والتي شملت ٧٨ مصنعاً، توظف ١١١١ عاملاً، وهذا يعني أن متوسط العمالة للمصنع الواحد (١٤) عاملاً. وتم تصنيف عدد العمال في المصنع كما في الجدول رقم (٦/٨).

جدول (٦/٨)

عدد العاملين في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة

عدد العمال	العدد	النسبة المئوية (%)
١ – ٩	١٤	١٧,٩
١٠–١٩	٣٣	٤٢,٤
٢٠ – ٢٩	١٨	٢٣
٣٠ فأكثر	١٣	١٦,٧
المجموع	**٧٨**	**١٠٠**

٢,٢ المستوى التعليمي للعاملين في مصانع الخياطة:

تؤكد نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية العاملين في مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة هم من الفئة الحاصلة على شهادة إتمام الدراسة الثانوية فأقل، وبلغت نسبتهم (٩٤,٣%) (جدول رقم ٦/٩)، كذلك تبين أن (٣,٨%) من هؤلاء العامل حاصلين على شهادة الدبلوم، وأن (١,٩%) من حملة شهادة البكالوريوس، في حين لا يوجد عمال من حملة الشهادات العليا.

جدول رقم (٦/٩)

المستوى التعليمي للعاملين في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة

المستوى التعليمي للعمال	مجموع العمال لكل مستوى تعليمي	النسبة المئوية %
ثانوية عامة فأقل	١٠٤٨	%٩٤,٣
دبلوم	٤٢	%٣,٨
بكالوريوس	٢١	%١,٩
دراسات عليا	٠	٠
المجموع	**١١١١**	**%١٠٠**

ومع تحليلنا لمعطيات وبيانات الجدول (٦/٩) وجدنا أن الشهادة التعليمية ليست مقياساً في التوظيف أو العمل في إحدى مصانع الخياطة. بل هناك عوامل أخرى تدخل في اختيار الأيدي العاملة في هذا النوع من الصناعات، كما أن هناك ملاحظة تنطبق على معظم الخريجين من ذوي الشهادات العالية والعاملين في هذا القطاع الصناعي الهام،وهي أن كثيراً من الجامعيين يضطرون للعمل في أية وظائف تعرض عليهم بغض النظر عن تخصصاتهم العلمية، وذلك بسبب معدلات البطالة العالية، وزيادة أعداد الخريجين كل عام.

٢,٣ الأسس المعتمدة في تشغيل العاملين:

الأساس المعتمد في تشغيل العاملين في قطاع صناعة الملابس، هو نفس الأساس المعتمد في تشغيل معظم العاملين والموظفين في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تشتمل عدة مقاييس منها الكفاءة والخبرة، وصلة القرابة،وقد تكون أحياناً حاجة المصنع فعلياً إلى أيدي عاملة.

يتضح من الجدول رقم (٦/١٠) أن (٦٠,٥%) من أصحاب ومديري المصانع يعتمدون على الكفاءة في تشغيل العمال، و (٤٢,١%) يعتمدون على صلة القرابة في تشغيل العمال، و(٤٤,٧%) من أصحاب ومديري المصانع يعتمدون على انخفاض مستوى الراتب المدفوع للعامل عند تشغيله.

جدول رقم (٦/١٠)

الأسس المعتمدة في تشغيل العمال في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة

الأساس المعتمد في تشغيل العمال	العدد	النسبة المئوية (%)
كفاءة	٤٦	٤١,٠
قرابة	٣٢	٢٨,٥
راتب منخفض	٣٤	٣٠,٣
المجموع	***١١٢**	**١٠٠**

*عدد المشاهدات = ٧٨ولكن ظهرت التكرارات بهذا العدد بسبب السماح بأكثر من اختيار لنفس السؤال.

تدل البيانات الواردة في جدول رقم (٦/١٠) على وجود نسبة مرتفعة من أصحاب المصانع الذين يعتمدون على صلة القرابة في التشغيل، ويرجع ذلك إلى أن غالبية مصانع الخياطة هي إما ملكية فردية أو عائلية، حيث تكون الأولوية في التشغيل إلى الأقارب والأبناء، أما ارتفاع النسبة المتعلقة بأساس الكفاءة والخبرة فهذا لا يتناقض في كثير من الأحيان مع أساس صلة القرابة، لأن الأقارب يمكنهم اكتساب الخبرة والكفاءة من خلال الممارسة العملية والمستمرة في مصانعهم.

٢,٤ متوسط الأجور المدفوعةشهرياً داخل مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة:

يوضح الجدول رقم (٦/١١) متوسط رواتب العاملين شهرياً في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة، حيث أن رواتب العاملين الفنيين تتراوح بين ٤٠٠ إلى ١٨٠٠شيقل شهرياً بمتوسط حسابي ١٠٠٨,٩ شيقل. في حين تتراوح رواتب العاملين غير الفنيين ما بين ٢٠٠ إلى ١١٠٠ شيقل شهرياً بمتوسط حسابي ٤٩٧ شيقل.

جدول (٦/١١)

متوسط أجور العاملين شهرياً في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة

المقياس الإحصائي	العامل	
	الفني	غير الفني
عدد العمال	٦٦٣	٤٤٨
متوسط الراتب	١٠٠٨,٩	٤٩٧
أقل راتب	٤٠٠	٢٠٠
أعلى راتب	١٨٠٠	١١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٦/١١) انخفاض متوسط أجور العاملين في قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة، ويرجع السبب في ذلك إلى هبوط النشاط الاقتصادي بشكل عام في قطاع غزةوا إلى وجود نسبة بطالة مرتفعة،الأمر الذي يدفع العمال إلى قبول أي فرصة عمل تُعرض عليهم ولو بأجر منخفض، وخاصة في ظل القيود الإسرائيلية الكثيرة التي تعرقل خروج العمال للعمل داخل إسرائيل،حيث يمكن لهم أن يتقاضوا أجوراً مرتفعة.

٢,٥ التأمينات المتوفرة لدى مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة والمزايا المقدمة للعمال:

يبين جدول رقم (٦/١٢) أنواع التأمينات التي يقدمها أصحاب ومديرو مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة، حيث تبين نتائج الدراسة الميدانية أن (٤٤,٢%) من أفراد العينة لديهم تأمين ضد حوادث العمل، و (٧,٨%) من أفراد العينة لديهم تأمين صحي، في حين (٥٣,٢%) من أفراد العينة لا يوجد لديهم أي نوع من التأمينات السابقة.

جدول (٦/١٢)

أنواع التأمينات التي تقدمها مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة

نوع التأمين	العدد	النسبة المئوية (%)
ضد حوادث العمل	٣٤	٤٢
تأمين صحي	٦	٧,٤
لا يوجد تأمين مما سبق	٤١	٥٠,٦
المجموع	**٨١***	**١٠٠**

*تقدم بعض المصانع أكثر من نوع من التأمين،لذلك ظهر مجموع التكرارات ٨١، بدل من ٧٨ وهو حجم العينة.

تعتقد الباحثة أن هنك انخفاضاً في حجم التأمينات التي تقدمها مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة لعمالها، وخاصة التأمين ضد حوادث العمل، والتأمين الصحي، وهذا يعني أن هناك مخاطر عديدة تواجه هؤلاء العمال في المستقبل وخاصة إذا تعرضوا لأي إصابة عمل. وعلى الرغم من أن هذا الأمر مناف لقانون العمل الفلسطيني، حيث يشير قانون العمل الفلسطيني بمقتضى المادة رقم (١١٦) أنه يجب على صاحب العمل أن يؤمن جميع عماله عن إصابات العمل لدى الجهات المرخصة في فلسطين، إلا أن أصحاب مصانع الخياطة لا يقومون بذلك، نظراً للتكاليف الكبيرة التي سوف يتحملونها مقارنةً بانخفاض النشاط الاقتصادي السائد، كما أن العمال يضطرون للقبول بذلك للحصول على العمل. ويشير أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة إلى أن هذه التأمينات كانت موجودة في السنوات السابقة إلا أنه تم الاستغناء عنها في السنوات الأخيرة نظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية، حيث تعمل هذه المصانع بشكل جزئي لذلك لا تستطيع تغطية هذه التأمينات.

جدول (٦/١٣)

المزايا المقدمة للعمال في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة

المزايا المقدمة للعمال	العدد	النسبة المئوية (%)
مواصلات	٣	٣,٣
وجبات طعام	٨	٩,٠
دورات تدريبية	٣	٣,٣
حوافز وهدايا	٤٦	٥٢,٠
لا يوجد مزايا مما سبق	٢٩	٣٢,٤
المجموع	**٨٩***	**١٠٠**

*تقدم بعض المصانع أكثر من نوع من المزايا، لذلك ظهر مجموع التكرارات ٨٩، بدل من ٧٨ وهو حجم العينة.

يتضح من جدول رقم (٦/١٣) عدم اهتمام أصحاب المصانع بعقد الدورات التدريبية للعمال، بالرغم من أن ذلك يزيد من الكفاءة الفنية والإنتاجية لهؤلاء العمال، ويرجع السبب في ذلك إلى تحمل المصنع لتكلفة التدريب، كما أن أغلب الدورات التي تعقد من خارج المصنع هي دورات لأصحاب المصانع أنفسهم وليس للعمال. حيث أشار (٨٤,٦%) من أصحاب مصانع الخياطة

العاملة في قطاع غزة إلى أنهم لا يقومون بعقد دورات تدريبية للعمال في المجالات الإدارية أو الفنية أو الإنتاجية كما يتضح من نتائج الدراسة الميدانية.

أما المزايا الأخرى كالحوافز والهدايا، فبالرغم من ارتفاع نسبتها إلا أن الباحثة تعتقد أنها لا تقدم بشكل مستمر وإنما يتم تقديمها في مناسبات معينة كالأعياد أو بعض الأوقات التي يقررها صاحب المصنع نفسه.

٣. المواد الخام والآلات المستخدمة في صناعة الملابس:

٣,١ مصادر الحصول على المواد الخام لمصانع الملابس العاملة في قطاع غزة:

يبين الجدول رقم (٦/١٤) المصادر الرئيسة لشراء المواد الخام، حيث يتضح أن (٤٢,٤%) من حجم العينة تستخدم مواد خام محلية من قطاع غزة، وأن (١١,٥%) من حجم العينة تعتمد على المواد الخام المستوردة من إسرائيل، وأن (٣٢,٣%) من حجم العينة تعتمد على المواد الخام المستوردة من الدول العربية، وأن (١٣,٨%) من حجم العينة تعتمد على المواد الخام المستوردة من الدول الأجنبية.

جدول رقم (٦/١٤)

مصادر الحصول على المواد الخام في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة

مصدر شراء المواد الخام	التكرار	النسبة المئوية %
قطاع غزة	٥٥	٤٢,٤%
الضفة الغربية	–	–
إسرائيل	١٥	١١,٥%
الدول العربية	٤٢	٣٢,٣%
الدول الأجنبية	١٨	١٣,٨%
المجموع	**١٣٠**	**١٠٠**

٣,٢ آلية إدخال المواد الخام اللازمة لمصانع الملابس العاملة في قطاع غزة:

كما يوضح الجدول رقم (٦/١٤) المصادر المتعددة للمواد الخام المستعملة في مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة، فإن الجدول رقم (٦/١٥) يؤكد تنوع طرق وصول المواد الخام إلى المصانع المحلية. حيث يتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة اعتماد مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة في الحصول على المواد الخام اللازمة للإنتاج عن طريق المعابر تصل

إلى (٢٤,٣%)، في حين تعتمد على الأنفاق في الحصول على مستلزمات الإنتاج بنسبة (٣٩,٧%)، وتعتمد على المصدرين معاً بنسبة (٣٦%).

جدول رقم (٦/١٥)

آلية إدخال مستلزمات الإنتاج اللازمة لمصانع الملابس العاملة في قطاع غزة

آلية الإدخال	التكرار	النسبة المئوية %
معابر	١٩	%٢٤,٣
أنفاق	٣١	%٣٩,٧
معابر وأنفاق	٢٨	%٣٦
المجموع	**٧٨**	**%١٠٠**

يتضح من جدول رقم (٦/١٥) اعتماد أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة على الأنفاق في الحصول على المواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية بنسبة أكبر مقارنة باعتمادهم على المعابر، حيث أن هناك تحول ملحوظ في عمليات المعابر بعد عملية ديسمبر ٢٠٠٨/ يناير ٢٠٠٩، فقد شهد معبر المنطار (أكبر المعابر لاستيراد وتصدير السلع) ومعبر ناحل عوز (المعبر الرئيسي للوقود) انخفاضاً كبيراً في العمليات من حيث أيام العمل والكميات المسموح بدخولها. في المقابل شهد معبر كرم أبو سالم زيادة في حجم الواردات. علماً بأن معبر كرم أبو سالم غير مؤهل من حيث قدرته وبنيته التحتية، مقارنة بالمعابر الأخرى مثل معبر المنطار ومعبر ناحل عوز (الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ٢٠١٠).

لذلك، فإن إعادة بناء قطاع صناعة الملابس وتنشيطه يعتمد بشكل أساسي على الفتح الكلي للمعابر التجارية والسماح بالدخول لمدخلات الصناعة، وخروج المنتجات الجاهزة إلى الأسواق المحلية (الضفة الغربية) والخارجية.

ويشير (٣٩,٧%) من أصحاب مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة أن المواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية غير متوفرة على مدار العام، في حين (٦٠,٣%) منهم يرون أن المواد الخام متوفرة على مدار العام.

٣,٣ أنواع الآلات المستخدمة في الإنتاج:

تبين من خلال تحليل عينة البحث أن (٧٩,٥%) من أفراد العينة يقومون باستخدام آلات مستوردة جديدة من الخارج، حيث تعتبر هذه الآلات ذات تقنية عالية، بينما قال (١٢,٨%) من أفراد العينة بأنهم يستوردون معداتهم من الخارج وهي معدات مستعملة، حيث تعتبر هذه الآلات ذات تقنية متوسطة، ويقوم (٥,١%) بشراء آلات جديدة من السوق المحلية، بينما يقوم (٢,٦%) بشراء آلات من السوق المحلية وهي ماكينات مستعملة (جدول رقم ٦/١٦).

جدول (٦/١٦)

أنواع الآلات المستخدمة في الإنتاج

أنواع الآلات	التكرار	النسبة المئوية (%)
محلية	٤	٥,١
محلية مستعملة	٢	٢,٦
مستوردة	٦٢	٧٩,٥
مستوردة مستعملة	١٠	١٢,٨
المجموع	**٧٨**	**١٠٠**

يتضح من خلال الجدول السابق أن أغلب الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية في قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة هي آلات مستوردة سواء كانت جديدة أو مستعملة، ويتم استيرادها بشكل أساسي من مصدرين رئيسيين:

١. أوروبا الغربية وذلك نظراً للتطور التكنولوجي الكبير في صناعة الآلات في هذه المنطقة.

٢. إسرائيل، وهذا راجع إلى الارتباط الاقتصادي الطويل بين إسرائيل وقطاع غزة.

ونسبة ضئيلة جداً من أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة حصلت على الآلات من مصادر محلية، وهنا نشير إلى أن هذه الآلات ليست محلية الصنعوا إنما أشار بعض أصحاب المصانع أنهم قاموا بشرائها من قطاع غزة، أي أن الاستيراد لم يتم بصورة مباشرة من قبلهم، لأنه لا يوجد مصانع محلية تنتج آلات الخياطة.

وأشير هنا إلى أن هذه الآلات تم استيرادها في فترة ما قبل الحصار وا إغلاق كافة المعابر، أما حالياً فنظراً لارتفاع أسعار الآلات الحديثة من ناحية، والركود الاقتصادي من ناحية أخرى فإن أصحاب مصانع الخياطة لا يستطيعون تجديد آلاتهم.

وبشكل عام يمكن القول أن مستوى الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية هو مستوى متطور، حيث أن معظمها إما مستوردة جديدة أو مستوردة مستعملة، وقد ساعد وجود هذه الآلات على

استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، حيث أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن (٨٧.٣%) من أفراد العينة يستخدمون طرقاً حديثة في تصنيع وتصميم الملابس، حيث يوجد لدى بعض المصانع معدات للتصميم وصنع النماذج (البترون)، ومعدات حديثة لقص القماش، وفي كثير من الحالات يجري القص يدوياً . ومعظم آلات الخياطة كهربائية، وقليل جداً منها آلات محوسبة ومبرمجة. ومن فوائد الآلات المحوسبة أنها أكثر كفاءة، وهي تقلل مخاطر الخطأ الهامشي الذي يحدثه العمال، ولذلك فهي تساعد في تحسين نوعية الإنتاج كما أنها تجعل حساب الوقت الدقيق الذي صرفه العمال في إنتاج قطعة واحدة من الملابس ممكناً . ولذلك فهي تساعد في إيجاد طرق لتحسين الإنتاجية. بينما (١٢,٧%) من أفراد العينة يستخدمون طرقاً تقليدية (جدول رقم ٦/١٧).

جدول (٦/١٧)

الطرق التي يتم بها تصنيع منتجات الملابس في قطاع غزة

طريقة الإنتاج	التكرار	النسبة المئوية (%)
تقليدية	٨	١٢,٧
حديثة	٥٥	٨٧,٣
المجموع	**٦٣***	**١٠٠**

*هناك ١٥ فرد من أصحاب مصانع الخياطة لم يجيبوا على هذا السؤال، لذلك ظهر مجموع التكرارات ٦٣ بدل من ٧٨.

٣,٤ الطاقة التشغيلية للآلات المستخدمة في الإنتاج:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن حجم الإنتاج في مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة لا يعبر عن الحجم الأمثل، حيث تتراوح نسبة الطاقة الإنتاجية الفعلية إلى الطاقة الكلية ما بين ١٠% إلى ١٠٠%، بمتوسط حسابي ٤٩,٥%. يبين جدول رقم (٦/١٨) أن (٤,١%) من أفراد العينة يتفقون على أن نسبة الطاقة الإنتاجية الفعلية إلى الطاقة الكلية في مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة أقل من (٢٠%)، بينما النسبة الأكبر من أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة (٤٠,٥%) يقولون أن نسبة الطاقة الإنتاجية الفعلية إلى الطاقة الكلية في مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة تبلغ (٦٠% فأكثر).

جدول (٦/١٨)

الطاقة الإنتاجية الحالية إلى الطاقة الكلية في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة

نسبة الطاقة الإنتاجية الحالية إلى الطاقة الكلية	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من ٢٠%	٣	٤,١
٢٠% إلى أقل من ٤٠%	١٣	١٧,٦
٤٠% إلى أقل من ٦٠%	٢٨	٣٧,٨
٦٠% فأكثر	٣٠	٤٠,٥
المجموع	**٧٤**	**١٠٠**

أما أسباب عدم الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية فقد تبين من نتائج التحليل الوصفي للعينة أن وجود معوقات إسرائيلية تمنع تصدير منتجات المصانع إلى الخارج احتلت المرتبة الأولى بنسبة (٣٩,١%)، وضعف الطلب المحلي فقد احتل المرتبة الثانية بنسبة (٢٨,٣%)، ووجود منافسة قوية داخل السوق المحلية احتل المرتبة الثالثة بنسبة (١٩,٤%)، أما نقص المواد الخام فاحتلت المرتبة الرابعة بنسبة (١٢,٦%)، بينما الأسباب الأخرى احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة (٠,٦%) (جدول رقم ٦/١٩).

جدول (٦/١٩)

أسباب عدم عمل مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة بالطاقة الإنتاجية الكاملة

أسباب عدم عمل المصنع بالطاقة الإنتاجية الكاملة	التكرار	النسبة المئوية (%)
وجود معوقات إسرائيلية تمنع من التصدير للخارج	٦٥	٣٩,١
ضعف الطلب المحلي	٤٧	٢٨,٣
وجود منافسة قوية داخل السوق المحلية	٣٢	١٩,٤
نقص المواد الخام	٢١	١٢,٦
أسباب أخرى	١	٠,٦
المجموع	**١٦٦***	**١٠٠**

*هناك أكثر من سبب لعدم استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل، لذلك ظهر مجموع التكرارات ١٦٦، بدل من ٧٨ وهو حجم العينة.

٣,٥ مدى توفر خطة لتطوير وزيادة الإنتاج:

عند سؤال أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة، هل يتوفر لديهم خطة لتطوير وزيادة الإنتاج، اختلفت إجاباتهم حول ذلك. هذا الاختلاف يرتبط بالوضع الاقتصادي ومدى تأثيره سلباً وا يجاباً على أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة في كافة الجوانب الإنتاجية والتسويقية. فحسب الجدول رقم (٦/٢٠) فأن (٦٧,٥%) من أفراد العينة لديهم خطط لتطوير الإنتاج، بينما (٣٢,٥%) لا توجد لديهم خطط لتطوير وزيادة الإنتاج. ويرجع سبب عدم وجود خطط لدى هؤلاء إلى تأثيرات سياسة الاغلاقات، والمنافسة، كذلك تردد بعض هؤلاء في تحسين وزيادة خطوط الإنتاج نتيجة ظروف اقتصادية سائدة ومعطلة للتوسيع والتطوير في أغلب الأحيان.

جدول (٦/٢٠)

مدى توفر خطة لتطوير وزيادة الإنتاج في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة

توفر خطة لتطوير وزيادة الإنتاج	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	٥٢	٦٧,٥
لا	٢٥	٣٢,٥
المجموع	**٧٧**	**١٠٠**

أما المصانع التي لديها خطط لتطوير وزيادة إنتاجها، فإن أشكال خططها تختلف من مصنع لأخر وا ن كانت كلها تتفق على الثلاثة أشكال التالية:

١. زيادة كميات الإنتاج.
٢. تحسين نوعية الإنتاج.
٣. إنتاج أصناف جديدة.

وقد تبين من جدول رقم (٦/٢١) أن إنتاج أصناف جديدة من الملابس احتل المرتبة الأولى بنسبة (٦١,٥%) من أفراد العينة الذين أقروا بوجود خطة لديهم لتطوير وزيادة الإنتاج، أما زيادة كمية الإنتاج، وتحسين نوعية المنتج فقد احتلوا المرتبة الثانية بالتساوي بنسبة (٥٧,٧%).

جدول (٦/٢١)

أهم مرتكزات خطة تطوير الإنتاج

مرتكزات خطة تطوير الإنتاج	التكرار	النسبة المئوية (%)
إنتاج أصناف جديدة	٣٢	٣٤,٨
زيادة كمية الإنتاج	٣٠	٣٢,٦
تحسين نوعية المنتج	٣٠	٣٢,٦
المجموع	**٩٢***	**١٠٠**

*هناك أكثر من مرتكز لخطة تطوير الإنتاج،لذلك ظهر مجموع التكرارات ١٦٦، بدل من ٧٨ وهو حجم العينة.

مما سبق يمكن الاستنتاج أن مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة لديها الجاهزية لتلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للخارج إذا توافرت الظروف المناسبة لذلك، وخاصة فيما يتعلق بالمناخ الاستثماري الآمن، والدعم والتشجيع من جانب وزارة الاقتصاد الوطني، والعمل على معالجة المشاكل المرتبطة بإغلاقات المعابر بين قطاع غزة والضفة من ناحية، وبين قطاع غزة والسوق الخارجية من ناحية ثانية.

٤. تسويق منتجات مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة:

٤,١ منافذ التسويق:

أن معظم مصانع الخياطة الفلسطينية ابتدأت بالإنتاج للسوق المحلية، بسبب الوضع غير الآمن الذي منع الكثير من الشركات الإسرائيلية من أن تعطي تعاقدات من الباطن في المناطق الفلسطينية، وبسبب دعوة قيادة الانتفاضة السياسية للاعتماد على النفس، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية. ولقد ازدهر الإنتاج للسوق المحلية وتوسع خلال الانتفاضة. ويعترف أصحاب مصانع الخياطة أن الخبرة التي اكتسبت من خلال التعاقد من الباطن أو التدريب في إسرائيل، قد وفرت لهذه المصانع المهارات التقنية اللازمة للإنتاج للسوق المحلية، فلقد أصبحت مصانع الخياطة الفلسطينية قادرة على إنجاز كل خطوات الإنتاج، من إعداد النماذج إلى القص، والخياطة، والتجهيز.

لذلك، تعتبر السوق المحلية في قطاع غزة هي السوق الرئيسة لتسويق منتجات مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة، بينما تعتبر نسبة تسويق منتجات الملابس في سوق الضفة الغربية وا إسرائيل والدول العربية والأجنبية متدنية، وذلك يعود إلى صعوبة التنقل ومشاكل المعابر والتصاريح اللازمة وغيرها من المعوقات الإسرائيلية التي تمنع من التصدير للخارج، ويبين الجدول

رقم (٦/٢٢) ترتيب الأسواق الرئيسة التي يتم فيها تسويق منتجات مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة.

جدول (٦/٢٢)

منافذ توزيع منتجات مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة

أسواق البيع	التكرار	النسبة المئوية (%)
قطاع غزة	٧٢	٧٢%
الضفة الغربية	٤	٤%
إسرائيل	١٢	١٢%
الدول العربية	٨	٨%
الدول الأجنبية	٤	٤%
المجموع	*١٠٠	١٠٠

*هناك أكثر من منفذ لتسويق المنتجات، لذلك ظهر مجموع التكرارات ١٠٠، بدل من ٧٨ وهو حجم العينة.

يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسبة توزيع منتجات مصانع الملابس في سوق قطاع غزة، وحسب أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة فإن الإنتاج للسوق المحلية يجلب ربحاً أفضل، إلا أن الباحثة ترى أن هناك قيوداً عديدة تحد من الإنتاج للسوق المحلية، مثل:

١. منافسة السلع الرخيصة من مصر والأردن والصين، كما هو الحال من تركيا وسوريا، التي يمكن أن تنتج بتكاليف أقل، مما تنتجه المصانع في المناطق الفلسطينية، لان تكلفة العمل في المناطق الفلسطينية أعلى منها في الأردن ومصر والصين.
٢. الحجم المحدود للسوق المحلية، والتي تزيد من ضيقها الأزمة الاقتصادية، ومعدل البطالة المتزايد،كما أن ضعف القوة الشرائية يدفع المستهلكين لاتخاذ قراراتهم بالشراء حسب السعر وليس حسب النوعية، أي أنهم يبحثون عن السلع الرخيصة بغض النظر عن نوعيتها.

وقد أكدت دراسة نوفل (١٩٩٥) إلى أن سوق قطاع غزة من أهم المنافذ التسويقية للإنتاج الصناعي المحلي، حيث تبين أن:

١. نسبة المؤسسات التي تسوق إنتاجها داخل القطاع بلغت ٤٤,٩%.
٢. نسبة المؤسسات التي تسوق إنتاجها داخل أسواق إسرائيل بلغت ٢١,٢%.
٣. نسبة المؤسسات التي تسوق إنتاجها داخل أسواق الضفة الغربية بلغت ٢٠,٥%.

٤. نسبة المؤسسات التي تسوق إنتاجها في الأسواق العربية بلغت ٦,٧%، وفي الأسواق الأوروبية بلغت ١,٩%، أما في الأسواق الأخرى فقد بلغت ٢.٨%.

أما بعد الانتفاضة فقد تبين أن:

١. نسبة المؤسسات التي تسوق إنتاجها حاليا داخل القطاع قد ارتفعت نتيجة للقيود التي تفرضها السلطات على الصادرات، وبلغت هذه النسبة حوالي ٦٠,٤%.
٢. نسبة التسويق داخل الضفة الغربية هبطت إلى ١٣%.
٣. انخفضت نسبة المؤسسات التي تسوق إنتاجها داخل أسواق إسرائيل إلى ١٣%.
٤. نسبة التسويق داخل الأسواق العربية انخفضت إلى ٦,١%.
٥. نسبة التسويق إلى الأسواق الأردنية ارتفعت إلى ٤%.
٦. نسبة التسويق إلى الأسواق الأخرى انخفضت إلى ١,٩%.

٤,٢ أساليب التسويق:

لا يميل أصحاب مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة إلى الترويج لسلعهم عبر الصحف والمجلات، حيث أشار (٢,٦%) من حجم العينة فقط باستخدام هذه الوسيلة، كما أن استخدامهم للراديو والتلفزيون أكبر، حيث أشار (١٥,٨%) من أفراد العينة باستخدامهم هذه الوسيلة، والنسبة الأكبر (٧٥%) من أفراد العينة أشارت إلى استخدام مندوب مبيعات ليعرض عينات من سلعهم على التجار، بينما أشار (٦,٦%) من أفراد العينة إلى استخدام أساليب أخرى بسيطة لم يذكرها أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة، قد تتمثل هذه الأساليب بشكل أساسي بالاتصال المباشر بين أصحاب المصانع والتجار. ولعل السبب في عدم لجوء أصحاب المصانع إلى الإعلان عبر الصحف والراديو والتلفزيون يرجع إلى ارتفاع التكاليف عبر هذه الوسائل للإعلانات وخاصة في ظل ضيق السوق (جدول رقم ٦/٢٣).

جدول (٦/٢٣)

أساليب الترويج لمنتجات مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة

عملية الترويج للمنتجات	التكرار	النسبة المئوية (%)
إعلان بالصحف	٢	٢,٦
عرض عينات عبر مندوب مبيعات	٥٧	٧٥
الراديو والتلفزيون	١٢	١٥,٨
أساليب أخرى	٥	٦,٦
المجموع	**٧٦**	**١٠٠**

٤,٣ معوقات التسويق:

يواجه أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة مشاكل عديدة في تسويق منتجاتهم، فقد أشار (٥٢,٦%) من أفراد العينة إلى وجود معوقات في عملية التسويق، بينما أشار (٤٧,٤%) إلى أنهم لم يواجهوا مشاكل في عملية التسويق (جدول رقم ٦/٢٤).

جدول (٦/٢٤)

وجود معوقات تسويقية تواجه مصانع الملابس في محافظات قطاع غزة

هل مصانع الملابس تواجه معوقات في التسويق	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	٤١	٥٢,٦
لا	٣٧	٤٧,٤
المجموع	٧٨	١٠٠

أما معوقات التسويق فقد أكد أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة أن السياسيات الإسرائيلية على المعابر من أهم المعوقات التي تواجههم في تسويق منتجات المصانع، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة استيراد المواد الخام مما يضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وضعف القدرة على المنافسة أمام المنتجات المستوردة، وعدم الاهتمام بالدعاية اللازمة للإنتاج المحلي بالمقارنة بما يحدث للإنتاج الأجنبي، كذلك هبوط النشاط الاقتصادي.

٤,٤ المنافسة التي تتعرض لها مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن المنافسة بين المنتجات المحلية داخل سوق قطاع غزة والمنتجات المستوردة وخصوصاً الصينية تحتل المركز الأول في درجات المنافسة، كما يتضح من جدول (٦/٢٥) ويعود ذلك إلى عدة أسباب هامة تتمثل في:

١. ضيق حجم السوق المحلي في قطاع غزة.
٢. وجود عوائق كبيرة تمنع من التصدير إلى الخارج أو إلى إسرائيل، تتمثل هذه العوائق بالسياسات الإسرائيلية المتمثلة في إغلاق المعابر ومنع انتقال البضائع بصعوبة بالغة.
٣. تسهيل دخول السلع والبضائع إلى قطاع غزة من قبل إسرائيل.
٤. قطع التواصل مع الضفة الغربية والسوق الإسرائيلية.
٥. رخص المواد الخام والعمالة في الصين مقارنة بالسوق الفلسطينية.

جدول (٦/٢٥)

ترتيب درجات منافسة المنتجات المختلفة لمنتجات قطاع غزة

مصدر المنافسة	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
منتجات الصين	٣٧	٤٧,٤	الأول
منتجات تركيا	٢٣	٢٩,٥	الثاني
منتجات جمهورية مصر	١٢	١٥,٤	الثالث
منتجات قطاع غزة	٣	٣,٨	الرابع
منتجات الضفة الغربية	٢	٢,٦	الخامس
منتجات إسرائيل	١	١,٣	السادس

٤,٥ قدرة منتجات مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة على الإحلال محل السلع المستوردة:

بينت نتائج الدراسة الميدانية الطرق التي تمكن أصحاب مصانع الملابس من منافسة السلع المستوردة داخل السوق المحلية، أي العوامل التي تساهم في إحلال المنتجات الفلسطينية محل المنتجات المستوردة.

جدول (٦/٢٦)

ترتيب العوامل التي تساهم في إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة

التغلب على منافسة السلع المستوردة	التكرار	النسبة المئوية (%)
تخفيض الأسعار	٥٤	٣٣,٣
تحسين مستويات الجودة	٤٢	٢٥,٩
تقديم منتجات جديدة	٣٤	٢١,١
تنوع المنتجات	٣٢	١٩,٧
المجموع	**١٦٢***	**١٠٠**

*هناك أكثر من عامل للتغلب على منافسة السلع المستوردة،لذلك ظهر مجموع التكرارات ١٦٢ بدل من ٧٨.

يتضح من جدول رقم (٦/٢٦) أن تخفيض الأسعار من أهم العوامل التي تمكن منتج الملابس المحلي من منافسة المنتجات المستوردة والقدرة على الإحلال محلها وكانت نسبتها (٦٩,٢%)، يليها في المرتبة الثانية تحسين مستويات الجودة بنسبة (٥٣,٨%)، ثم يليها في المرتبة الثالثة

تقديم منتجات جديدة بنسبة (٤٣,٦%)، ثم يليها في المرتبة الرابعة تنويع المنتجات بنسبة (٤١%). حيث يتطلب تقديم المنتجات الجديدة والتنويع الاهتمام بالشكل والدعاية والإعلان وذلك حتى يقتنع المستهلك الفلسطيني بمنتج الملابس المحلي وتفضيله على المنتج المستورد.

ويرى أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة أن إمكانية إحلال الملابس المحلية محل المستوردة لا يمكن نجاحها بصورة كاملة طالما ظلت هذه الصناعة تعتمد على السوق الإسرائيلية في تأمين المواد الخام أو مسلتزمات الإنتاج، ذلك أن استمرار بقاء الهيمنة الإسرائيلية على الحدود وحركة التجارة والمعابر والسوق وحرية الاستيراد والتصدير، وعجز الحكومة الفلسطينية عن تأمين وتوفير مبدأ الحماية الجمركية أو فرض رسوم إنتاج على الملابس المستورة ً ، إلى جانب عجزها عن تقييد كميات استيراد الملابس بقيود كمية معينة أو وفق نظام الحصص(الكوتا)، كل ذلك يجعل إمكانية إحلال الملابس المحلية محل المستوردة مسالة صعبة التحقيق في ظل الأوضاع الراهنة.

ترى الباحثة أن إمكانية إحلال الملابس المحلية محل المستوردة (رغم التعقيدات والصعوبات التي أشار إليها أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة) لابد أن يستند على ترتيب الأوضاع الفلسطينية الداخلية المتردية بما يؤدي إلى وقف مظاهر الخلل المستمرة في تراكماتها، والفوضى المرتبطة بالفساد الإداري والاقتصادي، وتراجع الصناعة، وغياب السياسة الاقتصادية الفلسطينية الواضحة والمحددة. خاصة وأننا ندرك المزايا المرتبطة بتطبيق هذه السياسة الإحلالية من حيث:

١. ملاءمتها لحجم السوق الفلسطينية المحدودة في ظل انخفاض متوسط دخل الفرد، وصعوبات التصدير للخارج.
٢. كث ة استخدامها للأيدي العاملة القليلة الخبرة، واستخدام التكنولوجيا البسيطة ورأس المال الصغير نسبياً .
٣. إلى جانب دورها في تدريب العمالوالإسهام في تطوير ٍ الكوادر الإدارية والإنتاجية ونشر التكنولوجيا والمعرفة العلمية في الصناعة والإنتاج.
٤. إلى جانب مزاياها الأخرى بالنسبة للقطاع الخاص، التي تؤكد على الارتفاع النسبي لربحية هذه الصناعات الخفيفة، وقصر فترات استرداد الاستثمارات فيها.

آخذين بعين الاعتبار ضعف السوق المحلية، وضعف الاستثمارات ، وتعقيدات الحصول على المواد الخام ، أو المواد الأولية نصف المصنعة ، واحتمالات إنتاج سلع متدنية الجودة أو غير مطابقة للمو اصفات والنوعية في حال غياب السلع المستوردة المثيلة ، أو الارتفاع في حجم المستوردات من الخارج ، واحتمالات تدخل الاستثمارات أو الشركات الأجنبية (بما في ذلك

الشركات الإسرائيلية) في إقامة هذه الصناعات وبالتالي تحويل كل أرباحها إلى الخارج (الصوراني، ٢٠٠٧).

ثالثاً : اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: ضعف الدور الذي تقوم به الاتحادات الصناعية الفلسطينية والغرف التجارية في دعم مؤسسات قطاع صناعة الملابس يحد من تطور ونمو هذه المؤسسات.

لفحص هذه الفرضية تم إيجاد النسب المئوية, واستخدام اختبار (Chi-Square)، ويستخدم هذا الاختبار لاختبار الفروق بين النسب في حالة المتغيرات النوعية، ومجتمع الدراسة لا يخضع للتوزيع الطبيعي.

تم اختبار هذه الفرضية عبر الفقرات رقم (٩)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (٤٠)، (٤٩)، (٥٠)، (٥١)، والتي تناقش دور اتحاد صناعة الملابس في دعم أصحاب مصانع الملابس في قطاع غزة، والنتائج مبينة في الجدول رقم (٦/٢٧) كالتالي:
قيمة اختبار (Chi-Square)، القيمة الاحتمالية (.Sig) لجميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١)، وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة أفراد العينة الذين أجابوا (نعم) لاتحاد صناعة الملابس دور سواء في تسهيل عملية التمويل والوساطة بين المنشأة وأي جهة تمويلية أخرى، أو في تسهيل الحصول على المواد الخام، أو في تسهيل عملية التسويق، والذين أجابوا (لا) .

كما تناقش الفقرتين رقم (٢٧)، (٢٨) دور اتحاد صناعة الملابس في دعم عمال مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة، والنتائج مبينة في الجدول رقم (٦/٢٨) كالتالي:
قيمة اختبار (Chi-Square)، القيمة الاحتمالية (.Sig) للفقرتين دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١)، وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة أفراد العينة الذين أجابوا (نعم) لاتحاد صناعة الملابس دور في دعم عمال مصانع الملابس، سواء بعقد دورات تدريبية لهم، أو ضمان حقوقهم، والذين أجابوا (لا).

جدول رقم (٦/٢٧)

اختبار (Chi-Square) لفحص الفروق في آراء أفراد العينة حول دور اتحاد صناعة الملابس في دعم أصحاب مصانع الملابس في قطاع غزة

الفقرة	محتوى الفقرة	نعم %	لا %	قيمة اختبار مربع كاي	القيمة الاحتمالية (Sig)
٩	تقدم الاتحادات الصناعية تسهيلات في الإجراءات القانونية الخاصة بتسجيل المنشأة	٦,٤	٣٥,٩	٤٦,٨٢	٠,٠٠٠*
١٦	تقدم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية تسهيلات لعملية التمويل	١,٣	٧٨,٢	١٢١,٠٧	٠,٠٠٠*
١٧	تقوم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية بدور الوسيط بين المنشأة وأي جهة تمويلية	١,٣	٧٩,٥	١٢٥,٥٩	٠,٠٠٠*
١٨	توفر الاتحادات الصناعية والغرف التجارية فرص تمويلية جيدة لدعم منشآت الملابس	٠	٨٧,٢	١٠٢,٠٧	٠,٠٠٠*
٤٠	تقدم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية تسهيلات للحصول على المواد الخام	١,٣	٨٥,٩	٩٨,٥٣	٠,٠٠٠*
٤٩	تقدم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية تسهيلات لعملية تسويق المنتج	٥,١	٣٤,٦	٥٩,٩٤	٠,٠٠٠*
٥٠	تقوم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية بعمل معارض تجارية لبيع المنتج	١٧,٩	٨,٣٠	٢٢,٧١	٠,٠٠٠*
٥١	تقوم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية بعمل حملات تعريفية بالمنتج	٠	٥٢,٦	١٥,٣٠	٠,٠٠٠*

* الفروق بين آراء المبحوثين دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١.

جدول رقم (٦/٢٨)

اختبار (Chi-Square) لفحص الفروق في آراء أفراد العينة حول دور اتحاد صناعة الملابس في دعم عمال مصانع الملابس في قطاع غزة

الفقرة	محتوى الفقرة	نعم %	لا %	قيمة اختبار مربع كاي	القيمة الاحتمالية (Sig)
٢٧	تقوم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية بعقد دورات تدريبية للعمال	٧,٧	٩٢,٣	٥٥,٨٤٦	٠,٠٠٠*
٢٨	تقوم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية بدور في ضمان الحقوق الخاصة بالعمال	١١,٧	٨٨,٣	٤٥,٢٠٨	٠,٠٠٠*
جميع الفقرات معاً		٩,٧	٩٠,٣	٦٤,٠٠	٠,٠٠٠*

* الفروق بين آراء المبحوثين دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١.

من خلال النتائج السابقة (جدول رقم ٦/٢٧)، (جدول رقم ٦/٢٨) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) = (٠,٠٠٠) لجميع الفقرات، وهي أقل من (٠,٠١) مما يؤكد ضعف دور الاتحادات الصناعية والغرف التجارية في دعم مؤسسات قطاع صناعة الملابس، وهو ما يثبت الفرضية الأولى، حيث إن:"**ضعف الدور الذي تقوم به الاتحادات الصناعية الفلسطينية والغرف التجارية في دعم مؤسسات قطاع صناعة الملابس يحد من تطور ونمو هذه المؤسسات**".

الفرضية الثانية: محدودية رأس المال والاعتماد على التمويل الذاتي أضعف قدرة منتجات قطاع صناعة الملابس من المنافسة أمام المنتجات المستوردة، وعلى دورها التنموي في الاقتصاد الفلسطيني.

تبين من نتائج الفقرة (١٠) أن الشكل القانوني لمصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة أغلبها تأخذ الطابع الفردي، لذلك فهي تعتمد على التمويل الذاتي بنسبة (٨٠,٨%)، ونسبة التمويل من الخارج (١٩,٢%) (جدول رقم ٦/٢٩).

جدول رقم (٦/٢٩)

مصادر تمويل الاستثمار في المصنع

مصادر تمويل الاستثمار في المصنع	التكرار	النسبة المئوية لكل مصدر
تمويل ذاتي	٦٣	%٨٠,٨
تمويل خارجي	١٥	%١٩,٢
المجموع	٧٨	**%١٠٠**

كما يبين جدول رقم (٦/٣٠) أن ٥٠% من أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة يعتبرون أن هناك ضعف في التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية، و٥٠% يعتبرون أن هناك تسهيلات مصرفية وخدمات مالية. كما يبين اختبار الإشارة أن آراء العينة في ضعف التسهيلات المصرفية محايدة، حيث يتبين من اختبار الإشارة أن مستوى المعنوية يساوي (١,٠٠) وهي أكبر من (٠,٠٥).

جدول رقم (٦/٣٠)

وجود ضعف في التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات الاستثمار

يعاني المصنع من ضعف في التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية	التكرار	النسبة المئوية	اختبار الإشارة (مستوى المعنوية)
لا	٣٩	%٥٠	١,٠٠٠
نعم	٣٩	%٥٠	
المجموع	٧٨	١٠٠	

كما يبين جدول رقم (٦/٣١) اختبار Chi-Square Test لفحص العلاقة والتفاعل بين التمويل الذاتي وضعف التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات الاستثمار كما يلي:

يتبين من الجدول أن نسبة أصحاب المصانع الذين يعتمدون على التمويل الذاتي، ويعتبرون أن هناك ضعفاً في التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات الاستثمار بلغت (٥٤%)، أما نسبة أصحاب المصانع الذين يعتمدون على التمويل الذاتي، ويعتبرون أنه ليس هناك ضعف في التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات الاستثمار بلغت (٤٦%).

أما نسبة أصحاب المصانع الذين لا يعتمدون على التمويل الذاتي، ويعتبرون أن هناك ضعفاً في التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات الاستثمار بلغت (٣٣,٣%)، أما نسبة المصانع الذين لا يعتمدون على التمويل الذاتي، ويعتبرون أنه ليس هناك ضعفاً في التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات الاستثمار بلغت (٦٦,٧%).

جدول رقم (٦/٣١)

اختبار كاي تربيع Chi-Square Test لفحص العلاقة والتفاعل بين التمويل الذاتي وضعف التسهيلات المصرفية من مؤسسات الاستثمار

طريقة التمويل			ضعف التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات الاستثمار		المجموع
				نعم	لا	
مصدر التمويل	تمويل ذاتي	التكرار	٣٤	٢٩	٦٣
		النسبة المئوية	٥٤,٠%	٤٦,٠%	١٠٠,٠%
	غير ذلك	التكرار	٥	١٠	١٥
		النسبة المئوية	٣٣,٣%	٦٦,٧%	١٠٠,٠%
المجموع		التكرار	٣٩	٣٩	٧٨
		النسبة المئوية	٥٠,٠%	٥٠,٠%	١٠٠,٠%
Pearson Chi-Square					٢,٠٦٣
Asymp. Sig. (٢-sided)					٠,١٥١

كما يبين جدول رقم (٦/٣١) أن قيمة الاختبار Chi-Square Test تساوي ٢,٠٦٣ ومستوى المعنوية ٠,١٥١ وهي أكبر من ٠,٠٥ مما يدل على عدم وجود علاقة بين مصدر التمويل وضعف التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات الاستثمار. بمعنى أن اللجوء إلى التمويل الذاتي ليس بسبب ضعف التسهيلات المصرفية،وا إنما قد يكون السبب هو صغر حجم مصانع الملابس وقت البدء في إنشاءها، وغلبة الطابع الفردي والعائلي عليها، وعدم رغبة أصحاب مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة في الاقتراض من البنوك أو مؤسسات الاستثمار بسبب تضمنها الفوائد الربوية التي يحرمها الشرع الإسلامي،وا إمكانية التمويل عبر العائلة أو بالأسلوب التضامني، وبالرغم من ذلك تعتقد الباحثة أنه لو توفرت التسهيلات المصرفية بشكل كبير لامكن التوسع في حجم المشروعات الصناعية والاستفادة من وفورات الحجم الكبير، مما يحقق نسبة أرباح أكبر.

من خلال النتائج السابقة (جدول رقم ٦/٢٩)، (جدول رقم ٦/٣٠)، (جدول رقم ٦/٣١)، تبين أن مستوى المعنوية لاختبار الإشارة = (١,٠٠) وهي أكبر من (٠,٠٥)، كما أن قيمة الاختبار (Chi-Square Test) = (٢,٠٦٣) ومستوى المعنوية (٠,١٥١) وهي أكبر من (٠,٠٥)، مما يؤكد ضعف التسهيلات المصرفية والاعتماد على التمويل الذاتي، وهو ما يثبت الفرضية الثانية، حيث إن:" **محدودية رأس المال والاعتماد على التمويل الذاتي أضعف قدرة منتجات قطاع صناعة الملابس من المنافسة أمام المنتجات المستوردة، وعلى دورها التنموي في الاقتصاد الفلسطيني**".

الفرضية الثالثة: نقص برامج التدريب للعاملين في قطاع صناعة الملابس أدى إلى تدني مستوى الخبرة اللازم لتطوير قطاع صناعة الملابس.

بالنظر إلى نتائج جدول رقم (٦/٣٢) يتبين أن (٩٥,٢%) من العمال الذين يعملون في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة، المستوى التعليمي لهم يصل إلى ثانوية عامة فأقل، و(٤,٨%) منهم يحملون شهادة جامعية، وهذا يدل على ضعف المستوى التعليمي لعمال مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة.

جدول رقم (٦/٣٢)

المستوى التعليمي للعمال

المستوى التعليمي للعمال	النسبة المئوية
ثانوية عامة فأقل	٩٥,٢
دبلوم فأعلى	٤,٨
المجموع	**١٠٠**

وبالنظر إلى جدول رقم (٦/٣٣) يبين هل يقوم المصنع بعقد دورات تدريبية للعمال في المجالات الإدارية أو الفنية أو الإنتاجية، حيث تبين أن (١٥%) من أصحاب ومسئولي المصانع يقومون بعقد دورات تدريبية للعمال في المجالات الإدارية أو الفنية أو الإنتاجية، و (٨٥%) من أصحاب ومسئولي المصانع لا يقومون بعقد دورات تدريبية للعمال في المجالات الإدارية أو الفنية أو الإنتاجية، وهذا يدل على أن أصحاب المصانع لا يهتمون بتطوير المستوى المهني لعمال المصانع، والذي يؤدي إلى نقص الخبرة الفنية اللازمة لمواكبة التقدم الفني اللازم لتطوير قطاع صناعة الملابس.

جدول رقم (٦/٣٣)

اختبار الإشارة لبيان مدى قيام مصانع الملابس بعقد دورات تدريبية للعمال

هل يقوم المصنع بعقد دورات تدريبية للعمال في المجالات الإدارية أو الفنية أو الإنتاجية	التكرار	النسبة المئوية	القيمة .Sig الاحتمالية
لا	٦٦	٠,٨٥	,٠٠٠
نعم	١٢	٠,١٥	
المجموع	٧٨	١٠٠	

كما تم استخدام اختبار الإشارة لبيان آراء أفراد العينة حول قيام مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة بعقد دورات تدريبية للعمال، وقد تبين أن مستوى المعنوية دالة إحصائياً، حيث القيمة الاحتمالية .Sig = (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠١) وهذا يعني أن نسبة أفراد العينة التي تؤيد عقد أصحاب المصانع دورات تدريبية للعمال أقل بكثير من نسبة آراء العينة التي تؤيد أن أصحاب المصانع لا يعقدون هذه الدورات. مما يؤكد إثبات الفرضية الثالثة، **حيث إن:"نقص برامج التدريب للعاملين في قطاع صناعة الملابس أدى إلى تدني مستوى الخبرة اللازم لتطوير قطاع صناعة الملابس"**.

الفرضية الرابعة: التوسع في إنشاء مؤسسات قطاع صناعة الملابس يساهم في عملية التنمية الاقتصادية للاقتصاد الوطني.

لفحص هذه الفرضية تم إيجاد النسب المئوية, واستخدام اختبار (Chi-Square)، ويستخدم هذا الاختبار لاختبار الفروق بين النسب في حالة المتغيرات النوعية، ومجتمع الدراسة لا يخضع للتوزيع الطبيعي.

تم اختبار هذه الفرضية عبر الفقرات رقم (١٩)، (٢٩)، (٤١)، (٥٣) والتي تناقش آراء أفراد العينة حول نيتهم في التوسع في الإنتاج للمساهمة في عملية التنمية الفلسطينية، والنتائج مبينة في الجدول رقم (٦/٣٤) كالتالي:

قيمة اختبار (Chi-Square)، القيمة الاحتمالية (.Sig)لجميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١)، وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة أفراد العينة الذين أجابوا (نعم) في حال توفرت فرص تمويلية جيدة، ودعم من قبل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية، وتوفر المواد الخام سيقومون بزيادة عدد العمال والتوسع في الإنتاج، والذين أجابوا (لا).

جدول رقم (٦/٣٤)

اختبار (Chi-Square) لفحص الفروق في آراء أفراد العينة حول نيتهم في التوسع في الإنتاج للمساهمة في عملية التنمية الفلسطينية

الفقرة	المحتوى	نعم %	لا %	قيمة اختبار مربع كاي	القيمة الاحتمالية (Sig)
١٩	في حال توفرت فرص تمويلية جيدة، هل ستقوم بالتوسع في الإنتاج؟	٧٧,٦	٢٢,٤	٢٣,٢١١	٠,٠٠٠*
٢٩	في حال توفر دعم من قبل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية للعمال، هل ستقوم بزيادة عدد العمال في المصنع؟	٨٥,٧	١٤,٣	٣٩,٢٨٦	٠,٠٠٠*
٤١	في حال توفر المواد الخام، هل ستقوم بزيادة الإنتاج؟	٧٣,١	٢٦,٩	١٦,٦١٥	٠,٠٠٠*
٥٣	في حال توفر دعم من قبل الاتحادات الصناعية، والغرف التجارية، والملحق التجاري، هل ستقوم بزيادة الإنتاج؟	٩٦,١	٣,٩	٦٥,٤٦٨	٠,٠٠٠*
جميع الفقرات معاً		**٨٣,١**	**١٦,٩**	**٤٣,٥٦٠**	**٠,٠٠٠***

* الفروق بين آراء المبحوثين دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١.

كما يبين جدول رقم (٦/٣٥) أن قيمة اختبار Chi-Square Test تساوي ١٢,٦١٤ ومستوى المعنوية تساوي (٠,٠٠٠) وهي أصغر من (٠,٠١)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين التوسع في الإنتاج وزيادة عدد العمال في المصنع في حال توفرت فرص تمويلية جيدة، ودعم من قبل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية للعمال. بمعنى أن توفر الفرص التمويلية والدعم من قبل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية سبب في زيادة أعداد العمال المشتغلين في مصانع الملابس، وزيادة الإنتاج.

جدول رقم (٦/٣٥)

اختبار كاي تربيع Chi-Square Test لفحص العلاقة والتفاعل بين توفر الفرص التمويلية والدعم من قبل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية، وزيادة الإنتاج

في حال توفرت فرص تمويلية جيدة، هل ستقوم بالتوسع في الإنتاج؟		في حال توفر دعم من قبل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية للعمال، هل ستقوم بزيادة عدد العمال في المصنع؟		المجموع
		نعم	لا	
نعم	العدد	٥٥	٤	٥٩
	%	%٩٣,٢	%٦,٨	%١٠٠,٠
لا	العدد	١٠	٧	١٧
	%	%٥٨,٨	%٤١,٢	%١٠٠,٠
	العدد	٦٥	١١	٧٦
	%	%٨٥,٥	%١٤,٥	%١٠٠,٠
Chi-Square Test				**١٢,٦١٤**
القيمة الاحتمالية (.Sig)				**٠,٠٠٠**

ويبين جدول رقم (٦/٣٦) أن قيمة اختبار Chi-Square Test تساوي ٨,٠٠٦ ومستوى المعنوية تساوي (٠,٠٠٥) وهي أقل من (٠,٠١)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين التوسع في الإنتاج وزيادته في حال توفر الفرص التمويلية الجيدة، وتوفر المواد الخام.

جدول رقم (٦/٣٦)

اختبار كاي تربيع Chi-Square Test لفحص العلاقة والتفاعل بين توفر الفرص التمويلية والمواد الخام، وزيادة الإنتاج

في حال توفرت فرص تمويلية جيدة، هل ستقوم بالتوسع في الإنتاج؟		في حال توفر المواد الخام، هل ستقوم بزيادة الإنتاج؟		المجموع
		نعم	لا	
نعم	العدد	٤٨	١١	٥٩
	%	%٨١,٤	%١٨,٦	%١٠٠,٠
لا	العدد	٨	٩	١٧

	%	%٤٧,١	%٥٢,٩	%١٠٠,٠
	العدد	٥٦	٢٠	٧٦
	%	%٧٣,٧	%٢٦,٣	%١٠٠,٠
Chi-Square Test				٨,٠٠٦
القيمة الاحتمالية (.Sig)				٠,٠٠٥

ويبين جدول رقم (٦/٣٧) أن قيمة اختبار Chi-Square Test تساوي ١٨,٤٥٦ ومستوى المعنوية تساوي (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠١)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين زيادة عدد العمال في المصنع وزيادة الإنتاج في حال توفر دعم من قبل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية سواء للمصنع نفسه أو للعاملين فيه.

جدول رقم (٦/٣٧)

اختبار كاي تربيع Chi-Square Test لفحص العلاقة والتفاعل بين زيادة عدد العمال في وزيادة الإنتاج، وتوفر الدعم من قبل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية سواء للمصنع نفسه أو للعاملين فيه

في حال توفر دعم من قبل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية للعمال، هل ستقوم بزيادة عدد العمال في المصنع؟		**في حال توفر دعم من قبل الاتحادات الصناعية، والغرف التجارية، والملحق التجاري، هل ستقوم بزيادة الإنتاج؟**		**المجموع**
		نعم	لا	
نعم	العدد	٦٥	٠	٦٥
	%	%١٠٠,٠	%٠,٠٠	%١٠٠,٠
لا	العدد	٨	٣	١١
	%	%٧٢,٧	%٢٧,٣	%١٠٠,٠
	العدد	٧٣	٣	٧٦
	%	%٩٦,١	%٣,٩	%١٠٠,٠
Chi-Square Test				١٨,٤٥٦
القيمة الاحتمالية (.Sig)				٠,٠٠٠

من خلال النتائج السابقة (جدول رقم ٦/٣٤)، (جدول رقم ٦/٣٥)، (جدول رقم ٦/٣٦)، (جدول رقم ٦/٣٧) تبين أن القيمة الاحتمالية .Sig = (٠,٠٠٠) لجميع الفقرات وهي أقل من (٠,٠١)، كما أن القيمة الاحتمالية .Sig دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) للعلاقة بين التوسع في الإنتاج وزيادة عدد العمال في المصنع في حال توفرت فرص تمويلية جيدة، ودعم من قبل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية للعمال. وبين التوسع في الإنتاج وزيادته في حال توفر الفرص التمويلية الجيدة، وتوفر المواد الخام. وبين زيادة عدد العمال في المصنع وزيادة الإنتاج في حال توفر دعم من قبل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية سواء للمصنع نفسه أو للعاملين فيه. فجميعها (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠١) مما يؤكد أن:" **التوسع في إنشاء مؤسسات قطاع صناعة الملابس يساهم في عملية التنمية الاقتصادية للاقتصاد الوطني**"، وهو ما يثبت الفرضية الرابعة.

رابعاً : تحليل الفروق في آراء أفراد عينة البحث حول:

١. العلاقة بين الطاقة الإنتاجية للمصنع ومتوسط رواتب العاملين الشهرية:

لتحليل العلاقة بين الطاقة الإنتاجية للمصنع ومتوسط رواتب العاملين الشهرية تم استخدام معامل سبيرمان،نظراً لان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهو الاختبار المناسب في هذه الحالة.

حيث قامت الباحثة باستخدام اختبار كولمجروف–سمرنوف للكشف عما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، وذلك لمعرفة هل سيتم استخدام الاختبارات المعلمية أو الاختبارات غير المعلمية لاختبار العلاقات (مصطفى، ٢٠٠٢)، وتبين أن التوزيع غير طبيعي وعليه تم استخدام معامل سبيرمان لفحص العلاقة بين الطاقة الإنتاجية للمصنع ومتوسط رواتب العاملين الشهرية، وقد تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول رقم (٦/٣٨) ما يلي:

جدول رقم (٦/٣٨)

معامل سبيرمان لتحليل العلاقة بين الطاقة الإنتاجية للمصنع ومتوسط رواتب العاملين الشهرية

المتغير	نسبة الطاقة الإنتاجية الفعلية إلى الطاقة الكلية	
	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية
العامل الفني – متوسط الراتب	٠,٠١٥	٠,٤٥٠
العامل غير الفني – متوسط الراتب	٠,١٠٨	٠,١٩٤

- ✓ بالنسبة متوسط رواتب العمال الفنيين: قيمة معامل سبيرمان للارتباط= ٠,٠١٥، القيمة الاحتمالية (.Sig) = ٠,٤٥٠ وهي أكبر من ٠,٠٥، بالتالي يمكن القول بأنه "**لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين متوسط رواتب العمال الفنيين ونسبة الطاقة الإنتاجية الفعلية إلى الطاقة الكلية**".
- ✓ بالنسبة متوسط رواتب العمال غير الفنيين: قيمة معامل سبيرمان للارتباط = ٠,٠١٨، القيمة الاحتمالية (.Sig) = ٠,١٩٤ وهي أكبر من ٠,٠٥، بالتالي يمكن القول بأنه "**لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين متوسط رواتب العمال غير الفنيين و نسبة الطاقة الإنتاجية الفعلية إلى الطاقة الكلية**".

٢. دراسة العلاقة بين متوسط حجم رأس المال الذي بدأ به المصنع ومتوسط رأس المال المستثمر حالياً :

تم استخدام معامل سبيرمان لفحص العلاقة بين متوسط حجم رأس المال الذي بدأ به المصنع ومتوسط رأس المال المستثمر حالياً ، وتبين من خلال النتائج الموضحة في جدول رقم (٦/٣٩) أن قيمة معامل سبيرمان للارتباط= ٠,٥٦٠، القيمة الاحتمالية (.Sig) = (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠١)، بالتالي يمكن القول بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين متوسط حجم رأس المال الذي بدأ به المصنع ومتوسط رأس المال المستثمر حالياً . وهذا يدل على حدوث تطور هام في حجم رأس المال المستثمر في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة.

جدول رقم (٦/٣٩)

معامل سبيرمان لتحليل العلاقة بين متوسط حجم رأس المال الذي بدأ به المصنع ومتوسط رأس المال المستثمر حالياً

		مقدار رأس المال المستثمر حالياً
مقدار رأس المال الذي بدأ فيه المصنع	معامل سبيرمان للارتباط	٠,٥٦٠*
	القيمة الاحتمالية	٠,٠٠٠

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠١

٣. ضعف التسهيلات المصرفية وعلاقتها بحجم رأس المال المستثمر حالياً :

يوضح الجدول رقم (٦/٤٠) العلاقة بين ضعف التسهيلات المصرفية وحجم رأس المال المستثمر حالياً، حيث أن قيمة مربع كاي = ٧,٤٨٣، درجات الحرية = ٦، القيمة الاحتمالية (Sig.) = ٠,٢٧٨ وهي أكبر من (٠,٠٥)، بالتالي يمكن القول بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين ضعف التسهيلات المصرفية و حجم رأس المال المستثمر حاليا. وهذا يؤكد ما أسلفنا ذكره في بداية هذا الفصل، حيث أن اعتماد هذه المصانع يقوم على التمويل الذاتي بنسبة عالية جداً وعدم الاعتماد على المصارف والقروض البنكية، غير أن قلة قليلة قد تلجأ للقروض وفقط في حالة رغبة أصحاب مصانع هذا القطاع في توسيع مصانعهم أو شراء معدات وماكينات جديدة.

جدول رقم (٦/٤٠)

اختبار (Chi-Square) لفحص العلاقة بين ضعف التسهيلات المصرفية وعلاقتها بحجم رأس المال المستثمر حالياً

مقدار رأس المال المستثمر حالياً		يعاني المصنع من ضعف التسهيلات المصرفية			المجموع
		نعم	لا	إلى حد ما	
أقل من ١٠٠٠٠	العدد	٤	٢	٤	١٠
	%	٤٠,٠%	٢٠,٠%	٤٠,٠%	١٠٠,٠%
١٠٠٠٠_٢٠٠٠٠	العدد	١٠	٢	٤	١٦
	%	٦٢,٥%	١٢,٥%	٢٥,٠%	١٠٠,٠%
٢١٠٠٠_٣٠٠٠٠	العدد	١٦	٦	٤	٢٦
	%	٦١,٥%	٢٣,١%	١٥,٤%	١٠٠,٠%
٣١٠٠٠فأكثر	العدد	٩	١٠	٦	٢٥
	%	٣٦,٠%	٤٠,٠%	٢٤,٠%	١٠٠,٠%
المجموع	العدد	٣٩	٢٠	١٨	٧٧
	%	٥٠,٦%	٢٦,٠%	٢٣,٤%	١٠٠,٠%
Chi-Square Test					٧,٤٨٣
القيمة الاحتمالية (Sig.)					٠,٢٧٨

٤. حجم رأس المال المستثمر حالياً وعلاقتها بعدد العمال في المصنع:

يوضح الجدول رقم (٦/٤١) العلاقة بين حجم رأس المال المستثمر حالياً وعدد العمال في المصنع، حيث أن قيمة مربع كاي = ٤,٩٦، درجات الحرية = ١، القيمة الاحتمالية (.Sig) = ٠,٠٢٦ وهي أقل من (٠,٠٥)، بالتالي يمكن القول بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥)بين حجم رأس المال المستثمر حالياً وعدد العمال في المنشأة. وهذا يعني أن عدد العمال والذي يمثل مقياساً لحجم الصناعة يؤثر بشكل كبير على حجم رأس المال المستثمر.

جدول رقم (٦/٤١)

اختبار (Chi-Square) لفحص العلاقة بين حجم رأس المال المستثمر حالياً و عدد العمال في المصنع

حجم رأس المال المستثمر حاليا		عدد العمال في المنشأة		المجموع
		١-١٩	٢٠ فأكثر	
أقل من ٢٠٠٠٠	العدد	١٢	١٥	٢٧
	%	٤٤,٤%	٥٥,٦%	١٠٠,٠%
أكثر من ٢٠٠٠٠	العدد	٣٥	١٦	٥١
	%	٦٨,٦%	٣١,٤%	١٠٠,٠%
المجموع	العدد	٤٧	٣١	٧٨
	%	٦٠,٣%	٣٩,٧%	١٠٠,٠%
Chi-Square Test			**٤,٩٦**	
القيمة الاحتمالية (.Sig)			**٠,٠٢٦**	

ملخص

في هذا الفصل وحسب نتائج الدراسة الميدانية تم التوصل إلى استنتاج صغر حجم مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة،وا إلى تمركز هذه المصانع في محافظة غزة، ومحافظة شمال غزة،وا إلى غلبة الطابع الفردي أو العائلي عليها،وا إلى أن غالبية العاملين في هذه المصانع هم من الفئة الحاصلة على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة فأقل،وا إلى عدم الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية لهذه المصانع،وا إلى الاعتماد بشكل كبير على الآلات المستوردة.

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية كذلك أن السوق المحلية في قطاع غزة هي السوق الرئيسية لتسويق منتجات المصانع الغذائية العاملة في محافظات غزة، وأن أهم أسلوب للتسويق هو استخدام مندوب مبيعات يقوم بعرض العينات من السلع على التجار، وقد بينت الدراسة أن أهم معوقات التسويق هي السياسات الإسرائيلية وكثرة الإجراءات الأمنية على المعابر، كما أظهرت الدراسة أن المنافسة الداخلية بين المصانع الغذائية في قطاع غزة تحتل المركز الأول في درجات المنافسة.

كما قامت الباحثة باختبار فرضيات الدراسة والتأكد من صحتها، حيث أثبتت الدراسة أن ضعف الدور الذي تقوم به الاتحادات الصناعية الفلسطينية والغرف التجارية في دعم مؤسسات قطاع صناعة الملابس يحد من تطور ونمو هذه المؤسسات، كما أثبتت الدراسة أن محدودية رأس المال والاعتماد على التمويل الذاتي أضعف قدرة منتجات قطاع صناعة الملابس من المنافسة أمام المنتجات المستوردة، وعلى دورها التنموي في الاقتصاد الفلسطيني، وقد أثبتت الدراسة أيضاً أن نقص برامج التدريب للعاملين في قطاع صناعة الملابس أدى إلى تدني مستوى الخبرة اللازمة لتطوير قطاع صناعة الملابس، كما أثبتت أن التوسع في إنشاء مؤسسات قطاع صناعة الملابس يساهم في عملية التنمية الاقتصادية للاقتصاد الوطني.

في نهاية هذا الفصل تم تحليل الفروق في آراء أفراد عينة الدراسة حول العديد من المسائل حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين متوسط رواتب العمال الفنيين و غير الفنيين، ونسبة الطاقة الإنتاجية الفعلية إلى الطاقة الكلية.
٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين ضعف التسهيلات المصرفية و حجم رأس المال المستثمر حالياً .
٣. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين حجم رأس المال المستثمر حالياً وعدد العمال في المنشأة.
٤. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ بين متوسط حجم رأس المال الذي بدأ به المصنع ومتوسطرأس المال المستثمر حالياً .

الفصل السابع

الاستنتاجات والتوصيات

٧,١ الاستنتاجات:

بناءاً على الدراسة النظرية والميدانية التي قامت بها الباحثة، حول واقع وآفاق تنمية قطاع صناعة الملابس في فلسطين (دراسة حالة صناعة الملابس في قطاع غزة)، فقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

٧,١,١ استنتاجات خاصة بواقع القطاع الصناعي الفلسطيني والمشاكل التي تواجهه:

أثبتت الدراسة أن قطاع الصناعة الفلسطيني قد لحق به العديد من المشاكل والمعوقات، والتي حالت دون قيامه بالدور المنوط به لخدمة وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة أن قطاع الصناعة في فلسطين هو طوق النجاة للاقتصاد الفلسطيني للتخلص من التبعية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، لما لهذا القطاع من دورٍ نتظر في زيادة معدلات الإنتاج والتوظيف وتنشيط القطاعات الأخرى. وقد تم تقسيم هذه المشاكل والمعوقات إلى قسمين:

القسم الأول: مشاكل ومعوقات ذاتية مثل المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات الصناعية، المشاكل المتعلقة بالتمويل، المشاكل المتعلقة بتكاليف التحويل، المشاكل المتعلقة بالتسويق، المشاكل المتعلقة بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي، المشاكل المتعلقة بغياب السياسات والتشر يعات والقوانين.

القسم الثاني: مشاكل ومعوقات ناتجة عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي مثل المشاكل المتعلقة بالإغلاقات، المشاكل المتعلقة بسياسة المعابر، المشاكل المتعلقة بتكاليف النقل.

٧,١,٢ استنتاجات خاصة باستراتيجيات تنمية القطاع الصناعي الفلسطيني:

قامت الدراسة باستعراض استراتيجيات تنمية القطاع الصناعي الفلسطيني، وقد توصلت الدراسة إلى أن إستراتيجية التنمية المقترحة لدعم وتطوير القطاع الصناعي الفلسطيني تقوم على دعم الصناعات الموجهة للإحلال مكان الواردات بشكل رئيسي، ودعم الصناعات ذات القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، ولكن ضمن ضوابط رئيسية بهدف تلافي السلبيات الناجمة عن تطبيق هذه الإستراتيجية.

٧,١,٣ استنتاجات خاصة بواقع قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة:

١. انخفاض المستوى التعليمي للعاملين في مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة، حيث أن (٩٤,٣%) من هؤلاء العمال من حملة الشهادة الثانوية فأقل، وأن (٣,٨%) من حملة شهادة الدبلوم، وأن (١,٩%) من هؤلاء العمال حاصلين على شهادة البكالوريوس.

٢. تعاني مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة من ضعف القدرات المهنية والفنية للعمال ومن عدم اهتمام أصحاب المصانع بعقد الدورات التدريبية لهؤلاء العمال في المجالات الإدارية أو الفنية أو الإنتاجية، وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن (٨٤,٦%) من أصحاب مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة لا يقومون بعقد الدورات التدريبية للعمال.

٣. وجود نسبة غير بسيطة (٢٨,٥%) من أصحاب مصانع الملابس يعتمدون على صلة القرابة في التشغيل، ويرجع ذلك إلى أن غالبية مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة هي إما ملكية فردية أو عائلية.

٤. انخفاض حجم التأمينات التي تقدمها مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة لعمالها وخاصة التأمين ضد حوادث العمل والتأمين الصحي.

٥. (٤٢,٤%) من أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة تستخدم مواد خام محلية من قطاع غزة، وأن (١١,٥%) من حجم العينة تعتمد على المواد الخام المستوردة من إسرائيل، وأن (٣٢.٣%) من حجم العينة تعتمد على المواد الخام المستوردة من الدول العربية، وأن (١٣,٨%) من حجم العينة تعتمد على المواد الخام المستوردة من الدول الأجنبية.

٧,١,٤ استنتاجات الخاصة بالاستثمار والتمويل وحجم الإنتاج وأنواع الآلات المستخدمة في مصانع الملابس في قطاع غزة:

١. الاعتماد على التمويل الذاتي بشكل كبير، حيث أظهرت الدراسة أن (٨٠,٨%) من أصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة قد اعتمدوا على التمويل الذاتي بشكل كبير، والذي أدى بدوره إلى محدودية القدرة على تطوير خطوط الإنتاج في المصانع.

٢. متوسط الإنتاج الشهري في مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة لا يعبر عن حجم الإنتاج الأمثل، حيث أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن جميع مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، أما أسباب عدم الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية، فقد تبين من نتائج التحليل الوصفي للعينة أن وجود معوقات إسرائيلية تمنع تصدير منتجات المصانع إلى الخارج احتلت المرتبة الأولى بنسبة (٨٤,٤%)، وضعف الطلب المحلي فقد احتل المرتبة الثانية بنسبة (٦١%)، ووجود منافسة قوية داخل السوق المحلية احتل المرتبة الثالثة بنسبة (٤١,٦%)، أما نقص المواد الخام فاحتلت المرتبة الرابعة بنسبة (٢٧,٣%)، بينما الأسباب الأخرى احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة (١,٣%).

٣. مستوى الآلات المستخدمة في الإنتاج هو مستوى جيد حيث أن أغلب الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية في قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة هي آلات مستوردة سواء كانت جديدة أو مستعملة، وقد ساعد وجود هذه الآلات على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، حيث

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن (٨٧,٣%) من مصانع الملابس تستخدم طرقاً حديثة في تصنيع وتصميم الملابس.

٧,١,٥ استنتاجات خاصة بالتسويق ومصادر المنافسة التي تتعرض لها صناعة الملابس في قطاع غزة وإمكانية الإحلال محل السلع المستوردة:

١. تعتبر السوق المحلية في قطاع غزة هي السوق الرئيسية لتسويق منتجات مصانع الملابس العاملة في قطاع غزة، حيث يحتل المركز الأول وكانت نسبته (٧٢%)، بينما تعتبر نسبة تسويق منتجات الملابس في سوق الضفة الغربية وإسرائيل والدول العربية والأجنبية متدنية، واحتلت المراتب التالية على الترتيب (٤%)، (١٢%)، (٨%)، (٤%).

٢. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن السياسيات الإسرائيلية على المعابر من أهم المعوقات التي تواجه أصحاب مصانع الخياطة في تسويق منتجات مصانعهم، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة استيراد المواد الخام مما يضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وضعف القدرة على المنافسة أمام المنتجات المستوردة، وعدم الاهتمام بالدعاية اللازمة للإنتاج المحلي بالمقارنة بما يحدث للإنتاج الأجنبي، كذلك هبوط النشاط الاقتصادي.

٣. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن المنافسة بين المنتجات المحلية داخل سوق قطاع غزة والمنتجات المستوردة وخصوصاً الصينية تحتل المركز الأول في درجات المنافسة، يليها المنتجات التركية في منافستها لمنتجات قطاع غزة، تليها المنتجات المصرية، ثم منتجات قطاع غزة، ثم منتجات الضفة الغربية، ثم المنتجات الإسرائيلية، وأخيرا المنتجات السورية.

٤. كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن تخفيض الأسعار من أهم العوامل التي تمكن منتج الملابس المحلي من منافسة المنتجات المستوردة والقدرة على الإحلال محلها وكانت نسبتها (٦٩,٢%)، يليها في المرتبة الثانية تحسين مستويات الجودة بنسبة (٥٣,٨%)، ثم يليها في المرتبة الثالثة تقديم منتجات جديدة بنسبة (٤٣,٦%)، ثم يليها في المرتبة الرابعة تنويع المنتجات بنسبة (٤١%). حيث يتطلب تقديم المنتجات الجديدة والتنويع الاهتمام بالشكل والدعاية والإعلان وذلك حتى يقتنع المستهلك الفلسطيني بمنتج الملابس المحلي وتفضيله على المنتج المستورد.

٧,٢ التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ولأجل تطوير الدور التنموي الذي يقوم به قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة، فإن الباحثة تقترح مجموعة من التوصيات والسياسات التطبيقية التي تساهم في تعزيز القدرة التنافسية لصناعة الملابس في السوق المحلية والأسواق الخارجية، وذلك من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات والسياسات العملية القابلة للنهوض بهذا القطاع، وهذا يتطلب تضافر جهود الأطراف المعنية بهذه الصناعة، وقد قسمت التوصيات إلى عدة جهات على النحو التالي:

٧,٢,١ توصيات خاصة بالحكومة الفلسطينية ومتخذي القرار:

- ✓ تطوير وتحديث المناطق الصناعية القائمةحالياً،وإقامة مناطق صناعية داخلية جديدة ومتطورة، وعرضها على المستثمرين بشروط ميسرة، مع توفير الخدمات اللازمة.
- ✓ توفير حماية مؤقتة للصناعات الفلسطينية في السوق المحليةنظراً لعدم إمكانية فرض حماية جمركية للمنتجات الوطنية في ظل عدم السيطرة الفلسطينية على المعابر الدولية، فيمكن تقديم دعم للمنتجات الصناعية الوطنية على شكل إعفاءات، أو قروض ميسرة، أو دعم أسعار مستلزمات الإنتاج، وبخاصة أسعار المياه والكهرباء.
- ✓ التأكيد على المواصفات والجودة من خلال دعم المؤسسات التي تضمن ذلك، مثل مؤسسة المواصفات والمقاييس.

٧,٢,٢ توصيات خاصة باتحاد صناعة الملابس الفلسطينية والغرف التجارية:

- ✓ يتمثل الدور الأساسي المطلوب من اتحاد صناعة الملابس الفلسطيني في الإسراع في تأسيس حاضنات تجارية للتغلب على مشكلة صغر حجم المصانع العاملة في صناعة الملابس، والذي بدوره يعيق إمكانيات إعادة هيكلة هذه المصانع، إذ أن الحاضنات المقترحة يمكن أن تعمل على توفير خدمات إنتاجية وتسويقية مشتركة لعدد كبير من المنتجين وتجنبهم الازدواجية في الاستثمار.
- ✓ كما لابد من التنسيق مع وزارة المالية لترتيب الأمور الضريبية، ووزارة الصناعة لحل قضايا الترخيص، إضافة إلى تنسيق نشاطات هذه المؤسسات في مجال التدريب، والزيارات والمشاركة في المعارض التجارية.
- ✓ أما مراكز التدريب فلا بد من تطوير قدراتها لمواكبة التطورات العالمية في الموضة والأزياء لتصبح قادرة على إمداد الصناعة بالمهارات اللازمة لإعادة الهيكلة.

٧,٢,٣ توصيات خاصة بمؤسسات القطاع العام:

يتمثل الدور الأساسي المطلوب من مؤسسات القطاع العام هو توفير حماية مؤقتة تتلاشى تدريجياً لصناعة الملابس، وذلك من خلال:

- ✓ مراقبة الاستيراد وحصر العملية بترخيص مسبق من وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني مع دراسة فرض جمارك على الملابس المستوردة.
- ✓ تقليل الآثار السلبية للإغلاقات لضمان وصول البضائع إلى السوق في الوقت المحدد.
- ✓ تسهيل الاتصال بين الشركات الفلسطينية والشركات الأجنبية من خلال المعارض والسفر للخارج.
- ✓ لابد من تحديث وتحسين قدرات مراكز ومعاهد التدريب في التصميم، والأزياء والقص.
- ✓ إنشاء مركز للمواصفات والمقاييس ومركز للبحوث السوقية.
- ✓ ضرورة اعتماد نظام الإدخال المؤقت الذي يعفي المواد الخام اللازمة للإنتاج المعد للتصدير من الرسوم الجمركية.
- ✓ تحفيز الاستثمار في الحلقات المفقودة في هذا القطاع (النسيج، الصباغة، القص، والتصميم) بعد التأكد من جدوى الاستثمار في هذه المشاريع.
- ✓ متابعة تطورات الأسواق العالمية، والاستفادة من الاتفاقيات التجارية.
- ✓ تفعيل دور الملحقيات التجارية في السفارات الفلسطينية في الخارج.

٧,٢,٤ توصيات خاصة بأصحاب مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة:

- ✓ يتمثل الدور الأساسي المطلوب من منتجين الملابس العمل على الإسراع في إنتاج ملابس مميزة وبتكلفة معقولة تمكنها من المنافسة عالمياً، إذ لابد من تحديد خطة عمل تبنى على معرفة التطورات والتوجهات في الأسواق العالمية ومتابعتها من حيث مراكز الاستهلاك، والموضة والأزياء وأذواق المستهلكين ثم تحديد الأسواق وتحديد البدائل المتاحة من حيث المزيج الإنتاجي والتسويقي اللازم لهذه الشريحة من الأسواق.
- ✓ العمل على تطوير أنظمة إدارية فعالة وأيدٍ عاملة مدربة ومرنة للعمل كفريق واحد بشكل يحقق مرونة أكبر في الإنتاج والتجاوب السريع وتسليم البضاعة في موعدها، والإبداع في التصميم والأزياء.
- ✓ التنسيق مع المؤسسات الرسمية خلصة وزارات الاقتصاد، والمالية، والصناعة والمؤسسات الداعمة للتشاور وتحديد المهام والمسئوليات المناطة بكل جهة من أجل توفير مقومات النجاح لإستراتيجية إعادة الهيكلة.

- ✓ كما أن منتجي الملابس مطالبون بالعمل على خلق تحالفات إستراتيجية مع الشركات العالمية في مجال التسويق والتوزيع والاستثمار، وذلك لضمان الحصول على المعرفة التقنية والتصاميم الناجحة.

الدراسات المقترحة:

١. "القدرة التنافسية لقطاع صناعة الملابس في فلسطين وآفاق تطورها" .
٢. "نحو أساليب حديثة في تطوير قطاع صناعة الملابس في فلسطين".
٣. "إعادة هيكلة قطاع صناعة الملابس في فلسطين وآفاق التنمية".

المراجع العلمية

المراجع العلمية

أولاً : الكتب العربية:

١	أبو علام، رجاء (٢٠٠٦)، **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**، الطبعة الخامسة، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر.
٢	أبو عمه، عبد الرحمن، ومحمود هندي (٢٠٠٧)، **الإحصاء التطبيقي**، الطبعة الأولى، دار العبيكان للأبحاث والتطوير، الرياض.
٣	إسماعيل، محمد محروس (١٩٩٢)، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
٤	حبيب، كاظم (١٩٨٦)، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، دار الفارابي، العراق.
٥	خفاجة، ميرفت، وفاطمة صابر (٢٠٠٢)، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر.
٦	زكي، مز ي (١٩٨٩)، "**الاقتصاد العربي تحت الحصار**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
٧	عبيدات، ذوقان وآخرون (١٩٩٩)، **البحث العلمي :مفهومه –أدواته –أساليبه**، دار المجدلاوي، عمان، الأردن.
٨	عريقات، حربي (١٩٩٢)، **مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٩	لطفي، علي، محمد العدل (١٩٨٦)، **التنمية الاقتصادية " دراسة تحليلية**"، مكتبة عين شمس، القاهرة.

ثانياً : النشرات والدوريات:

١	أبو جامع، نسيم (٢٠٠٩)، **الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد أهم معوقات التنمية**، غزة، فلسطين، صفحة ١٩-٢٣.
٢	أبو جزر، فوزي (٢٠٠٦)، **المشاريع الصغيرة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين**، غزة، فلسطين، صفحة ١٣٣.
٣	أبو ظريفة، سامي (١٩٩٥): **مستقبل القطاع الصناعي في فلسطين مع إشارة خاصة إلى قطاع غزة**، المؤسسة العربية الفنية للتنمية، غزة، فلسطين.
٤	أبو ظريفة، سامي (٢٠٠٦): **ورقة عمل حول المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ودور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم المنتج الوطني**. في: يوم دراسي حول تشجيع

	المنتج الوطني، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٥	أبو كرش، شريف (٢٠٠٦): **ورقة عمل حول المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية "واقع وطموحات"**. في: مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٦	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٨)، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت**، رام الله، فلسطين.
٧	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٩)، **سلسلة المسوح الاقتصادية**، رام الله، فلسطين.
	حمدونة، توفيق (٢٠٠٤): "**إنتاجية العمل في صناعة الملابس الجاهزة في قطاع غزة (١٩٨٧-٢٠٠٢)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
٨	الراعي، محمد (٢٠٠٣)، **الصناعات التحويلية في فلسطين (واقع ورؤية نقدية)**، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد الوطني، غزة، فلسطين، صفحة ٥٢-٥٣.
٩	شقورة، محمد (٢٠١٠)، **الإطار العام للتنمية في فلسطين**، صحيفة دنيا الوطن، فلسطين.
١٠	الصوراني، غازي (٢٠٠٥): **ورقة عمل بعنوان أي تنمية لفلسطين "الواقع والافاق"**. في: مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
١١	الصوراني، غازي (٢٠٠٦): **واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة**، غزة، فلسطين.
١٢	الصوراني، غازي (٢٠٠٩): **الآثار الاقتصادية للحصار على قطاع غزة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
١٣	الصيفي، ماهر (يناير ٢٠٠٦): **ورق عمل بعنوان نحو تحقيق تنمية ثابتة وقابلة للتكيف الاولوية للأبعاد الاجتماعية وفاعلية التطبيق**". في: مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
١٤	الطباع، ماهر (٢٠٠٨): **حصاد عام على حصار قطاع غزة (تقرير اقتصادي)**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
١٥	عبد الله، سمير (٢٠٠٥): **نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**، معهد أبحاث السياسات

	الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
١٦	علاونة، عاطف (١٩٩٣)، **إستراتيجية التنمية في فلسطين**، صامد الاقتصادي، السنة الخامسة عشر،العدد ٩٤، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٧	عواد، طاهر، وعبد الفتاح نصر الله (٢٠٠٤): **واقع القطاع الصناعي الفلسطيني**، إدارة الدراسات والتخطيط بوزارة الصناعة، غزة، فلسطين.
١٨	عودة، فؤاد (٢٠٠٦)، **المشاكل والمعوقات التي تواجه فرع صناعة النسيج والملابس في قطاع غزة والسبل المقترحة لمعالجتها**، غزة، فلسطين، صفحة ٧٠٠-٧٠٢.
١٩	مركز الدراسات العمالية (١٩٩٢)، **قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل، العقبات ومداخل التنمية**، رام الله، فلسطين.
٢٠	معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، كانون أول ٢٠٠٩، القدس، فلسطين.
٢١	مكحول، باسم (٢٠٠٠)، "**إعادة هيكلة صناعة الملابس في فلسطين للتكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، فلسطين.
٢٢	منصور، أنطوان، وبلوندين ديستريمو (١٩٩٧)، "**سطين وا سرائيل: علاقات التعاقد من الباطن في صناعة الملابس**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، فلسطين.
٢٣	نصر الله، عبد الفتاح، وطاهر عواد (٢٠٠٤)، "**واقع القطاع الصناعي في فلسطين**"، وزارة الاقتصاد الوطني،الإدار ة العامة للدراسات والتخطيط، غزة، فلسطين.
٢٤	نصر الله، عبد الفتاح، وغازي الصوراني (٢٠٠٥): **المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية**، غزة، فلسطين.
	وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، **خطة التنمية الاقتصادية (١٩٩٧)**، رام الله، فلسطين.
٢٥	وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، **خطة التنمية الاقتصادية (١٩٩٨-٢٠٠٠)**، رام الله، فلسطين.
٢٦	وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، **خطة التنمية الاقتصادية (١٩٩٩-٢٠٠٣)**، رام الله، فلسطين.
٢٧	وزارة التخطيط الفلسطينية، **خطة تعزيز الصمود (٢٠٠٨)**، غزة، فلسطين.
٢٨	وزارة التخطيط الفلسطينية، **خطة الإغاثة والطوارئ (٢٠٠٩)**، غزة، فلسطين.

٢٩	وزارة التخطيط الفلسطينية، **خطة التأهيل وإعادة الاعمار (٢٠٠٩)**، غزة، فلسطين.
٣٠	وزارة التخطيط الفلسطينية، **خطة التنمية الفلسطينية (٢٠٠٩-٢٠١٠)**، غزة، فلسطين.
٣١	وزارة التخطيط الفلسطينية، **خطة التنمية الفلسطينية (٢٠١١-٢٠١٢)**، غزة، فلسطين.

ثالثاً : الرسائل العلمية:

١	قفة، بشير (٢٠٠٦)، "**الآفاق التنموية لقطاع الصناعات الغذائية في فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٢	نوفل، أسامة (١٩٩٤)، "**أهمية التصنيع في دفع عملية التنمية في الأراضي المحتلة في ظل التصورات الجديدة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان.

رابعاً : المقابلات الشخصية:

١	عدة مقابلات مع السيد/ محمد أبو شنب، رئيس اتحاد مصانع الخياطة وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٠.
٢	مقابلة مع المهندس/ باسل قنديل، مسئول إدارة المشاريع في اتحاد صناعة الملابس، بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٠.
٣	عدة مقابلات مع الأستاذ/ أسامة نوفل، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، في الفترة بين ٧ مايو إلى ٢٨ أغسطس.

خامساً : المراجع باللغة الانجليزية:

١	Khalidi, Raja (٢٠٠٧), **"The Palestinian Arab Regional Economy in Israel: Sixty Years of De-Development… And Occupation?**", Institute for Palestine Economic Policy Research (MAS), Ramallah, Palestine.
٢	Lieberman، Ira. (١٩٨٩). **Industrial Restructuring: Policy and Practice**. World Bank، Washington.
٣	Mathieu، N. (١٩٩٦). **Industrial restructuring World Bank Experience، Future Challenges.** World Bank، Washington DC.
٤	Migdad, Mahammed (١٩٩٩), **Performance Analysis of Small Scale Industries, in Gaza Strip**, ph. D. theses, Bradford University, UR.
٥	Meyanathan، Saha D. and Jaseem Ahmed. (١٩٩٤). "**Managing Restructuring in the Textile and Garment Sub-sector**: An Overview Managing Restructuring in the Textile and Garment Sub-Sector: Examples from Asia. Economic Development Institute of the World Bank، Washington DC.
٦	United Nations Statistics Division (٢٠٠٤)، **International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (ISIC)**، Revision ٤، New York، USA.

الملاحق

الجامعة الإسلامية. غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

ملحق رقم (١)

أخي الكريم, أختي الكريمة:

تحية طيبة وبعد,,,

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على واقع صناعة الملابس في محافظات قطاع غزة, بهدف النهوض بالاقتصاد الفلسطيني, والتغلب على كافة المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه الصناعة, والعمل على إيجاد الاستراتجيات التي تمكن من الارتقاء بهذه الصناعة. وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال, وقد تم تصميم الاستبانة بغرض جمع البيانات التي تساعد في إتمام هذا البحث و هو بعنوان:

"**واقع وآفاق تنمية قطاع صناعة الملابس في فلسطين**"

(دراسة حالة قطاع غزة)

مع العلم أن هذه الاستبانة موجهة لأصحاب ومدراء مصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة, فالرجاء تعبئة هذه الاستبانة بدقة, مع العلم أن البيانات الواردة فيها هي لأغراض البحث العلمي ولن يتم نشرها أو إعلانها لغير هذا الغرض.

شاكرين لكم حسن تعاونكم,,,

الباحثة

ربا سليم وافي

أولاً : بيانات شخصية:-

١. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

٢. المؤهل العلمي: ☐ ثانوية عامة فأقل ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

٣. الذي قام بتعبئة الاستبانة:☐ صاحب المصنع ☐ مدير المصنع ☐ صاحب ومدير المصنع

٤. عدد سنوات الخبرة:.....

ثانياً : بيانات خاصة بالمنشأة:-

٥. العمر الزمني للمنشأة: ..... سنة

٦. عنوان المنشأة حسب المحافظة:

☐ محافظة غزة ☐ محافظة شمال غزة ☐ محافظة جنوب غزة ☐ محافظة الوسطى

٧. يوجد ترخيص للمنشأة: ☐ نعم ☐ لا

٨. المنشأة عضو في اتحاد صناعة الملابس بغزة: ☐ نعم ☐ لا

٩. تقدم الاتحادات الصناعية تسهيلات في الإجراءات القانونية الخاصة بتسجيل المنشأة:

☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐ لا اعلم

١٠. الشكل القانوني للمنشأة:

☐ منشأة فردية ☐ شركة تضامن ☐ شركة مساهمة خاصة

☐ شركة مساهمة عامة ☐ جمعية تعاونية صناعية

ثالثاً :بيانات حول رأس المال المستثمر في المنشأة:-

١١. مقدار رأس المال الذي بدأ فيه المصنع:

☐ أقل من ١٠٠٠٠$ ☐ ١٠٠٠٠-٢٠٠٠٠ ☐ ٢١٠٠٠-٣٠٠٠٠ ☐ ٣١٠٠٠$ فأكثر

١٢. مقدار رأس المال المستثمر حالياً :

☐ أقل من ١٠٠٠٠$ ☐ ١٠٠٠٠-٢٠٠٠٠ ☐ ٢١٠٠٠-٣٠٠٠٠ ☐ ٣١٠٠٠$ فأكثر

١٣. طريقة تمويل المنشأة: (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐ تمويل ذاتي.....% ☐ قروض بنكية.....%

☐ قروض من مؤسسات خارجية ..... % ☐ قروض جمعيات غير حكومية ..... %

١٤. ما هو تقييمكم لمعدل الربح في المصنع؟

☐ مقبول ☐ جيد ☐ جيدجداً

١٥. يعاني المصنع من ضعف التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات الاستثمار:

☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما

١٦. تقدم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية تسهيلات لعملية التمويل؟

☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐ لا اعلم

١٧. تقوم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية بدور الوسيط بين المنشأة وأي جهة تمويلية؟

☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐ لا اعلم

١٨. توفر الاتحادات الصناعية والغرف التجارية فرص تمويلية جيدة لدعم منشآت الملابس؟

☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐ لا اعلم

١٩. في حال توفرت فرص تمويلية جيدة, هل ستقوم بالتوسع في الإنتاج؟

☐ نعم ☐ لا

رابعاً : بيانات خاصة بالعمال:-

٢٠. كم عدد العمال في المنشأة؟ .....عاملاً

٢١. المستوى التعليمي للعمال:

المستوى التعليمي للعمال	ثانوية عامة فأقل	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
العدد				

٢٢. ما هو الأساس المعتمد في تشغيل العمال في المصنع عند الحاجة؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐ كفاءة ☐ قرابة ☐ راتب منخفض ☐ غير ذلك, حدد.....

٢٣.متوسط رواتب العاملين في المصنع شهرياً :

	العامل الفني	العامل غير الفني
العدد		
متوسط الراتب		

٢٤. تقدم المنشأة للعمال التأمينات التالية: (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐ ضد حوادث العمل ☐ تأمين صحي ☐ لا يوجد تأمين مما سبق ☐ تأمينات أخرى, حدد .....

٢٥. المزايا المقدمة للعمال: (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐ مواصلات ☐ وجبات طعام ☐ دورات تدريبية ☐ حوافز وهدايا ☐ لا يوجد مزايا مما سبق.

٢٦. تقوم المنشأة بعقد دورات تدريبية للعمال في المجالات الإدارية أو الفنية أو الإنتاجية؟

☐ نعم ☐ لا

٢٧. تقوم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية بعقد دورات تدريبية للعمال؟

☐ نعم ☐ لا

٢٨. تقوم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية بدور في ضمان الحقوق الخاصة بالعمال؟

☐ نعم ☐ لا

٢٩. في حال توفر دعم من قبل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية للعمال, هل ستقوم بزيادة عدد العمال في المصنع؟ ☐ نعم ☐ لا

خامساً : بيانات خاصة بالمواد الخام والآلات:-

٣٠. المواد الخام المستخدمة في صناعة الملابس متوفرة على مدار السنة؟ ☐ نعم ☐ لا

٣١.يتم توفير مستلز مات الإنتاج (المواد الخام) من سوق: (حدد النسبة)

☐ قطاع غزة .....% ☐ الضفة الغربية ..... % ☐ إسرائيل .....%

☐ الدول العربية .....% ☐ الدول الأجنبية ..... %

٣٢. آلية إدخال مستلزمات الإنتاج (المواد الخام): (حدد النسبة)

☐ معابر .....% ☐ أنفاق .....% ☐ معابر وأنفاق .....%

٣٤. يتم إنتاج الملابس بطريقة: ☐ تقليدية ☐ حديثة

٣٥. تغيرت طرق التصنيع والتصميم منذ نشأة المصنع؟

☐ لم تتغير ☐ تغيرت قليلاً ☐ تغيرت بشكل كبير

٣٦. ما هي أنواع الآلات المستخدمة في الإنتاج؟

☐ محلية ☐ محلية مستعملة ☐ مستوردة ☐ مستوردة مستعملة

٣٧. كيف يقوم المصنع بأعمال الصيانة وتصليح الآلات؟

☐ عن طريق جهود ذاتية في المصنع ☐ الاستعانة بشركات صيانة محلية ☐ أخرى, حدد.....

٣٨. كم نسبة الطاقة الإنتاجية الفعلية إلى الطاقة الكلية ..... %

٣٩. في حالة لم يعمل المصنع بالطاقة الإنتاجية الكاملة, فما سبب ذلك؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐ ضعف الطلب المحلي ☐ وجود معوقات إسرائيلية تمنع من التصدير للخارج

☐ نقص المواد الخام ☐ وجود منافسة قوية داخل السوق المحلية

☐ أسباب أخرى حدد .....

٤٠. تقدم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية تسهيلات للحصول على المواد الخام؟

☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما

٤١. في حال توفر المواد الخام, هل ستقوم بزيادة الإنتاج؟ ☐ نعم ☐ لا

٤٢. تتوفر خطة لتطوير وزيادة الإنتاج: ☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة نعم فإن الخطة تتركز على: (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐ إنتاج أصناف جديدة ☐ زيادة كمية الإنتاج ☐ تحسين نوعية المنتج

<u>سادساً : بيانات خاصة بالتسويق:</u>

٤٣. كيف تتم عملية الترويج للمنتجات؟

☐ إعلان بالصحف ☐ عرض عينات عبر مندوب مبيعات

☐الر اديو والتلفزيون ☐ أساليبأخر ى

٤٤. أسواق البيع: (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐ قطاع غزة .....% ☐ الضفة الغربية .....% ☐ إسرائيل.....%

☐ الدول العربية .....% ☐ الدول الأجنبية ..... %

٤٥. هل تواجه المنشأة أي معوقات في عملية التسويق؟

☐ نعم ☐ لا

٤٦. في أي الأسواق تكمن قدرتك على المنافسة بشكل أكبر؟ (رتب حسب الأولوية)

☐ سوق قطاع غزة ☐ سوق الضفة الغربية ☐ سوق إسرائيل ☐ سوق الخارج

٤٧. كيف يمكن التغلب على منافسة السلع المستوردة داخل السوق المحلية؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐ بتخفيض الأسعار ☐ بتحسين مستويات الجودة

☐ تنويع المنتجات ☐ تقديم منتجات جديدة

٤٨. رتب درجات منافسة المنتجات التالية لمنتجك: (حسب الأهمية)

☐ منتجات قطاع غزة ☐ منتجات الضفة الغربية ☐ منتجات إسرائيل ☐ منتجات مصر

☐ منتجات تركيا ☐ منتجات الصين ☐ منتجات أخرى, حدد.....

٤٩. تقدم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية تسهيلات لعملية تسويق المنتج؟

☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐ لا اعلم

٥٠. تقوم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية بعمل معارض تجارية لبيع المنتج؟\

☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐ لا اعلم

٥١. تقوم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية بعمل حملات تعريفية بالمنتج؟

☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐ لا اعلم

٥٢. يقدم الملحق التجاري الفلسطيني في السفارات في الخارج دور في عملية تسويق المنتج؟

☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐ لا اعلم

٥٣. في حال توفر دعم من قبل الاتحادات الصناعية, والغرف التجارية, والملحق التجاري, هل ستقوم بزيادة الإنتاج؟ ☐ نعم ☐ لا

سابعاً : بيانات خاصة بالمشاكل والمعوقات التي تواجه المنشأة:

٥٤. رتب المشاكل التالية التي تواجه مصنعك حسب الأهمية من وجهة نظرك:

☐ ضعف التيار الكهربائي وانقطاعه المتكرر ☐ ضعف دور الاتحادات الصناعية والغرف التجارية

☐ نقص مصادر التمويل وضعف التسهيلات المصرفية ☐ القيود الإسرائيلية وما يصاحبها من إجراءات تعسفية

☐ ضعف القدرة الإدارية على تخطيط الإنتاج والمخزون ☐ ضعف الجودة

☐ مشاكل أخرى, حدد.....

٥٥. يساهم قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني في دعم صناعتك ☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعلم

٥٦. تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بدورها في دعم المنتجين المحليين ☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعلم

٥٧. ما هي اقتراحاتك لتطوير صناعة الملابس في المستقبل للارتقاء بالاقتصاد الفلسطيني؟

.....

.....

.....

.....

بارك الله فيكم

ملحق رقم (٢)

أسماء السادة المحكمين

فيما يلي قائمة بأسماء الأساتذة الذين تفضلوا مشكورين بتحكيم الاستبانة الخاصة بالبحث:

الاسم	المؤسسة
د. خليل النمروطي	الجامعة الإسلامية
د. رشدي وادي	الجامعة الإسلامية
د. سمير صافي	الجامعة الإسلامية
د. علاء الدين الرفاتي	الجامعة الإسلامية
أ. أسامة نوفل	وزارة التخطيط الفلسطينية
أ. محمد أبو شنب	الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية